الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

زينة علي حمود

لجنة المناقشة

د. غسان علي العزي	الأستاذ المشرف	رئيساً
د. الأمير وليد جميل الأيوبي	أستاذ	عضوًا
د. كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضوًا

2020-2021

الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد
زينة علي حمود

لجنة المناقشة

د. غسان علي العزي	الأستاذ المشرف	رئيساً
د. الأمير وليد جميل الأيوبي	أستاذ	عضوًا
د. كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضوًا

2020-2021

إهداء

إلى جميع أساتذتي الكرام، وإلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم...

أهدي إليكم بحثي المتواضع

المقدّمة

لطالما شهدت العلاقات الدولية تغييراً في طبيعة النظام الدولي، فبعد إنهيار نظام الثنائية القطبية في مرحلة الحرب الباردة، ظهرت ملامح نظام دولي جديد عرف بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة ومهيمنة تسيطر على النظامين السياسي والإقتصادي العالميين.

ونتيجة للتطورات والتحولات المتلاحقة والعميقة في النظام الدولي، بدءاً بأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تليها التعثّر الأمريكي في أفغانستان والعراق، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية والإجتماعية السلبية على العالم حتى داخل أمريكا نفسها، إزداد النقاش حول تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي واحد مقابل صعود الصين العالمي السريع والمتسارع في نفس الوقت. وقد طرحت التساؤلات حول إذا ما كان القرن الحادي والعشرين سيصبح صينيّاً كما كان القرن العشرين أمريكياً لا سيّما مع الحديث عن إنتقال القوة والثروة من الغرب الى الشرق مع إكتساب الصين المزيد من الأهمية والقوة على الصعيد العالمي[1].

ويشهد النظام العالمي صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تُعدّ من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية لما تمتلكه من مقومات بشرية، جغرافية، تاريخية، إقتصادية، سياسية وعسكرية ممّا جعلها قوّة لا يستهان بها في النظام الدولي، كذلك تأثيرها على ميزان القوى العالمي، خاصة أنها تسعى لإقامة نظام متعدد الأقطاب على الصعيدين السياسي والإقتصادي، والذي يتضح جليًا من خلال نشوء تكتلات وتحالفات بين الدول الكبرى.

وطالما أن النظام الدولي هو في حالة تغيّر وتطوّر مستمرّ، فإنه يُبرز اليوم توزيعاً نسبيًّا لعناصر القوة بين القوى، كذلك يبرز مكانة هذه القوى في الساحة الدولية. هذا، وإن الفاعلين الدوليين الأساسيين في النظام الدولي اليوم يتحددون بعناصر قوة واضحة وتختلف من فاعل دولي الى آخر. وبما أن الصين هي من الفاعلين الدوليين الأساسيين، نتيجة للظروف الداخلية والخارجية المؤاتية، كذلك لإمتلاكها لكل مقوّمات القوّة؛ لذا لا شكّ بأن هناك علاقة بين الصين والنظام الدولي، وبصعودها تعتبر منافساً للولايات المتحدة الأمريكية وكاسرة لنظام القطب الواحد أو القوة الواحدة.

وصعود الصين اليوم له دلالات إستراتيجية أساسية، حيث أنها تتمتع بخصوصية ثقافية وسياسية، وتحوي أكبر تجمّع بشري في العالم، وهي صاحبة أقدم حضارة مستمرة حتى الآن، وتمتلك مساحة شاسعة وموقعاً إستراتيجيًا مؤثّراً، فهي تختلف في صعودها عن مختلف القوى الصاعدة الأخرى كألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن الماضي، كما أنها تمثّل تحديًّا للقوى الغربية وما تمتلكه

---

(1) طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4 شباط 2017، قطر، ص 2، https://harmoon.org/wp-content/uploads/2017/02/The-United-States-strategy-in-Asia.pdf

من قوة وقيم، مما جعلها موضع جدل سياسي وإقتصادي وأكاديمي من قبل العديد من المفكرين والباحثين.

وتعود أهمية الصين كقوة صاعدة على تزايد أهمية المتغيّر الاقتصادي كمعيار رئيسي لديناميات وتوازنات التفاعلات الدولية، وبروز الأهمية الجيو-إقتصادية في العلاقات الدولية. وقد تحدّث "بول كنيدي" في كتابه "صعود وسقوط القوى الكبرى" عن تأثير المتغيّر الاقتصادي ودوره في تراجع قوى وصعود قوى أخرى وأهمية القوة الاقتصادية كمقوّم أساسي لقوة الدولة وحافزاً لتنمية وتطوير باقي عناصر القوة، ومعياراً أساسيّاً من معايير قياس قوّتها الراهنة والمستقبلية(1).

إنطلاقاً من ذلك، فقد عاصرت الصين العديد من الحقبات بدءًا من "ماوتسي تونغ" مؤسس الجمهورية الصينية الشعبية، تلتها حقبة "دينغ شياو بينغ" مهندس سياسة الإصلاح والإنفتاح، وصولاً الى عصر الرئيس الحالي "شي جين بينغ" وما تشهده الصين في عصره من تنامي وتطوّر لقوّتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وخاصة بعد التطوّر الذي طرأ على سياستها الخارجية من خلال "الدبلوماسية الأمنية الجديدة" قد أهّلها لزيادة مكانتها على الساحة الدولية، وصولاً لقيام البعض بتسمية القرن الحادي والعشرين بـ "القرن الصيني"، وقد أعرب "بول كنيدي" في كتابه عن صعود منطقة المحيط الهادئ إقتصادياً(2)، كما أن الصين كقوة عظمى ليست مرشّحة لتقليد أو محاكاة سياسة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي آنذاك أو حتى مساعدة لهما(3).

إستناداً الى ما تقدّم، فقد أولت الصين الاقتصاد إهتماماً خاصًا، وقد استطاعت تحقيق نتائج إقتصادية مذهلة، وهي تحتلّ ثاني أكبر إقتصاد في العالم، كما وأنّها إستطاعت أن تلفت أنظار العالم بسرعة بسبب نموّها وإزدهارها على جميع الأصعدة فضلاً عن حضورها السياسي والدبلوماسي على النطاق الإقليمي والدولي، فضلاً عن أنها موضع جذب للعديد من المستثمرين والقادة السياسيين والرموز الثقافية. كما أنها على الصعيد العسكري، قامت بتطوير جيشها وتحديثه بكفاءة عالية بريًّا وبحريًّا وجويّاً من حيث تطوير البرامج العسكرية والصاروخية والدفاعية والنووية والهجومية.

وبالرغم من وجود العديد من الفرص المتاحة أمامها، إلّا أنّها أمام تحديات كبيرة إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وأهمّها مسألة الهيمنة الأمريكية في ظلّ التنافس على الهيمنة العالمية وما يشكّله الصعود الصيني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من تحدٍّ ومنافسة إستراتيجية لها وما سيرتبط به

---

(1) فكيك حكيم، **آثار الصعود الصيني وتغيّر الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة محمد بوقرة – بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015-2016)، ص 4-5.

(2) Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, Ed. 3, Unwin Hyman Limited, London, 1988, P.144.

(3)Ibid, P.457-458.

من تأثير على توازن القوى وتغييرًا في هيكل أو طبيعة النظام الدولي، لا سيّما أن النظام الدولي في ظلّ الهيمنة الأمريكية كان أمام تهديدات وتحديات عديدة منها أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، وحرب أفغانستان والعراق عام 2003، والحرب على الإرهاب، وما يشهده العالم اليوم من حروب وتحديّات حول موضوع البيئة وكل ما يتعلق بالأمن العالمي، كلّ ذلك أثبت بأن العالم لا ولن يحكم من قبل طرف واحد، فهناك العديد من الفاعلين الدوليين القادرين على أداء دور فاعل في الساحة الدولية.

إن الأهمية العلمية الأكاديمية لهذا البحث تكمن في تناولها لموضوع بالغ الأهمية، وهي المتغيّرات الحاصلة في العلاقات الدولية، حيث لصعود الصين وتنامي قوّتها الاقتصادية قد تكون مرشّحة لأن تلعب دوراً عالميّاً في القرن الواحد والعشرين وحجم التأثير الذي ممكن أن تمارسه الصين في النظام الدولي مستقبلاً وإنعكاس ذلك على التوازن والإستقرار الإقليمي والدولي، وخاصة أنها صاحبة أقدم حضارة ومستمرّة حتى الآن حيث تتميّز إضافة الى مساحتها الشاسعة بموقع جيو–إستراتيجي مهمّ ومؤثّر في قارة آسيا حيث تتحكّم بطرق الملاحة البرية والبحرية والجوية. ومن المتوقع لصعود الصين ولادة مخاوف في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، كذلك مع باقي القوى الغربية وخصوصاً أن نفوذها الاقتصادي يتعاظم حول العالم خاصة مع إطلاق طريق الحرير الجديد عام 2011، ممّا سيكون دافعاً لإزدياد نفوذها على الصعيدين السياسي والعسكري.

أما الأهمية العملية، تكمن في رصد حجم القوة التي تمتلكها الصين وما سيؤثّر نموّ القوة لديها من تعزيز في مكانتها دولياً، خصوصاً أنها انتقلت من دولة نامية الى قوة عالمية كبرى والأهمّ من ذلك أنها أحدثت تحوّلاً جذرياً في سياستها الخارجية مؤكّدةً أنها هذا الصعود هو ذات طبيعة سلمية.

إستناداً الى ما سبق، يسعى هذا البحث الى تفسير التحوّلات الجارية في النظام الدولي من خلال عرض مجموعة من النظريات لتفسير صعود القوى، من خلال دراسة حالة الصعود الصيني وتأثير هذا الصعود في علاقة الصين مع القوة الأحادية المهيمنة على النظام السياسي الدولي وما يمكن أن تصدره من تحوّل في موازين القوى وفي هيكل أو طبيعة النظام الدولي. وقد لاقى هذا الموضوع العديد من الإهتمامات لدى المفكرين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية.

نبذة تاريخية

شهد التاريخ البشري صعود إمبراطوريات وإنحسارها خلال مراحل من الزمن. فمن مميزات النظام الدولي أنه ذو طبيعة مرحلية، فغالباً ما يبرز نظام دولي جديد بناءً على موازين قوة إستراتيجية قائمة وآنية، تكون إمّا بفعل مواجهة عسكرية كالحربين العالميتين، أو بفعل صراع أيديولوجي شرس وطويل الأمد. فقد تسببت الحرب العالمية الأولى بزوال إمبراطوريات كبيرة وظهور عدد كبير من الدول القومية، تليها الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن بروز الثنائية القطبية بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي توّجت تحت مسمّى الحرب الباردة لتنتهي هذه الأخيرة بسقوط المعسكر الشرقي وبولادة نظام دولي جديد تحي قيادة وزعامة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فالدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية كألمانيا، واليابان، وإيطاليا، بقيت على خريطة النظام الدولي. بل على العكس، فسرعان ما نهضت هذه الدول من براثن الحرب واستعادت عافيتها بشكل ملحوظ، فما أن انقضى عقدان من الزمن حتى كانت كل من ألمانيا واليابان في مصاف الدول الكبرى على المستوى الاقتصادي، وتتمتع بمستوى من المكانة أهلها لكي تلعب أدواراً مهمة في مسرح الأحداث الدولية. فألمانيا، ومن خلال تفاهماتها مع فرنسا، استطاعت تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وهي الجماعة التي طورت لتصبح نواة الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. وقد أخذت الحرب الباردة الطابع ذاته. فمع انتهائها لم تختفِ روسيا عن الخريطة. قد يكون الاتحاد السوفيتي بفلسفته الأيديولوجية، وحدوده الشاسعة التي تتضمن الكثير من الأعراق والإثنيات قد زال، ولكن قلب الاتحاد السوفيتي وعموده الفقري ألا وهي روسيا بقيت على الخريطة. وبعد أقل من عقد على انهيار الاتحاد السوفيتي، عادت روسيا إلى المسرح الدولي بثقة لتلعب دوراً مؤثراً في العديد من الملفات الحساسة. ولا أدل على ذلك من أن روسيا، وهي وريثة الاتحاد السوفيتي، قد احتفظت بمقعدها الدائم في مجلس الأمن، وبحقها في استخدام الفيتو ضد القرارات التي لا تصب في خدمة مصالحها[2].

من البديهي، أن العالم منذ القدم يشهد صعوداً لقوى جديدة وسقوطاً لقوى قديمة، ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باتت الصين قوة إقتصادية عالمية لا سيّما بعد تحقيقها نموّاً إقتصاديًّا سريعاً يؤهّلها لتصدر العالم إقتصادياً في النصف الثاني من هذا القرن[3].

---

(1) **النظام الدولي**، تاريخ الدخول: 29-08-2021،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23

(2) **النظام الدولي الجديد ومآلات الصراع بين الدول العظمى**، تاريخ الدخول: 29-08-2021،
https://www.trtarabi.com/issues

(3) طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مرجع سابق، ص 2-3.

لقد كانت الصين في فترة سابقة من التاريخ بلداً ذات إقتصادٍ قوي وجيش عظيم وجهاز بيروقراطي كبير يسهر على إدارة شؤون البلاد، فقد كانت بلد الإختراعات والإكتشافات، من حيث إختراع الورق الذي كان من أسس النهضة الحديثة، كذلك إختراع البوصلة التي ساهمت في تطور الإكتشافات البحرية، فضلاً عن إكتشاف البارود الذي أسهم في تطوّر الصناعات الحربية والعسكرية، كما كانت تتمتع بأسطول بحري قوي جعلها تصل الى كل بقاع العالم القديم آنذاك.

إلّا أن الأمور إنقلبت بعدها بسبب فساد بعض حكّامها الذي أمر بإغراق كل السفن البحرية، لتدخل الصين في عصر الإنحطاط لخمسة قرون حيث تهافتت عليها الحروب والصراعات وأصبحت مطمعاً للعديد من الدول الإستعمارية، إلا أنها في أوائل القرن الماضي شهدت عودة هذا العملاق الحضاري، وقد ظهر الأمر جليًا خلال عهد الإصلاح والإنفتاح لتدخل الصين عصراً حديثاً يقوم على زيادة نموّها الاقتصادي، وقد عرفت هذه المرحلة بإستيقاظ العملاق النائم[1].

إن صعود الصين تزامن مع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؛ ففي ظل الإمكانات الهائلة والقدرات المادية والبشرية التي تملكها الصين، وسعيها المستمرّ لتنفيذ خططها التنموية الشاملة والطموحة، فقد نُظر إليها بوصفها المنافس المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الجديد. وهذا التحدي الصيني لم يعد بعد ذلك مجرّد إحتمال، بل بات أمراً واقعاً وخصوصاً فيما يتعلّق بالنمو الإقتصادي وحجم الإنتاج وحتى كموقع الشريك التجاري الأول لعدد من حلفاء واشنطن، فضلاً عن التنافس في تعزيز الدور الصيني الإقليمي والدولي من جهة، وسعي الولايات المتحدة للحفاظ على مكانتها ومصالحها من جهة أخرى ويتجلّى ذلك من خلال السعي على تمتين المصالح الحيوية وتدعيم الدور في كل من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كذلك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. فقد ورد في ورقة بعنوان "دليل التخطيط الدفاعي" لأحد المحافظين الجدد في والولايات المتحدة هو أن الهدف الأساسي لتلك الأخيرة هو تفادي ظهور منافس جديدٍ ومعادٍ لها، بالرغم من التطمينات الصينية حول صعودها السلمي، كما أن هناك نوعاً من التعايش يصاحبه تفهّم لخصوصيات كل طرف وصالحه، إلّا أن الشك والريبة ما يزال يكتنف العلاقات الثنائية، حيث يسعى كل واحد من الفريقين بتعزيز موقعه والتحسّب من نوايا خصمه[2].

---

(1)عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991-2016** (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص 6.

(2) طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مرجع سابق، ص3-9.

أدبيات الدراسة / الدراسات السابقة

حظي موضوع الدراسة بإهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين، فيما خص الصعود الصيني والتجربة الصينية بشكل عام وخصوصاً ما شهده النظام العالمي من صعود وسقوط القوى الكبرى، فضلاً عن الإشارة للدور المستقبلي للصين، وحيث أضحى للبعض التقدم الصيني نحو قيادة العالم حقيقة واقعة وأن تشغل مكانة الولايات المتحدة، وأن تتحول الى أكبر قوة إقتصادية في العالم.

إستناداً على ذلك، نذكر العديد من هذه الدراسات وهي ما يلي:

1- كتاب " نشوء وسقوط القوى العظمى" الصادر عام 1988 للمؤرّخ البريطاني "بول كيندي":

وهو من أهم المؤلفات التي تعتبر مرجعاً أساسيّاً فيما يتعلّق بصعود وسقوط القوى الكبرى خلال الخمسمائة العام الماضية، حيث حلّل مسارات الصعود والسقوط للقوى عبر تأثير كل من العاملين الاقتصادي والعسكري على نشوء هذه الظاهرة.

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول، حيث كل من الفصول الأول حتى السابع تاريخ الصراعات والحروب بين القوى التي طرأت على النظام العالمي، ويأتي الفصل الثامن تحت عنوان على أعتاب القرن الحادي والعشرين، تاريخ وإستقراءات.

هو كتاب يكشف سياسات واقتصادات القوى العظمى من 1500 إلى 1980 وسبب أفولها. يواصل الكاتب بتنبؤ مواضع الصين، واليابان، والسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حتى نهاية القرن العشرين.

ويتحدث الكتاب عن تاريخ خمسمائة عام من القوى العظمى التي إرتقت وسقطت مثل إسبانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى، فهذه الدول صعدت وإرتقت وبلغت ذروتها ثمّ آلت الى السقوط بعد فترة من الزمن. وقد سقطت لسببين، أوّلهما أنها عانت من تدهور إقتصادي، فيما بلدان أخرى أصبحت أكثر إنتاجاً وأكثر غنًى، وهذه البلدان كان بإمكانها أن تُنشئ جيوشاً وقوة بحرية وجوية وبرية.

ويقول كيندي بأن هيمنة القوى العظمى لها علاقة قوية بالموارد المتاحة والنمو الإقتصادي؛ وان الحروب ونفقاتها الباهظة لعبت دوراً أساسياً في سقوط الكثير بسقوط القوى العظمى. ويقول في كتابه: "فما يلزم الدولة كي تتحول الى قوة عظمى هو إمتلاكها قاعدة إقتصادية مزدهرة." ... "ولكن الإنصراف الى الحرب أو تخصيص حصة ضخمة من "قدرة الأمة الصناعية" على الإنفاق التسليحي "غير الإنتاجي" يخلق خطر تآكل القاعدة الاقتصادية القومية."[1]

(1) Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, Op.cit, P.818**

فالولايات المتحدة تنفق الكثير على الجانب العسكري وهذا ما يذكّرنا بحال إسبانيا في زمن الملك فيليب الثاني وحال فرنسا في زمن الملك لويس الرابع عشر.

وتنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأميركية بالمعنى التاريخي للكلمة، بما يعني اضمحلال قوتها تدريجياً نتيجة عوامل داخلية بنيوية من ناحية، ونظراً لصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين وستمتلك الاقتصاد الأكبر في العالم، وأن الولايات المتحدة ستكون في المرتبة الثانية. وإن استطاعت الصين والهند تجاوز الولايات المتحدة إقتصادياً مما سيؤدي التغير في التوازن الدولي.
ويلفت كينيدي، أن هناك ثلاثة عوامل في أفول وسقوط القوى العظمى، أهمّها فقدان الإنتاجية والقدرة التنافسية الاقتصادية للدولة المعنية. أما العامل الثاني، هو الهزيمة العسكرية في الميدان، أما العامل الثالث فهو الأصعب من الناحية التقييمية يتعلّق بالمعنويات والأفكار وكيفية تقبّلها بأنها لم تعد قوى عظمى.
فالإنهيار للقوى العظمى عبر الوقت هو بسبب الضعف الاقتصادي والتمدد الإمبريالي المفرط والتغييرات المحتملة في الأولويات الاقتصادية والإجتماعية في الوطن والشعور بأنه يجب إستخدام وسائل أخرى لحماية مصالح الدولة بما في ذلك المعايير الدولية والمنظمات الدولية. فليست فقط المشاكل الاقتصادية فحسب هي السبب بإنهيار القوى، بل هناك عوامل أكثر تتعلق بالثقافة والأخلاقيات والثقة.
يشير الكاتب أيضاً، أنه إذا زادت الالتزامات الإستراتيجية للدولة العظمى عن إمكاناتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخي للكلمة، بمعنى الاضمحلال التدريجي لقوتها. وقد دلل كينيدي على صدق مقولته حين اختبرها بالنسبة الى إمبراطوريات متعددة سبق لها في عصور شتى أن صعدت صعوداً بارزاً، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها من بعدُ عوامل التفكك. أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي عادة ما تكون له آثار طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجي للدول المنتظمة في إطار نظام عالمي[1].

<u>2- كتاب "حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة" للكاتب "غراهام أليسون":</u>

يتألف الكتاب أربعة أجزاء، الأول يتحدث عن صعود الصين كلاعب أكبر في تاريخ العالم، يتناول الجزء الثاني دروسٌ من التاريخ حيث ركّز الكاتب على أثينا في مواجهة إسبرطة وبريطانيا في

---

(1) **صعود وسقوط القوى العظمى**، تاريخ الدخول: 2021-09-03،
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=20340

مواجهة ألمانيا، وفي الجزء الثالث يشرح المؤلف عن صين تشي جن بينغ وصراع الحضارات، وفي الجزء الأخير يحلل الباحث لماذا الحرب ليست حتمية.

بحسب الكاتب، تتجه كل من الصين والولايات المتحدة نحو حرب لا تريدها أيٌ منهما! والسبب هو ما يُعرف بـ «فخ ثيوسيديديز» (هو مؤسس الواقعية السياسية الذي عاش في القرن الخامس ق م)، الذي يمكن تلخيصه في العبارة التالية: "عندما تُهدد قوةٌ صاعدة بأخذ مكانة قوةٍ مهيمنة، فإن النتيجة الأكثر احتمالاً هي الحرب".

عندما تمثل "قوة صاعدة تهديدا لقوة سائدة تدق الأجراس منذرة: الخطر قادم " يصبح مصير العالم بين قوتين: "أمريكا" التي وصل نصيبها من الاقتصاد العالمي الاجمالي الى 50 بالمئة بعد الحرب العالمية الثانية، ليتناقص الى 16 بالمئة اليوم، في حين تتقدم "الصين" من 2 بالمئة عام 1980 إلى 18 بالمئة عام 2016 و قد يصل إلى 30 بالمئة عام 2040 في نظرة بانورامية إلى العلاقة بين الجبارين، الصين و الولايات المتحدة، يؤكد أليسون حتمية الحرب بينهما ، اذ توشك الصين الصاعدة بلا هوادة على التصادم مع الولايات المتحدة المتشبثة بموقعها ، لأنه ما لم تكن الصين مستعدة لخفض سقف طموحها ، او لم تكن واشنطن مستعدة لتقاسم التفوق ، فإن أي صراع تجاري قد يشعل حربا كاسحة.

لكن يكشف الكاتب بأن البشرية مرت بصراعات كثيرة وكيف إستطاع ذوو الخبرة السياسية وقادتها تجنّب الحرب، وخصوصاً بانه يجب على كل من الصين والولايات المتحدة الإلتفات الى مواجهة تحدياتهما الداخلية والعمل على تأمين مصالحهما الحيوية دون التردي في هوة الحرب.[1]

3- كتاب "مستقبل القوة" للأكاديمي "جوزيف ناي":

يتضمن الكتاب جزأين، الجزء الأول يشرح أنماط القوة، أما الجزء الثاني يحلّل تحويلات القوة بين الإنتشار والإنتقال.

يقف في الطرف المقابل متشككًا في صحة النزعة التشاؤمية بسقوط أو التراجع الأمريكي، ويسعى لنزع صفة الحتمية عن التراجع الأميركي، لكنه يشترط لذلك إعادة النظر في مفهوم "القوة" بما يتناسب والسياق التطوري لبنية المجتمع الدولي.

---

(1) **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://www.politics-dz.com

ينصب بشكل أساسي على نقد أطروحة بول كينيدي عن صعود وهبوط القوى العظمى، وتحديدًا فكرته عن "التمدد الزائد (overstretch) "من ناحية، ونقد مناهج الإسقاط (projection) في الدراسات المستقبلية. ويرى أن هذه المناهج هي الأكثر اعتمادًا من قبل الدراسات التي تتنبأ بتراجع الولايات المتحدة. كما يناقش بأن مقومات القوة تبدلت عبر التاريخ وعلى الولايات المتحدة أن تضع رؤية إستراتيجية جديدة لتجنّب الدخول في دورة الصعود والهبوط. كما يرى الكاتب الولايات المتحدة في مكان الصدارة مستقبلاً، دون هيمنة، وذلك بسبب مشكلاتها الاقتصادية الداخلية الثقافية والإقتصادية والمؤسسية. وإبتكر الباحث عبارة "عودة الصين" ويشكك بفرص الصين في قيادة العالم، إلّا أنه يؤكّد بتحدّي الصين للولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، ويرى بأن الولايات المتحدة هي العدوّ رقم واحد بالنسبة لبعض الأكادميين الصينيين، وبأن هناك إحتمال بخوض الولايات المتحدة حرباً ضد الصين أكثر من إحتمال خوضها ضدّ أي قوة كبرى غيرها. وأن إستراتيجية الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين تقوم بشكل أساسي على القوة الذكية[1].

<u>4- كتاب بعنوان "هل إنتهى القرن الأمريكي؟" للكاتب جوزيف ناي</u>

يتضمن الكتاب سبعة فصول، الفصل الأول يتحدث عن ظهور القرن الأمريكي، الفصل الثاني يطرح الإنحدار الأمريكي، الفصل الثالث يتناول المنافسون والإنحدار النسبي، الفصل الرابع يشرح صعود الصين، الفصل الخامس يحلل إنحدار أمريكا المطلق، الفصل الأخير يناقش تحولات القوة والتعقيد الكوني.

يشير الكاتب بأن القوة الأمريكية في تراجع نسبي وليس مطلقاً، وهناك تراجع في نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في الإنتاج العالمي إلا أن السياسات التي تبنتها واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية وتأسيسها للنظام الدولي والاقتصادي كانت سببا جوهريا في النجاحات التي حققتها القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي. كما يطرح الكاتب أن القوة الصينية قوة صاعدة ومنافسة وشريكة أحيانًا، فيطرح ناي إستراتيجية توازن القوى في آسيا أو إعادة توازن القوى إلى القارة الآسيوية، وذلك لإحتواء النفوذ الصيني آسيوياً وعالمياً، من قبيل تزايد الوجود الأمريكي في القارة الآسيوية والعمل على تحديث تحالفاتها مع دول ترفض القيادة الصينية للنظام الدولي، كاليابان وكوريا الجنوبية والهند[2].

---

(1) **مستقبل القوة الأمريكية**، تاريخ الدخول: 2021-09-03،
https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html

(2)**هل إنتهى القرن الأمريكي: قراءة نقدية**، تاريخ الدخول: 2021-09-03،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=650855

ينبّه أن قوة ونفوذ امريكا، شأن أي قوة أخرى في التاريخ، ليست أبدية، وأن استمرار التفوق الأمريكي مشروط بمعالجة امريكا لمشكلاتها الداخلية. أن الولايات المتحدة تتراجع على المستوى الإقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا الغربية والدول الصناعية الجديدة، وأن القوة الاقتصادية هي العامل المركزي فى قوه أية أمة ومن ثم فإن هبوطها فى القوة الاقتصادية سوف يؤثر فى الأبعاد الأخرى لقوة هذه الأمة، كذلك أن الاضمحلال النسبي للقوة الأمريكية إنما يرجع فى الدرجة الأولى إلى انفاقها الكبير جداً على الاغراض العسكرية والتي هي نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بارتباطات خارجية لم تعد تقوى عليها[1]. ويقول إن المكاسب النسبية التي تحققها الصين لا بالضرورة أن تتفوق على الولايات المتحدة، إنما ستواجه الولايات المتحدة صعود موارد القوة للعديد من الدول؛ لاعبين حكوميين وغير حكوميين، وأن العالم يواجه العديد من المشكلات والتعقيدات التي تتطلب القوة مع الآخرين بقدر القوة على الآخرين[2]. وينتهي (ناي) بأن القرن الأمريكي ممكن أن يستمر لعدد من القرون، لكن سيبدو مختلفاً تماماً عمّا كان عليه.[3]

5- كتاب "إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية" للكاتب زبيغنيو بريجنسكي

يتضمن الكتاب أربعة أبواب، ويناقش في كتابه التحديات التي تواجه المكانة الأمريكية في النظام الدولي ومستقبل النظام الدولي في ضوء مؤشرات تراجع الدور الامريكي وانتقال القوة العالمية من الغرب للشرق، حيث إن عدم استغلال الولايات المتحدة الامريكية الفرصة السانحة التي وفرتها النهاية السلمية للحرب الباردة بعد زوال الخطر السوفيتي وانفراد القطب الامريكي بالعالم والذي لم يدم طويلاً بسبب إدارة جورج بوش الإبن وتأثير الأزمة الاقتصادية، مقابل بروز دور القوى الاقتصادية الصاعدة التي نجحت في المزج بين سياسة التحرير الاقتصادي ورأسمالية الدولة ،كل ذلك ادى الى ظهور المخاوف على مستقبل القوة الامريكية وقيادتها للنظام الدولي. بالرغم من ذلك يؤكد بريجنسكي على حتمية القيادة الامريكية للنظام الدولي شريطة حل مشكلاتها الداخلية وتبني استراتيجية مستجيبة لمصالحها الاقليمية المختلفة. والمجال الزمني الذي إتخذه هو بحلول العام 2025، حيث يتساءل حول ما هي عوارض إنحدار أمريكا إقليمياً ودولياً؟ وهل يمكن للصين أن تحتل مركزية دور أمريكا في

---

(1)**هل إنتهى القرن الأمريكي؟**، تاريخ الدخول: 2021-09-03،
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202875/1150/688663

(2) جوزف ناي، **هل إنتهى القرن الأمريكي؟**، ترجمة: محمد العبدالله، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2016، ص 108.

(3) المرجع نفسه، ص 116.

شؤون العالم؟ وللإجابة على أسئلته، خصص الكاتب في الباب الأول عنوان الغرب المتقهقر، حيث يناقش بأن القوة العالمية كانت أوروبية ثم إنتقلت الى الولايات المتحدة عقب إنتهاء الحرب الباردة، والتي لم تتمكن من الحفاظ على ذلك، ليتبلور أخيرًا بتحرك القوة العالمية من الغرب لتستقر في الشرق، حيث أن صعود آسيا يتمثل بتصاعد المكانة الاقتصادية لليابان والصين والهند وما أحدث ذلك من متغير فاعل في تراتبية القوة العالمية مصحوبًا باندثار القوة الغربية –الامريكية والإنقسام داخل الإتحاد الأوروبي. كما يشير بأن العالم الآن يشهد يقظة سكانية شبابية تختلف عن واقع العالم التقليدي، إذ أن ثورة الاتصالات والمعلومات أسهمت بشكل كبير في تطور الوعي السياسي لمجمل سكان العالم.

أما في الباب الثاني من الكتاب فيبحث بريجنسكي في انكسار الحلم الامريكي متمثلا في أعراض إنحدار أمريكا إقليميًا ودوليًا وكل ما من شأنه أن يحدث نتيجة لتراجع الدور الامريكي في العالم.

وفي الباب الثالث من الكتاب يجادل بريجنسكي بشأن عالم ما بعد امريكا بحلول عام 2025 والذي يستشرفه عالما ليس صينيا وانما فوضويا، فمن غير الممكن تصور بروز قوة كبرى تكون لها مقومات قيادة سياسية وعسكرية واقتصادية وهو ما لا يتوافر في القوى المرشحة فاليابان لا غنى لها عن التحالف الامني الاستراتيجي الامريكي والهند مرتبطة اقتصاديا وسياسيا بالولايات المتحدة اما روسيا فماتزال تبحث عن اعادة السيطرة على مجالها الحيوي في الجمهوريات السوفيتية السابقة ،واما فيما يخص دول الاتحاد الاوربي فهي بعيدة عن امكانية توحيد سياسي ،واما الصين فمشكلاتها الداخلية الاجتماعية وطابعها السكاني الانفجاري وخلافاتها مع جيرانها تمنعها من انتاج قوة عالمية تتطلع لقيادة النظام الدولي.

أما في الباب الرابع من الكتاب يتصور بريجنسكي واقعا دوليًا ما بعد عام 2025 تتمثل ابعاده في توازن جيوسياسي جديد وتنبع تلك الرؤية الاستشرافية من رؤية هشاشة أوراسيا فيحدد بريجنسكي رؤيته الاستراتيجية لإمكانية استعادة الولايات المتحدة الامريكية لمكانتها الدولية من خلال توجهاتها الجديدة والتي تتحقق اول ابعادها عبر انشاء غرب اوسع وديناميكي وحيوي، يستفاد من أوروبا المتجددة ويوسع حدودها، وذلك بضم روسيا وتركيا بتجربتهما المختلفتين وبرؤيتهما المتباينتين. وأيضاً بإنشاء شرق جديد مستقر ومتعاون. [1]

---

(1) **عرض كتاب /رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=392149

ويخلص الكاتب، بأنه يجب على الولايات المتحدة "تجديد نفسها والتصرف بحكمة كعامل تعزيز وضمان لغرب تمت إعادة الحيوية إليه وكعنصر موازنة ومصالحة لشرق صاعد جديد." وفي ظل التحديات التي يواجهها العالم، فهو اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة قوة منفردة[1].

6- كتاب "تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية" لمؤلفه الدكتور "منتصر الرفاعي"

يتناول الكاتب تأثير قضية الصعود الصيني على مسألة الهيمنة الأمريكية من خلال عرض السلوكيات الصينية الخارجية ومسار علاقاتها الآسيوية والدولية وتقويم قدرات الصين المتنامية ونيّاتها المستقبلية وتأثير هذا الصعود في القارة الآسيوية والنظام الدولي وإستشراف مستقبل الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي.

جرى تقسيم هيكل الدراسة إلى بابين وقد تضمن كل باب فصلين: الباب الأول تناول المكانة الدولية للصين من خلال فصلين، حيث ركز الفصل الأول على الإطار التاريخي والجغرافي للصين من خلال مبحثين، تناول الأول العهدين الإمبراطوري والجمهوري، فضلاً عن موقع ومساحة وتضاريس الصين .

أما الفصل الثاني فقد تناول الإصلاح والانفتاح في عهد الرئيسين ماو تسي تونغ ودنغ شياو بينغ. أما الفصل الثاني من الباب الأول فيبرز مقومات قوة الصين الشاملة.

الباب الثاني بحث فيه الكاتب من خلال فصلين ومبحثين تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأميركية من خلال علاقة بكين بدول شمال وشمال شرق آسيا وجنوب جنوب شرق آسيا والعلاقات بين الصين وبين الشرق أوسطية والولايات المتحدة وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

الفصل الأخير عالج محاولة استشراف مستقبل الهيمنة الأميركية فقدم الباحث في المبحث الأول الأسانيد المادية والموضوعية التي تؤكد تراجع الهيمنة الأميركية إن عاجلاً أو آجلاً بينما قدم المبحث الثاني حججاً لإبطال تراجع الهيمنة الأميركية من خلال الإجراءات التي طرأت على استراتيجية الأمن القومي في الآونة الأخيرة ولاسيما في عهد الرئيس باراك اوباما، فضلاً عن احتواء وتطويق القوى الصاعدة وبخاصة الصين.

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، "**رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**"، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان2012، ص 219.

نستخلص بعد عرض أدبيات الدراسة والدراسات السابقة حول موضوع تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي، بالقول إن الصين تحتل مكانة دولية وإقليمية لا مثيل لها في النظام الدولي، فهي تعمل على تعزيز نفوذها السياسي والإقتصادي والأمني وعلى توسيع مصالحها الاقتصادية من خلال تحالفاتها وتعاونها وتقاسم نفوذها مع القوى السياسية في المنطقة ذات النفوذ والتأثير.

الإطار النظري

نظراً لأهمية موضوع الدراسة، فهناك العديد من المقاربات النظرية التي يقوم عليها البحث. فالنظام الدولي شهد العديد من صعود وأفول قوى دولية، وتأتي الصين اليوم وتخطّ لنفسها مكانة دولية في ضوء سياستها الداخلية والخارجية.

فإن الصين ستكون قوة منافسة ومؤثرة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، كما هناك إحتمالية لبلوغها مرحلة القوة المهيمنة خلال السنوات القادمة من هذا القرن، فهي تعمل لبلوغ هذه المرحلة على إعتبار بأنها من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، وعلماً بأنها في وضع تجاذب وتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على إبقاء هيمنتها على النظام الدولي.

فبعد الحرب الباردة، طرأت العديد من التحولات والتطورات أدّت الى تغير في موازين القوى وهيكل النظام الدولي، وتوّجت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذا النظام كقوة مهيمنة، إلا أن هيمنتها تشهد العديد من التحديات على الصعيد الخارجي من خلال ظهور دول تبرز إمكاناتها وقدراتها من أجل الإرتقاء الى قمة الهرم الدولي وكسر الهيمنة الأمريكية.

ضمن هذا السياق، من الضروري الإستنجاد بالعديد من النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- **النظرية الواقعية الجديدة**

بعد أن أخفقت الواقعية الكلاسيكية، جاءت النظرية الواقعية الجديدة أو البنيوية لتحتل مكان الصدارة في التفكير حول العلاقات الدولية والتي يتزعّمها "كينيث والتز K. Waltz". وتركّز هذه النظرية على تأثير النظام الدولي الذي يتألف من مجموعة دول في تفسير الظواهر الدولية حيث كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. النظرية الواقعية الجديدة تركز على فوضوية النظام الدولي وندرة الأمن، وتشير الى عدم وجود سلطة مركزية أو غياب سلطة ضبط مركزية ملزمة تحترمها الدول على المستوى الدولي[1].

---

(1) النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، تاريخ الدخول: 06-03-2020، https://abu.edu.iq/research/articles/13792

وتؤكد المدرسة الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية.

يقول والتز بأن" بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية". هذه البنية للنظام الدولي هي نتيجة لفوضوية النظام الدولي، حيث يرى والتز أن الفوضى هي من المكونات الأساسية للنظام الدولي، وأن الحرب تندلع نتيجة هذا النظام وليس نتيجة الشر في الطبيعة الإنسانية؛ لأن الواقعية الجديدة تغفل الطبيعة البشرية.

فالواقعية التقليدية هي التي ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولهذا هي تسعى لتحقيق ميزان القوى. أما القوة عند الواقعية الجديدة ليست هدفاً فقط ولكن وسيلة أيضاً، فتنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء، وعليه، تبذل مجهودات داخلية (تقوية الاقتصاد، بناء القوى العسكرية. الخ ومجهودات خارجية (بناء الاحلاف، إضعاف الاحلاف المعادية...) لهذا تعد الدول هي الفاعل الأساس في النظام الدولي وهي التي تمتلك وسائل العنف المنظم[1].

تبرير النظرية:

إن مسألة إزدياد القوة الصينية وصعود الصين أخذت حيّزًا كبيراً لدى منظّري الواقعية السياسية. فالإصلاحات الاقتصادية المتنامية أدّت الى إزدياد قدراتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية. فالصين بمقومات قوّتها القومية تعتبر من أهم القوى الدولية الصاعدة. ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الصين على الصعيدين الإقليمي والدولي. بالإضافة الى أنها قوة إقليمية في آسيا، ويرى البعض بأنها منافس مستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على قيادة النظام الدولي.

- **نظرية الواقعية الدفاعية**

يتفق صعود القوى مع نظرية الواقعية الدفاعية، حيث تفترض أن الأمن هو الهدف الأساسي لأية دولة، وإذا ما واجهت القوى الصاعدة تهديدات أمنية في محيطها الخارجي فإن إحتمال إنتهاجها لسلوك توسعي يبقى بعيداً، على الرغم من قوّتها المتنامية إلا أن إستخدامها يبقى مقيّداً طالما أن الأمن وافرٌ في النظام الدولي، كما أن القوى الكبرى الصاعدة تميل إلى تشكيل تحالفات لموازنة أي تركيز شديد للقوة للحؤول دون بروز قوة مهيمنة في النسق الدولي؛ فالقوى الصاعدة ستتبنى سلوكاً توازنيّاً لمنع أي تركيز للقوة في النسق الدولي أو للإستجابة لبعض مصادر التهديد من قبل قوى أخرى تهدف الى قلب الوضع القائم. وللواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبياً حول العالم، حيث تستبعد الحرب لإرتفاع تكاليفها،

---

(1) بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 21 أيار 2011. تاريخ الدخول: 06-03-2020
https://www.politics-dz.com /تطور-اتجاهات-المدرسة-الواقعية-في-ت-2/

وأن إستخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع إستراتيجية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الإعتماد المتبادل والعولمة. فإن النزاعات التوسعية أو التوسع الإستراتيجي كان سبباً في إضمحلال القوى الكبرى[1].

تبرير النظرية:

الصين اليوم تمتلك القوة ليس من أجل الهيمنة، ولكن من أجل تعظيم أمنها وقدراتها الدفاعية وصدّ مختلف الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها. فالصين لا تمثّل خطراً على الولايات المتحدة، بل تسعى الى خلق بيئة إقليمية ودولية سلميّة تؤمن بمبادئ العيش المشترك وتعتمد على سياستها الخارجية البنّاءة والتي لا تتضمن الأحلاف العسكرية، وهي تؤكد للمجتمع الدولي بأن صعودها هو سلميّ بالرغم من نموّ قدراتها الاقتصادية والعسكرية بالتحديد.

- **نظرية الواقعية الهجومية (نظرية الاستقرار بالهيمنة/ نظرية المهيمن الإقليمي)**

تأتي هذه النظرية والتي من أبرز روّادها (جون ميرشايمر) كردة فعل للواقعية الدفاعية، بحيث ترى العالم تسوده الفوضى وغياب حكومة أو سيادة عليا من شأنه أن يحفّز الدول على التوسع وزيادة قوتها وإنتهاج سياسات توسعية لضمان بقائها. وتكرّس هذه النظرية الربط بين القوة والأمن، فضمان الأمن للدولة يقتضي مضاعفة قوتها وقدراتها النسبية، فبقدر إمتلاك الدولة للقوة، بقدر تمتّعها بقدر أكبر من الأمن. فإن تحقيقها لوضع أكبر من الأمن في مصاف الدولة المهيمنة في النظام الدولي، أو في الإقليم الذي تقع في نطاقه. وبخلاف الواقعية الدفاعية التي ترى في التحالفات بين القوى أساساً لتحقيق التوازن بين الدول ولمواجهة القوة الأكثر تهديداً في النظام، أما الهجومية ترى أن الأمن والسلام لا يمكن تحقيقه إلّا بالقوة وليس عبر التوازن.[2]

تبرير النظرية:

بحسب بعض الباحثين، فإن صعود الصين سيكون غير سلميّ، وذلك من شأنه أن يهدّد النظام الدولي القائم، وأن سعي الصين لتحقيق الهيمنة الإقليمية، سيشكل تحدّيًا كبيرًا للولايات المتحدة. فالصين بإمتلاكها ليس فقط للقوة العسكرية، بل للقوة الديمغرافية وأيضاً الاقتصادية من شأن كل ذلك أن يجعلها

---

(1) توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2014-2015)، ص 52-54.

(2) توفيق حكيمي، **الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني- دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص 20-21.

قوة منافسة تضاهي قوة الولايات المتحدة. وأن الصين بسبب تعزيز قدراتها العسكرية يمكن أن يسبب ذلك عدم إستقرار في منطقة شرق آسيا ويثير مخاوف الدول المجاورة للصين مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند تجاه سعي الصين نحو الهيمنة الإقليمية وبالتالي تهديد مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة. وبإعتبارها تمتلك للسلاح النووي يمكن أن يشكّل ذلك للأمن والإستقرار الإقليمي في منطقة شرق آسيا وخاصة في ظل وجود دول مجاورة حائزة للسلاح النووي كالهند وباكستان وروسيا.

- **<u>نظرية صنع القرار</u>**

تعتبر نظرية صنع القرار من أكثر النظريات التي أهميةً في العلاقات الدولية. فهذه النظرية تبحث في كيفية تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية، وكيفية إتخاذها لقرارات تعكس مصالحها داخل الأسرة الدولية. ويعتبر نموذج سنايدر (Richard Snyder) من أهمّ نماذج دراسة صناعة القرار، وهذا النموذج ينطلق من عوامل أساسية: المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية، صناع القرار وعملية صناعة القرار، الفعل. كما أن هناك عوامل أخرى تضاف الى العوامل المذكورة ألا وهي بحسب نموذج هولستي (K.J. Holsti) العوامل الشخصية والنفسية لمتخّذ القرار، بالإضافة للعوامل الثقافية والحضارية التي تتمثل بالعادات والتقاليد والقيم التي تؤثر على عملية صنع القرار [1].

وفيما خص عملية صنع القرار، تستند الى عدة عوامل خارجية وداخلية. فالعوامل الخارجية تتمثل بالتدخل الأجنبي والرأي العام العالمي والتي تلعب دوراً هامّاً في التأثير على مواقف الدول والتي تلعب دوراً في التحولات على جميع المستويات، كحدوث التطورات التقنية والتكنولوجية، وكذلك الظروف المالية والإقتصادية السائدة في المجتمع. أما العوامل الداخلية تتمثل بالدرجة الأولى بالنظام الداخلي للدولة من حيث نظام الحكم السائد وتعدد الأحزاب.

كما هناك العديد من المتغيرات المادية والتي تشمل:

- <u>المتغير الاقتصادي:</u> حيث يلعب العامل الاقتصادي دورًا مهماً في صنع القرار السياسي، حيث تتيح الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدولة ما بإتخاذ قرارتها بمعزل عن الضغوطات الخارجية.
- <u>المتغير العسكري:</u> فالدولة اليوم ذات قدرات عسكرية هائلة، لها مرونة وحرية أكبر في إتخاذ قراراتها في زمن السلم أو الحرب.
- <u>المتغير الجغرافي:</u> فتمتع الدولة بموقع جغرافي وأو جيوبوليتيكي مميّز قد يؤثّر على سلوكها السياسي وقراراتها في النظام الدولي.
- <u>المتغير السكاني:</u> يُعدّ من العوامل المؤثرة إذا تمّ إستثماره بشكل جيّد وخاصة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.

---

(1) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدوليّة**، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت 2003، ص 121-123.

فيما خص المتغيرات الاجتماعية فتشمل مواقف الرأي العام التي تؤثر على عملية صنع القرار، وتفرض على صانع القرار إتخاذ قرارات تصبّ في مصلحة ورغبة الشعب. كما للأحزاب السياسية وجماعات الضغط تأثيراً في عملية صنع القرار السياسي. ثمّ يأتي النظام السياسي الذي من خلال قدرة قيادته السياسية يلعب دوراً فاعلاً في طريقة صنع القرار السياسي.

وأخيراً تأتي المتغيرات الذاتية بصانع القرار والتي تتمثل بالسلوك الشخصي والعوامل النفسية وغير الموضوعية أي عاطفية أو قد تكون من منطلق عقلاني وجميعها تؤثر في عملية صنع وإتخاذ القرار [1].

تبرير النظرية:

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة، والهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها. كما هي حريصة على تنمية علاقاتها الإقليمية والدولية، وأيضاً على تفعيل ونمو قدراتها الاقتصادية والمحافظة على سيادة واستقلال نظامها السياسي. إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الاراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والتعايش السلمي. فهي تجاوزت الأيديولوجيا وتبنت الإنفتاح السياسي والإقتصادي والإصلاح الإداري واحترام الثقافات المختلفة وغيرها. وهي لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعيّة والسيطرة على الدول الأخرى.

- **نظرية تحول القوة (نشوء وسقوط القوى العظمى / المؤرّخ بول كيندي)**

وفيما خصّ نظرية تحوّل القوة التي قدّمها "أورغانسكي"، فهي تنطلق من مرحلة فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قوة صاعدة، حيث تمتلك هذه الأخيرة مقومات القوة التي تمتلكها الدولة المهيمنة أو تفوقها، وتسعى الى الوصول الى موقع الهيمنة، كذلك تكون مصحوبة بعدم الرضا عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب.

فنظرية تحول القوة التي وضعها "أورغانسكي" عام 1958، أوضحت أنه في نظام الدول الهرمي تُعتبر الدول غير الراضية عن التعادل في القوة هي موشّراً لنشوب حرب دولية، وهذا ما يخالف نظرية توازن القوى التي تضمن الأمن والإستقرار، لمنع نشوب أي حرب عالمية. والعالم الذي يشهد اليوم قوى صاعدة وقد أطلق عليها "أورغانسكي" المتحدي الصاعد، فهذه القوى تعتمد سلوكاً تصادمياً مع القوة

(1) طارق جرار، **دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً"**، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين 2017)، ص 21-23.

المهيمنة، للوصول الى موقع الصدارة في النظام العالمي، حيث من الممكن إندلاع الحروب بين الطرفين، حيث أن إحتمالات الصراع بين الدول تزداد عندما تبدأ موازين المقدرات بينهما تتغيّر، بحيث يُصبح لإحدى الدولتين ميزة نسبية على الدولة الأخرى، وتكون الدولة الصاعدة ذات الميزة غير راضية عن النظام الدولي القائم.

وهذه النظرية تتشابه مع النظرية الواقعية كونها تركّز على علاقات القوة، لكن الإختلاف بينهما هو أن النظرية الواقعية تظهر الفوضوية في النظام الدولي، بينما نظرية تحول القوة فتنظر للنظام الدولي على أنه تسلسل هيراركي للدول يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي إختلاف معدلات النمو الى تغيّر في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي الى علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية وإقتصادية جديدة[1]. وهذا ما يُسمّى بديناميكية القوة النسبية، حيث أن في أية لحظة تاريخية تتمدد قدرات الدول وتتقلص وفق معدلات مختلفة، وعند مقارنة هذه القدرات لكل دولة، ممكن لهذه الأخيرة في أية لحظة معينة أن تكتسب، تفقد، أو تُحافظ على موقعها من القوة النسبية مقارنة بدول أخرى، وبالتالي فإن كل دولة تمرّ عبر الوقت بدورة من القوة النسبية تتضمن فترة من النمو، النضوج، الهبوط، ومن ثمّ الإنبعاث من جديد[2].

فهذه النظرية بالنسبة لـ "أورغانسكي" قابلة للإختبار، كما لها قدرة تنبؤية عالية، وقد قسمها الى أربعة فئات رئيسية هي: الدول القوية والراضية؛ الدول القوية وغير الراضية؛ الدول الضعيفة وغير الراضية؛ الدول الضعيفة والراضية.

فالفئة الأولى "الدول القوية والراضية" ليس لها مصلحة في تغيير النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، أمّا الفئة الثانية "الدول القوية وغير الراضية" التي تمتلك تقريباً مقومات الدولة المهيمنة والتي تعزم على ممارسة دورٍ لها على الساحة الدولية والتي ممكن أن تتسبب بحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي، في حين أن "الدول الضعيفة وغير الراضية" تفتقد القدرة على تغيير النظام الدولي، والفئة الرابعة هي بالطبع ضعيفة وراضية بالوضع الحالي للنظام الدولي[3]. ولنظرية تحوّل القوة العديد من المؤشرات منها التقليدية وتشمل التعداد السكاني، والناتج المحلي الإجمالي، وحجم القوات المسلحة ونسبة الإنفاق العسكري، وحجم الإستهلاك للطاقة، وحجم الصناعات الثقيلة، الخ... [4]

---

(1) الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، تاريخ الدخول: 28-04-2020 https://www.academia.edu/37740982/

(2) توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني** مرجع سابق، ص 34.

(3) الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، تاريخ الدخول: 2020-04-28، مرجع سابق، https://www.academia.edu/37740982/

(4) المرجع نفسه.

أما غير التقليدية، فتعني مؤشرات القوة الناعمة، والتي تعني القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع والإستمالة وليس الإكراه، فهي القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية والسحر بدلاً من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري. وتنبع القوة الناعمة من خلال الجاذبية التي تولّدها ثقافة الدولة أو أفكارها السياسية أو سياستها عند الدول الأخرى. وإمتلاك القوة الناعمة يؤدّي إلى مدّ وتوسيع نفوذ الدولة وتحسين موقعها الإقليمي والدولي بطريقةٍ سلميةٍ بعيداً عن القهر والقوة العسكرية، وإما الإختيار بين القوتين العسكرية والناعمة معاً[1].

تبرير النظرية:

تُعدّ الصين الدولة الأولى بالعالم من حيث عدد السكان، كذلك الناتج القومي الإجمالي يقارب نظيره الأمريكي، وأيضاً فيما يخصّ التطور في مجال التقنية في مجال الفضاء الخارجي وكل من القوة العسكرية والإقتصادية[2]. كما أنها تعتمد التسوية السلمية للنزاعات وتكوين وتفعيل روابط ومعاهدات إقتصادية. بالإضافة الى التبادل الثقافي الذي تمثّل بمعاهد كونفوشيوس ومعاهد تعليم اللغة الصينية والتعريف بالثقافة الصينية[3]. كما هناك العديد من المؤشرات التي تدل على انتقال مركز التحولات العالمية مستقبلا إلى قارة آسيا، ووصف هذا القرن بالقرن الآسيوي.

- **نظرية توازن القوى**

تُعدّ نظرية توازن القوى مؤشّراً لفهم الإستراتيجية الصينية. فهذه النظرية تقوم على مبدأين أساسيين هما: حفظ السلام الدولي، فالتفاوت في القوى يدفع بعضها الى إقامة تحالفات أو محاور قوى متكافئة بغية التقليل من إحتمالات الحرب والحفاظ على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان؛ فيما المبدأ الثاني يتعلق وحماية إستقلال الدول المنضوية في المحاور المتقابلة[4]. وتتفرّع من نظرية توازن القوى نظرية توازن التهديد، التي ترى أن إتجاه الدول نحو التوازن لا يعود لوجود قوة مهيمنة في النظام وإنما الى قوة مهددة، وحيث أن شعور الدولة بالتهديد هو الذي يدفعها للتوازن. وهذا التهديد لا يتمثل فقط بالقوة العسكرية أو بالسيطرة على النظام الدولي، إنما يتمثل بعوامل عديدة تمثل قوة الدولة مجتمعة ألا وهي: عدد السكان، القدرات العسكرية ومنها نووية والقدرات الإقتصادية، التطور التكنولوجي، العامل الجغرافي الجيوبوليتيكي. بالنسبة لـ *ستيفن والت* أن الدول تسعى للتوازن ضدّ

(1) علي باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، مرجع سابق، ص 97-98.

(2) الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، مرجع سابق، تاريخ الدخول: 28-04-2020 https://www.academia.edu/37740982/

(3) رحايلي سعاد، **الصعود الإستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي** مرجع سابق، ص 57.

(4) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدوليّة**، مرجع سابق، ص 106.

التهديد وليس ضدّ القوة، فعندما تتبنى الدولة سياسة خارجية توسعية تهدف بذلك لتعزيز أمنها عبر إنشاء توازنات إقليمية والإندماج فيها ضد أية تهديدات. ففي التحالفات الإقليمية اليوم رأيان منها من يرى تهديد أمريكي مباشر حيث تتبنى هذه الأخيرة سياسة فرّق تسدّ لإبقاء قوى التحالف منشغلة عن موازنتها المضادة من خلال جعلها بعيدة عن بعضها البعض. والرأي الآخر لا يفسّر القوة الأمريكية المهيمنة كتهديد مباشر، فبالرغم من أن الولايات المتحدة قوة شبه إمبريالية، فهي ليست مغتصبة أراضٍ إلا أنها تعتمد على رقابة غير مباشرة للدول، كما أنها لم تلحق أقاليم أخرى من أجل تعزيز ثرواتها وقدراتها العسكرية، بالإضافة الى إمتلاك العديد من القوى الكبرى من الصف الثاني قوى ردع النووية مثلها مثل الدول المهيمنة أو الأكثر منها قوة وتطوّراً. فالدول تسعى الى مضاعفة الأمن وليس مضاعفة القوة[1].

تبرير النظرية:

إن الصين بما تمتلكه من عناصر قوة تؤهلّها للعب دور أساسيّ على الساحة الدولية، كما أن التحالفات الإقليمية للصين تلعب دوراً أساسياً في إضعاف الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. فالصين تسعى الى زيادة نموّها الاقتصادي والسياسي والعسكري من أجل تغيير الوضع القائم.

- **النظريات الجيوبوليتيكية**

1- نظرية القوة البحرية لألفرد ماهان Alfred Thayer Mahan (1840-1914)

تهدف هذه النظرية الى تبيان أهمية القوة البحرية على التطور التاريخي للأمم وأهميتها في رسم مصير مصيرها[2]، بحيث من أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم، ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم، ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته.[3] فالشرط الأساسي للقوة العالمية بحسب ماهان هو التحكم في البحر، وهذا ما فعلته بريطانيا في السابق، وما تقوم به الو.م.أ. اليوم من خلال سيطرتها على البحار والمحيطات، كذا وتطمح الصين لفعل ذلك والسيطرة على أعالي البحار، بالإضافة إلى أن الدول التي تقع علب البحر يجي أن تتمتع بقوة بحرية مدعمة بجيوش

(1) توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، مرجع سابق، ص 62-63.

(2) عباس الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، لا ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 13-14.

(3) عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 28.

برية، وينطبق هذا على كل من الو.م.أ. والصين وبريطانيا.[1] وهناك عدة عوامل تحدد القوة البحرية للدولة وهي: الموقع الجغرافي للدولة والشكل الطبيعي للدولة وإمتدادها المساحي–الساحلي وحجم السكان بحيث تسمح كل هذه العوامل ببناء القدرة الدفاعية ضد الغزو وبناء أسطول بحري ضخم والتحكم في طرق التجارة العالمية. [2]

2– نظرية القوة البرية لهالفورد ماكيندر Halford Mackinder (1861–1947)

تقوم هذه النظرية على تصوّر أن من يسيطر على جزيرة العالم وقلب العالم يسيطر على العالم. أي من يسيطر على منطقة شرقي أوروبا برياً التي أطلق عليها ماكيندر إسم القلب القاري ومنطقة الشرق الأوسط فإنه يسيطر على الجزيرة العالمية وبالتالي فإنه يسيطر على العالم كلّه. وقد ركّزت هذه النظرية على أهمية القوات البرية في حسم المعركة والسيطرة[3].

3– النظرية الجوية والأمن أو الجيوبوليتيك الروسية لألكسندر سفرسكي Alexander P. de Seversky (1894–1974)

تفترض هذه النظرية بأن "السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية للسيطرة على الأرض". فمن يمتلك القوة الجوية ويسيطر على منطقة النفوذ الأمريكي والروسي في المحيط المتجمّد الشمالي يسيطر على العالم من خلال سلاح الجوّ. فقد رأى *سفرسكي* بأن "القوة الجوية مفتاح البقاء" فبحسب *سفرسكي* فإن السيادة الجوية الأمريكية تشتمل على الأمريكيتين بينما منطقة السيادة الجوية السوفياتية تغطي جنوب وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومنطقتي النفوذ الجوي تتلاقى وتتصادم في مناطق أخرى هي أوروبا الغربية وشمال أفريقيا والشرق، فضلاً أن نفوذ القوة الجوية الروسية يغطّي أمريكا الشمالية، وتغطي القوة الجوية الأمريكية الهرتلاند الأورآسيوي. ومنطقة تداخل السيادتين الجوية والبرية تسمى "منطقة

---

(1) مولود خدايش، **السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة،** (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016–2017)، ص20–21.

(2) **النظريات الجيوسياسية**، تاريخ الدخول: 29–07–2021، https://coeduw.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/15/2020/04/

(3) **المدخل الجيوبوليتيكي في التحليل السياسي**، تاريخ الدخول: 2021–07–29، https://www.politics-dz.com

المصير". فمن يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي، ومن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم[1].

4- مستوى الفضاء الخارجي، والإستراتيجية الذرية والنووية، والسيطرة التكنولوجية والإلكترونية

إن هذا المستوى الجيوبوليتيكي لا يجب الإستهانة به في المجال الأمني وخصوصاً بعد التقدم الهائل في المجال الإلكتروني والتكنولوجي، وبالتالي فإن إستخدام الفضاء الخارجي في السيطرة فقد يتحكم في الأرض والبحر والجو، وخصوصاً فيما خص الأمن البحري، حيث ترتبط أهمية الفضاء الخارجي من خلال مكافحة حرب المعلوماتية المرتبطة بالسيطرة الإلكترونية من خلال الأقمار الصناعية بالفضاء الخارجي[2].

كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي في المجال العسكري قد قلّل من أهمية النظريات السابقة خاصة بعد دخول السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى[3].

تبرير النظريات:

تمتلك الصين لقوة برية وبحرية وجوية، بالإضافة الى قوة تكنولوجية، جعلتها تلعب دوراً أساسياً في محيطها الإقليمي، وقوة لا يستهان بها على المستوى الدولي. وهذا ما سيتم تفصيله في الفصل الأول من القسم الأول. وقد ساهمت الصين في تطوير قدراتها البرية والبحرية والجوية والتكنولوجية خصوصاً في ظلّ وجود التنافس الإقليمي بينها وبين دول جنوب شرق آسيا المطلة على بحر الصين الجنوبي وأيضاً بين القوى الإقليمية الأخرى.

- **النظرية الوظيفية vs نظرية صدام الحضارات (صامويل هنتنجتون 1927-2008)**

يقول *هنتنجتون* في كتابه "*صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي*": " فما يهمّ الناس ليس هو الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان، والأسرة، والدم، والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس، وما يحاربون من أجله، و يموتون في سبيله.[4]"

---

(1) جلال خشّيب، "الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة طموح النظرية وحدود التطبيق"، منشور في مجلة رؤية تركية التابعة لمركز "سيتا" التركي، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2018، ص 9-10.

(2) **النظريات الجيوبوليتيكية**، تاريخ الدخول:29-07-2021، https://www.politics-dz.com/

(3) **المدخل الجيوبوليتيكي في التحليل السياسي**، تاريخ الدخول: 2021-07-29، مرجع سابق، https://www.politics-dz.com

(4) صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط 2، دار سطور، 1999، ص 10.

كما يوضّح في مؤلفه: "إن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتّحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية. إن تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها."[1] كما ورد في الكتاب: " ... أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم مكوّن من ثمان أو سبع حضارات. العوامل الثقافية المشتركة والإختلافات هي التي تشكّل المصالح والخصومات وتقاربات الدول. أهم دول العالم جاءت من حضارات مختلفة. الصراعات الأكثر ترجيحاً أن تمتد الى حروب أوسع هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضارات مختلفة. وأشكال التطور السياسي والإقتصادي السائدة تختلف من حضارة الى أخرى."[2] كما يختم: "في الحقبة الناشئة، صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي، والضمان الأكيد ضدّ حرب عالمية هو نظام عالمي يقوم على الحضارات."[3]
فقد طرح الكتاب خريطة جديدة لإعادة تقسيم البلاد على أساس الهوية الثقافية، فأنذر بحروب من نوع آخر تقلبُ موازين القوى العالمية. وأن الصراع في المستقبل سيكون بين الغرب وبقية العالم. كما حسب *هنتنجتون* أن أكثر الحضارات تحدٍّ للحضارة الغربية هي الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية. فالحضارة الإسلامية ستشهد إنفجاراً سكّانيّاً متزايداً وأن الإسلام ينتشر بشكل متسارع. كما أن الحضارة الكونفوشيوسية التي عرفت قوة إقتصادية وعسكرية متزايدة، ستتقارب مع الحضارة الإسلامية في مواجهة الحضارة الغربية.[4]
وتأتي النظرية الوظيفية أو ما يسمى مدرسة التكامل الى دحض نظرية صدام الحضارات. فقد قامت الوظيفية والتي من روّادها "ديفيد متراني" على إبراز علاقات التفاعل والإعتماد المتبادل كأساس لتحقيق السلم والأمن الدوليين بدلاً من التعامل الدولي القائم على أساس القوة التي تؤدي الى مزيد من الإنقسام والى سلوك غير عقلاني من قبل الدول أعضاء المجتمع المدني.
تحقيق هذه الغاية يتمثّل بإقامة شكل من أشكال المنظمات التي يمكن أن تحلّ محلّ الدولة القومية من منطلق أن التكامل الدولي يمثّل خلافة الدولة القومية، أي عبر إنشاء شبكة من المنظمات الاقتصادية والإجتماعية عبر القومية، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبّلاً للتكامل الدولي. وجاء الوظيفيون الجدد وأبرزهم "أرنست

---

(1) صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق، ص 38.

(2) المرجع نفسه، ص 48.

(3) المرجع نفسه، ص 521.

(4) ليلى مداني،"نقد أطروحة صدام الحضارات وواقع تحليلها ضمن مفهومي الأصولية ومفارقة الإرهاب"، (دفاتر السياسة والقانون)، العدد 15، جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر، حزيران 2016، ص 256-257.

هاس" الى إدخال التكامل الإقليمي الى جانب التكامل الدولي، نظراً ان التكامل الإقليمي ينطلق من المجالات الاقتصادية والفنية ويمتد تدريجياً الى المجالات السياسية. كما يميّز بين التعاون السياسي الذي يشمل ميادين الدفاع، الأمن الإقليمي والسياسة الخارجية، وبين التعاون الفني–غير السياسي وغير العسكري الذي يشمل ميادين إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، إعلامية، وحيث أن العامل الاقتصادي يعتبر نواة الإنطلاق بالنسبة لعملية التكامل.[1]
وكل ذلك أدى الى ظهور "الإقليمية الجديدة" والتي تجسّدت في التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. فالإقليمية الجديدة لها عدة مظاهر سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية، تتجاوز حدود التجارة الحرة، ويبدو فيها الطموح السياسي لإرساء نظام إقليمي متماسك وهوية إقليمية أمرًا يحتلّ أهمية أولية.[2]

تبرير النظرية:

اليوم ليس هناك حضارة مقفولة، وعصر اليوم هو عصر العولمة، فهناك العديد من الحضارات داخل بلدٍ واحد بعينه.[3] والصراع اليوم هوعلى الموارد والمصالح السياسيّة والاقتصاديّة وفرض الهيمنة. فنحن في ظلّ إستعمارٍ جديد يقوم على إستغلال الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة وثروات الشعوب. فالصين اليوم عبر قوّتها الناعمة إستطاعت أن تنشر ثقافتها في معظم المجتمعات الغربية والعربية والإفريقية. كما استطاعت إنشاء العديد من التحالفات، والإنضمام الى العديد من المنظّمات الدولية والإقليمية في سبيل تحقيق التنمية البشرية والأمن البشري على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والصحي والثقافي. وتأتي النظرية الوظيفية لتكسر منطق نظرية صدام الحضارات.

الإشكالية

على ضوء ما تقدّم، وبما أن النظام الدولي لا يخلو من وجود قوى صاعدة تسعى للتأثير في طبيعة النظام الدولي، ومع التنامي المستمرّ لمختلف عناصر القوة الصينية وتثبيت وتوسيع دورها في مجال إقليمها وإنضمامها للعديد من التحالفات والمنظمات الإقليمية والدولية، وحصولها على مكانة دولية مميزة في النظام الدولي وأن صعودها لا يشبه صعود القوى الأخرى، تصبح المحاولة حول طبيعة

---

(1) رقية غربي، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، 41–42.

(2) عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991–2006**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر–باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007–2008، ص 21.

(3) برنامج "خارج النص" (الحلقة 2019/4/14)، كتاب صدام الحضارات لكاتب صامويل هنتنجتون، تاريخ الدخول: 2021-07-22 https://www.youtube.com

المكانة التي ممكن أن تشغلها الصين في صياغة النظام الدولي والدور الذي ممكن أن تلعبه في النظام الدولي، خصوصاً أنها أمام تحديات على الصعيدين الذاتي والخارجي، كل ذلك، يستوجب ذلك طرح السؤال التالي:

كيف يمكن تفسير طبيعة النظام الدولي الحالي في ظلّ الصعود الصيني؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يؤثر صعود الصين (الاقتصادي) في ظلّ الهيمنة الأميركية على منظومة العلاقات الدولية؟ أو ما هو مستقبل النظام الدولي في ظلّ بروز الصين كفاعل دولي أساسي فيه؟
- هل تمتلك الصين مقومات القوة الكافية لتغيير طبيعة أو مسار النظام الدولي الحالي؟
- ما طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين للاستمرار كقطب دولي؟ ما طبيعة القيود التي يمكن أن تعيق الصين في أن تكون قوة عظمى ومؤثرة في منظومة العلاقات الدولية؟
- كيف يمكن التنبؤ بمستقبل النظام الدولي في حالة الصعود الصيني وما إذا كان هذا الصعود يمثل تحوّلاً في موازين القوى لمصلحتها على حساب الولايات المتحدة الأميركية وتأثير هذا الصعود في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هي إنعكاسات الصعود الصيني على العلاقات الثنائية الأمريكية–الصينية؟
- هل ممكن للصين أن تحتل دور القوة المهيمنة؟
- هل سيبقى الصعود الصيني سلميًّا في المستقبل؟

فرضيات الدراسة

من خلال الإشكالية التي تتناولها الدراسة، ومجموع الأسئلة المتفرّعة منها، تأتي صياغة الفرضيات التالية:

- كلما نمت عناصر القوة للدولة، كلما انعكس ذلك في شكل تحول توجهات سياستها الخارجية.
- إن طبيعة النظام السياسي الدولي هي انعكاس لمكونات القوة التي يمتلكها الفاعلين فيه.
- كلما زادت مقومات القوة الصينية كلما زاد تأثيرها وأصبحت منافسة لغيرها في النظام الدولي.
- كلما تحسنت علاقات الصين بالقوى الكبرى كلما زاد تأثيرها في النظام الدولي.
- التحالفات الإستراتيجية للصين هي للحدّ من الهيمنة الأمريكية.

المقاربة المنهجية والإطار المفاهيمي

بغرض الإحاطة بهذا الموضوع، إعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج مختلفة هي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

- **المنهج التاريخي:** من خلال إبراز أهمية الحضارة الصينية ورصد مسار تطوّر الصين في سياق تاريخي يبرز أهم محطات التطوّر في نظامها السياسي والإقتصادي، إضافة الى مسار علاقاتها مع الدول المحيطة بها والأخرى الغربية.
- **المنهج الوصفي:** من خلال تبيان طبيعة العلاقة بين الصين وباقي القوى وأهمها الولايات المتحدة الامريكية.
- **المنهج التحليلي:** وذلك لعرض كل عناصر القوة الصينية وتحليل أبعاد هذه العناصر على طبيعة النظام الدولي. فبالنظر الى طبيعة الموضوع حيث يحلّل علاقات الصين الإقليمية والدولية، ويعطي رؤيا حول ما يمكن أن تكون عليه طبيعة النظام الدولي في ظل الصعود الصيني المتنامي، فضلاً عن تقييم التحديات والفرص وكيف تتعاطى الصين معها في تحديد مكانتها على الساحة الدولية.

نستعرض من خلال هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات التي تعتبر مهمة ويقتضي الوقوف عندها بما يخدم موضوع البحث، حيث ينبغي الوقوف على تعريفها، وهذه المفاهيم هي:

- **مفهوم السياسة الخارجية**

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم آليات الدولة التي تعمل من خلالها على تنفيذ أهدافها في الساحة الدولية، حيث تعكس أهداف وتوجهات النظام السياسي القائم. فالدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية والتي تختلف من دولة الى أخرى بحسب إختلاف مكانة وطموح الدولة[1].

وبحسب الدكتور حسين بوقارة، فإن السياسة الخارجية تتمثّل أساساً في: "تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتُصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجّه سلوك الدول في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى، إنطلاقاً من النسق الفكري والعقائدي التي

(1) سيدي حيماد، "السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018، ص 44.

تؤمن به، وهذا النسق الفكري هو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجّه السياسات الخارجية للدول وهي الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية"[1].

ويمكن فهم السياسة الخارجية من خلال المحدّدات الداخلية والخارجية، وتشمل مجموعة من المؤشرات التالية:

- **المحدد الجيواستراتيجي:** الذي يشمل جغرافية الدولة من حيث المساحة، والموقع، والثروات الطبيعية، وتعداد السكان، فهذه العوامل تؤثّر على السلوك السياسي للدولة[2].
- **المحدد الاقتصادي:** يعدّ العامل الاقتصادي من أهم عوامل السياسة الخارجية للدولة، وهو من المرتكزات التي تُحدد قوّة ومكانة الدولة عالمياً، وكأداة في تحقيق مصالح وأهداف سياسية وأمنية[3]. ومن جانب آخر، هو الذي يُحدّد مدى إستقلالية الدول في صناعة قراراتها، فإمّا أن تكون دولة مسيطرة ومانحة للمساعدات وإما دولة ضعيفة مستقبلة للمساعدات[4].
- **المحدد العسكري:** يتمثّل في القدرات العسكرية سواء البريّة أو الجويّة أو البحريّة التي تمتلكها الدولة، بجانب القدرات النووية[5].فإمتلاك الدولة لتكنولوجيا عسكرية، كذلك العديد من الأسلحة الذكية والمدمّرة والى قيادات عسكرية ذات كفاءة، مع توفّر عقيدة عسكرية فعّالة للدولة ووزن وهيبة دوليين يساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو بشنّ الحرب[6].
- **المحدد الثقافي:** وهو مجموعة القيم والمبادئ والمعتقدات والمفاهيم التي تحكم السلوك داخل المجتمع سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، ممّا يؤثّر على قرارات العملية السياسية.

أما المحددات الخارجية تنقسم كالتالي:

---

(1) لعمراني زاكية، لغيمة رادية، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016**، (مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطة، الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص 19.

(2) سعود عابد، الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية، "جريدة الرياض"، العدد 15249، 25 مارس 2010، تاريخ الدخول: 17-02-2020، لا صفحة. http://www.alriyadh.com/509799

(3) خديجة فلاح، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 22.

(4) لبنى علي، "إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص 84.

(5) المرجع نفسه، ص 84.

(6) لعمراني زاكية، لغيمة رادية، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016**، مرجع سابق، ص 22.

- **المحددات الإقليمية:** وهي والتي تهتمّ بدراسة الروابط الجغرافية والتاريخية ومجموعة التفاعلات التي تحكم مجموعة من الدول تجمعهم رقعة جغرافية واحدة[1].
- **المحددات الدولية:** أي تأثّر الدولة بنمط النظام الدولي السائد وهو الذي يحدد علاقتها بالدول وقراراتها على الساحة الدولية. ويرجع ذلك الى طبيعة النظام الدولي السائد إن كان نظاماً أحادي القطبية، أو ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب يسمح بصعود العديد من القوى ويحكمه مزيج من القوى الكبرى[2].

كما لا بدّ من الإشارة، أن للسياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم، والمصالح الأساسية للدولة، [3] وتتوزع هذه الأهداف الى ثلاثة تصنيفات:

- **الأهداف المحورية:** وهي تساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدول أو النظام ذاته بحيث يكون علّة وجود الدولة أحياناً كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القوي للدولة. ولهذه الأهداف أهمية قصوى حيث توظّف لها العديد من الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.
- **الأهداف المتوسّطة:** وهي أهداف متغيّرة ترتبط بقضايا معينة، وتنتهي بإنتهائها. ومن شأن هذا النوع من الأهداف إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة، من دون أن تبني لها نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية.
- **الأهداف بعيدة المدى:** وهي التي تأتي نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة والتي تعكس تصوّراً فلسفياً أو عامّاً عند دولة لمحيطها. وتمثّل هذه الأهداف تصوّراً معيّناً لبنية النظام الدولي أو الإقليمي المباشر. ومن بين هذه الأهداف، زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة والدفاع عن الأيديولوجية والعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه، لما للعامل الثقافي والحضاري تأثيراً على سلوكيات الدول وتوجهاتها[4].

وعلاوةً على ذلك، إن السياسة الخارجية تتداخل مع بعض المفاهيم مثل السياسة الدولية والعلاقات الدولية.

❖ **السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العلاقات الدولية:** يشير مفهوم السياسة الدولية الى الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، فالتفاعل المتبادل للسياسات الخارجية للدول بالإضافة الى تفاعلاتها مع المنظومة الدولية والمنظمات الدولية لتحقيق أهدافها ينتج عن ذلك مصطلح السياسة الدولية. والتفاعلات التي تجري على الساحة الدولية ليست سياسية فقط، وإنما تشمل

---

(1) لبنى علي، "**إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية**"، مرجع سابق، ص 84.

(2) المرجع نفسه، ص 84.

(3) لعمراني زاكية، لغيمة رادية، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016**، مرجع سابق، ص 25.

(4) لعمراني زاكية، لغيمة رادية، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016**، مرجع سابق، ص 25-26.

الجوانب الاقتصادية والعسكرية والإجتماعية والثقافية وغيرها من التفاعلات التي تكون بمجملها ظاهرة العلاقات الدولية.[1]

فظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، وأساس هذه العلاقات يرجع الى السياسة الخارجية التي تكوّن السياسة الدولية، وهذه بدورها تخلق العلاقات الدولية.[2]

- **مفهوم الفاعل الدولي**

الفاعل الدولي هي الوحدة الدولية التي تمارس نشاطات من شأنها أن تؤثّر في حركة التفاعل الدولي والقادرة أن تلعب دوراً ما في المسرح الدولي. إستناداً على ذلك، فإن الفاعل الدولي بحسب مارسيل ميرل هي كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو شخص قادر على أن يلعب دوراً على الساحة الدولية ويمارس التأثير على القابضين على سلطة القرار أو الممسكين بزمام القوة المادية، ويقوم الفاعل الدولي بدوره في العلاقات الدولية من خلال السياسة الخارجية.[3]

ودرجة التأثير للفاعل الدولي تختلف من فاعل لآخر، ويعود ذلك لعدة إعتبارات داخلية متعلقة بإمكانيات وإرادة الفاعل، وخارجية تتمثّل بوجود فواعل أقوى، على هذا الأساس يمكن التمييز بين الفاعل والفاعل الرئيس، بحيث أن الفاعل في النظام الدولي هو القوة القادرة على الإشتراك في علاقات القوة، أما الفاعل الرئيس فهو القوة القادرة على المشاركة في تقرير صورة النسق الدولي كلّه.[4]

- **مفهوم الجيوبوليتيك**

الجيوبوليتيك Geopolitique/Geopolitic مصطلح يتكوّن في الأصل من كلمتين يونانيّتين: Geo، وهي الأرض، ثمّ Politic ومعناها سياسة، فهي علم يقوم على علاقة جدلية بين الأرض والسياسة، ويندمج فيه علم الجغرافيا بعلم السياسة، فيدرس التأثيرات المختلفة للإقليم، بكافة عناصره (بحار، خلجان، مضايق، جبال، سهول، غابات...) وموقعه وشكله (جزريّ أو قاريّ) ومناخه، على أداء صنّاع القرار السياسي داخل الدولة نفسها، وعلى أداء السياسة الخارجية للدول بشكل عامّ. كما يدرس تأثير السياسة على الأرض، في محاولاتها للإستفادة من ميزتها من أجل التغيير المستقبلي لأبعاد الدولة الجغرافية، بفعل يمارس علاقة قوّة في إطار جغرافي معيّن.

---

(2) رقية غربي، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع علاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011–2012) ، ص 11.

(2) سعد توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 3، دار وائل للنشر، عمان 2006، ص 18–21.

(4) مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، لا ط، دار المستقبل العربي، بيروت 1986، ص 313–326.

(1) زايد مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، لا ط، دار الرواد، طرابلس 2002، ص 64.

فهذا المصطلح عرّف بكونه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي"، ومن روّاده الباحث السويدي "رودلف كلين Rudolf Kjellen (1864–1922) والباحث الألماني "فريديريك راتزل Friedrich Ratzel (1844–1904).

وتختلف الجيوبوليتيك عن الجغرافيا السياسية، فهذه الأخيرة تُعنى بربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع–الإتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والعسكرية مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة وتكون الدولة هي وحدة الدراسة في الجغرافيا السياسية. أما الجيوبوليتيك تقوم برسم تصوّرات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات البشر والجغرافيا. فهي تتعامل مع الدولة ككائن حيّ له طموحه وأهدافه التي يسعى الى تحقيقها موازناً بينها وبين محيطها الإقليمي والعالمي، وهي بالتالي مفتاح سياسات الدول ولا غنى عنها لأي مخطط إستراتيجي أو متّخذ قرار أو مهتمّ بالشأن العام.[1]

- **مفهوم النظام الدولي**

لا شكّ بأن النظام الدولي في حالة تغيّر مستمرّ، وفي حالة وضع الصين كقوى صاعدة في النظام الدولي، لا بدّ من تحديد ماهية النظام الدولي، والسيناريوهات المستقبلية لهذا النظام.

يعرّف النظام الدولي بأنه مجموعة من التفاعلات بين الدول أو الوحدات السياسية الكبرى والتي تتميز بالإستمرارية والتغيير، حيث تؤثر القوى الكبرى في صناعة القرار الدولي[(2)]، ويقوم على مبدأ توازن القوى حيث تسعى كل دولة الى حماية مصالحها وتحقيقها إعتماداً على قوتها وقدراتها الذاتية على إعتبار بأن العلاقات الدولية تسودها حالة من الفوضى. فهو ليس إلّا تعبيراً عن

ويتألف النظام الدولي من عدة عناصر نحدّدها كالآتي[(3)]:

1- **الدولة:** تمثّل الفاعل الرئيسي في هيكل النظام الدولي، وتتمتّع بصفة السيادة والقوة القومية بمفهومها الشامل، حيث يتألف النظام الدولي من دول عظمى تتفرّد بالهيمنة ولها تأثير على نطاق العالم كلّه كالو.م.أ. ودول متوسطة القوة وتتفرّد بالهيمنة الإقليمية.
2- **الشركات المتعددة الجنسيات:** تُعدّ من الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية. وهذه الشركات لها تأثيراً فعّالاً على مجريات الأحداث والتدخل في شؤون الدول وتوجيه سياسة الدول لما تمتلكه من نفوذ إقتصادي ومالي.

---

(2) محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، ط1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19، كانون الأول 2019، ص 5.

(2) رحايلي سعاد، **الصعود الإستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018–2019). ، ص 37

(3) المرجع نفسه، ص 38–40

3- **الأفراد:** يعتبر الأفراد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيراً كبيراً على المستوى الدولي قد يصل الى حد المواجهة بين فردٍ ودولة والذي بإمكانه ان يلعب دوراً كبيراً في تغيير مجريات الأحداث الدولية.

4- **المنظمات الدولية:** هي هيئات أو مؤسسات دائمة تتكون من مجموعة من الدول وفق معاهدة دولية. وهذه المنظمات تلعب دوراً رئيسياً في النظام الدولي وخصوصاً فيما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين وإقامة ظروف التعاون الدولي.

5- **المنظمات الدولية غير الحكومية:** هي مجموعات تطوعية لا تهدف الى الربح تنشأ على أساس محلّي أو دولي وتسعى الى تحقيق أهداف معنوية واخلاقية والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

- **نظام التعددية القطبية:** يعني وجود أكثر من قوتين عظميين في النظام الدولي تمتلك من مصادر القوة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، التكنولوجية والحضارية، ممّا يؤهلها للمنافسة على الساحة الدولية؛ ويهيمن كل من التنافس والتعاون بين هذه القوى على السياسات في النظام الدولي. وتشير التعددية القطبية الى وجود ثلاثة من القوى الدولية أو أكثر. وتعتبر فترة القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى أبرز مثال على ذلك. يرى البعض أن نظام التعددية القطبية يعيد سياسات توازن القوى الى الساحة الدولية حيث يسود نمط التوافق والمساومات ومرونة التنوع الفكري دون وجود أيديولوجية واحدة أو مسيطرة. كما يسمح هذا النمط بنظر الواقعيين التقليديين بتحقيق الاستقرار الدولي وتوفير المزيد من التفاعل والعلاقات السلمية بين الدول. أما بالنسبة لسباق التسلح، فهو يعتبر أقل خطراً في هذا النظام عن غيره من باقي الأنظمة على الرغم من إمكانية إنتشار الأسلحة النووية بين الدول، إلا أن نظام التعددية القطبية هو الحلّ للحد من المنافسة في التسلح[1].

- **نظام الثنائية القطبية:** نتج عن الحرب العالمية الثانية بروز الولايات المتحدة الأمريكية (الكتلة الغربية) والإتحاد السوفياتي (الكتلة الشرقية) وتبارز هذان القطبان على فرض الهيمنة والنفوذ حول العالم. تكرّست هذه بنوع من التوتر والإنفراج دون التحوّل الى مواجهة حقيقية. وقد أسّس نظام الثنائية القطبية الى توازن القوى في العلاقات الدولية من حيث تقسيم المهام والأعباء بينهما، وإعتبر من أكثر الأنظمة الدولية إستقرارًا في العالم حيث ساهم في غياب الحروب بين القوتين العظيمتين في فترة الحرب الباردة. ويتميز هذا النظام بكونه نظاماً يحدّ من العنف في العلاقات بين الدول من خلال أربعة عوامل رئيسية: أولاً، وجود قويتين مسيطرتين على النظام الدولي ودورهما في تحقيق الاستقرار الدولي؛ ثانياً، وجود التنافس الحاد بين القطبين من خلال عناصر

---

(1) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين،** (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 7 حزيران 2018)، ص 74-78.

القوة. ثالثاً، التفاهم الحاصل بين القوتين المهيمنتين حول كيفية التعامل في جلّ الأزمات الدولية. أمّا رابعاً، إعتبار التغيرات المحدودة في ميزان القوى لا تؤثّر كثيراً على الخصائص العامة له[1].

- **نظام الأحادية القطبية:** ظهر نظام الأحادية القطبية كنتيجة لإنهيار نظام الثنائية القطبية وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي؛ وإنقسم المفكرون بين داعمين ومعارضين لهذا النظام. فهناك من يدّعي بأن نظام الأحادية القطبية هو النظام المثل والأكثر ديمومة لقيادة العالم بحيث وجود قوة واحدة تتحكم في سير العلاقات الدولية والسياسة الدولية أفضل من وجود عدد من القوى العديدة والمتنافسة فيما بينها مما سيحدث الكثير من الخسائر والنزاعات واللاإستقرار في النظام، فهذا النظام هو أقلّ البنى إثارة لمخاطر الحروب. أما معارضو هذا النظام يركّزون حول مبدأ أن القوة المطلقة المرتكزة بيد قطب واحد لا تتناسب مع المتغيرات في العالم، وأن هذه القوة الواحدة لا تستطيع لوحدها مواجهة التحديات والتصدي لها. بناء على ما تقدم، يعرّف نظام الأحادية القطبية بوجود قوة عظمى وحيدة تمتلك كل عناصر القوة من (إقتصادية، سياسية، عسكرية، تكنولوجية وحضارية) قادرة على تنظيم وتنفيذ أي عملٍ سياسي أو عسكري في أي مكان في العالم. يتسم هذا النظام بغياب المنافسة، فلا وجود لدول قوية منافسة للقوة العظمى التي يكون لديها القدرة على التحكم في سلوكيات الدول الأخرى في العالم[2].

- **مفهوم القوى الصاعدة**

بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي، شهد النظام العالمي ما يُسمّى بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوى عظمى. لكن يشهد العالم اليوم صعود قوى جديدة تسعى الى دور سياسي عالمي من خلال نفوذها الاقتصادي المتزايد، وكذلك السياسي والثقافي والعسكري.

فقد عرّف (كارل دويتش Karl Deutch) القوى الصاعدة على أنها "القدرة على السيطرة في صراعات ما وذلك من خلال التغلب على المعيقات بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة ويكون هذا التوظيف نتيجة إدراك الدولة لحقوقها، في متغيرات القوة على حساب دولة أخرى.

أما (ريتشارد نيدليبو) فقد عرّفها في كتابه "لماذا تتحارب الأمم؟" كالتالي: "إنها فرضية وجود خمسة أطراف فاعلة في السياسة الدولية، هي القوى العظمى والقوى المهيمنة، والقوى الصاعدة والقوى العظمى الآفلة، والدول الضعيفة، فالقوى الصاعدة هي دول عازمة على إنتزاع الإعتراف بوصفها قوة عظمى، وأن يُقرّ معاصروها بأنها كذلك."

---

(1) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 54-56.

(2) المرجع نفسه، ص 25-27.

فالقوى الصاعدة تعتبر مجموعة الدول النامية التي تزيد من قدراتها الاقتصادية ونموها الاقتصادي، بالإضافة الى تمتعها بمقومات عديدة كعدد السكان أو المقوم الديمغرافي، عدد كبير من الثروات الطبيعية والموارد، الإرتفاع بنسبة الإحتياطات من العملات الأجنبية، دور مؤثر في المؤسسات المالية والمنظمات العالمية والإقليمية[1].

مجال الدراسة

- **المجال المعرفي:** كون موضوع الدراسة ينتمي الى حقل الدراسات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، بحيث أن الصين إتخذت العديد من الإستراتيجيات للنهوض بمكانتها خصوصاً أنها ذات جيوبوليتيكي مميز وأنشأت علاقات متينة مع الجوار لتمتين دورها على الصعيد الإقليمي بالدرجة الأولى والدولي بالدرجة الثانية.
- **المجال الزمني:** يتحدد المجال الزمني في الفترة التي تلت الحرب الباردة حيث برز النمو الاقتصادي الصيني الى العلن وما تلا هذه المرحلة من متغيرات على النظام الدولي.
- **المجال المكاني:** يتعلق المجال المكاني بطبيعة الحال بجمهورية الصين الشعبية وعلاقاتها بجوارها والعالم ومسارات صعودها وتأثيرها محليًّا وإقليميًا ودوليًا.

صعوبات الدراسة

إلى جانب ما تقدم، إعترضت البحث العديد من الصعوبات، كان أبرزها محاولة إضفاء الحيادية والموضوعية على الدراسة بسبب الإختلاف بين التحليلات والمعلومات والإحصاءات، فكان لا بدّ من العمل على إضفاء الموضوعية دون تبني وجهة نظر معيّنة، وخصوصاً فيما يتعلق بمشهد النظام الدولي في ظل الصعود الصيني.

كما وتمّ الإعتماد على المراجع الأجنبية المترجمة نظراً لصعوبة الترجمة وما يكلّف ذلك الكثير من الوقت والجهد، إلّا أنه كان لا بدّ من ترجمة عددًا من الآراء الواردة في المراجع الأجنبية نظراً لأهميتها في خدمة موضوع الدراسة.

---

(1) رحايلي سعاد، **الصعود الإستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**، مرجع سابق، ص 22-23.

تفصيل الدراسة

يبقى أن يُشار إلى تقسيم البحث، فقد قسّم هذا البحث إلى قسمين، وكلّ قسم الى فصلين.

القسم الأول عنوانه الصين كقوة صاعدة في القرن الواحد والعشرين، وقد قسّمناه الى فصلين، الفصل الأول تناول مسار النهوض الصيني المعاصر، أما الفصل الثاني طرح مكانة الصين في النظام الدولي.

أما القسم الثاني فهو بعنوان الصين وإعادة رسم حدود النظام الدولي، وقد قسّمناه الى فصلين، الفصل الأول إستعرض تأثير الصعود الصيني على العلاقات الدولية، أما الفصل الثاني ناقش مستقبل طبيعة النظام الدولي في ظلّ الصعود الصيني.

القسم الأول: الصين كقوة صاعدة في القرن الواحد والعشرين

إنطلاقاً من مفهوم الدولة في علم السياسة، بأنّها تجمّع سياسي تحدّده عناصر أساسية هي الشعب والحكومة والإقليم، بالإضافة الى السيادة والإعتراف بهذه الدولة. وهذه الدولة تشرف على أنشطة سياسية وإقتصادية وإجتماعية بهدف تحقيق تقدّمها وإزدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد، أي بتحقيق الأمن البشري الشامل لهذه الدولة.

في هذا السياق، لا بدّ للدولة أن تمتلك مقوّمات تساعدها على النهوض وبناء قوّتها من أجل الإستمرار وإحتلال مكانة مهمة في النظام الدولي. وتكمن هذه المقومات في عدّة أوجه: تاريخية، ديمغرافية، جغرافية، جيوسياسية، إقتصادية، سياسية، عسكرية، تكنولوجية، وثقافية.

ففي الحديث عن الصين، هذه الدولة التي تمتلك معظم مقوّمات قوة الدولة إستطاعت أن تلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية. هذه الدولة التي انطلقت من دولة زراعية فقيرة تحكمها إمبراطوريات، فضلاً عن الغزوات التي توالت عليها، هي اليوم تحتلّ المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي وعضو دائم في مجلس الأمن.

فالعالم اليوم بصعود الصين هو بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة قد حذّر منها نابليون بونابرت عام 1816، بأنّه قال "حين تستيقظ الصين سيهتزّ العالم"[1]. فتطورّها الاقتصادي ترافق معه تطوّرات أخرى على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية. كما أن هذا الصعود إرتبط بشعار النهوض السلمي والقوة الناعمة التي اعتمدتها في علاقاتها مع دول العالم والجوار، فضلاً عن إزدياد حضورها في المؤسسات والمحافل الدولية وتمتين العلاقات والتحالفات الدولية والإقليمية، ممّا عزّز من دورها على الساحة الدولية.

فإن الصين اليوم هي أهمّ القوى الصاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالي فإن وزنها الاقتصادي بتزايد مما ساهم في زيادة معدّلات نموّها وتأثيرها على ميزان القوى العالمي، وهو ما يخيف اليوم القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك هو أحد أهمّ الإهتمامات البحثية المطروحة في الأوساط العلمية والأكاديمية.

من هنا، سيتناول هذا القسم فصلين، نناقش في الفصل الأول مسار النهوض الصيني المعاصر، ونستعرض في الفصل الثاني مكانة الصين في النظام الدولي.

(1)Richard Baum, **The Fall and Rise of China**, Ed. 1, The Teaching Company, 2010, p.173.

الفصل الأول: مسار النهوض الصيني المعاصر

تتطلب دراسة مكانة قوة كبرى وصعود أية دولة في النظام الدولي الى الوقوف على تاريخ هذه الدولة الذي أسهم في بناء هذه المكانة، وكذلك في صعودها. والصين بإعتبارها قوّة كبرى مرت بمحطات وتجارب فريدة من حيث الحجم والنتائج والتي أثرت في مجالات التطور والبناء؛ إذ يقتضي الأمر معرفة أبرز المحطات الفاصلة في التاريخ الصيني، وصولاً إلى قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وأثرها في بناء الصين وصين اليوم المتطورة المكتفية القوية.

ولإبراز أهمية الدولة، يأتي العامل الجغرافي كمؤشر أساسي لدراسة مكانتها وصعودها على الساحة الدولية وخاصة من خلال تحديد الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك. فإلى جانب مساحة الصين الواسعة، وموقعها الجغرافي، تمتلك الصين لمقومات طبيعية تشمل المناخ، الأنهار، المسطحات المائية والموارد الطبيعية التي تعطي للصين جميعها فرصًا كبيرة لنشاط إقتصادي متنوع وعظيم. وهذا النشاط الاقتصادي المتطور قد نتج عنه تطوّراً على أصعدة مختلفة عسكرية وتكنولوجية.

في هذا السياق، تمّ تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول سيتمّ الحديث فيه عن الخلفية التاريخية والموقع ومسار تطوّر الصين من " الإصلاح والإنفتاح " حتى حقبة " شي جين بينغ "، بينما في المبحث الثاني سيتمّ إستعراض مقومات القوة الصينية: الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية والثقافية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والموقع ومسار تطور الصين

يقسم هذا المبحث الى مطلبين: المطلب الأول يتناول الخلفية التاريخية للصين وأهمية موقعها من المنظور الجيوبوليتيكي، أمّا المطلب الثاني سوف يُناقش فيه الإصلاح والإنفتاح حتى "شي جين بينغ".

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للصين وأهمية موقعها من المنظور الجيوبوليتيكي

01- الخلفية التاريخية

تعد الإمبراطورية الصينية من الإمبراطوريات الموغلة في القدم، إذ يرجع تاريخ تأسيسها الى العام 2100 ق.م، توالت على حكمها ما يقرب من ست وثلاثين أسرة حاكمة على مدى تاريخها الطويل، تمتعت فيها الأسر بالسلطة المطلقة، وعدت فيه حقبة أسرة (تشو) الممتدة بين (1122-221 ق.م)

بمثابة مرحلة تشكل تاريخي للمجتمع الصيني ومصدرًا للإشعاع الحضاري والثقافي للأمم اللاحقة مستندين الى القواعد الفكرية والفلسفية لتعاليم (كونفوشيوس) [(1)].

تعرضت لهجمات مستمرة من التتار والمغول، مما استدعى اتباع إستراتيجية الدفاع بالعمق من خلال قيامهم بإنشاء سور الصين العظيم الذي وقف حاجزًا مانعًا ضد الغزوات الخارجية ولمدة طويلة من الزمن. بالرغم من ذلك، حققت إنجازات كبيرة في تطوير وابتكار تقنيات الطباعة والملاحة[(2)]، كما جرى الاهتمام بالدرجة الأولى بالزراعة وتحسين طرق الري وتنظيم المساحات الزراعية وتسجيلها وتوزيع الماشية لتسهيل الحرث والآلات الزراعية مجاناً [(3)]، حيث وصلت الصين الى مرحلة الإكتفاء الذاتي وعدم حاجتها للعالم الخارجي (أوروبا) وعلى العكس من أوروبا التي كانت في حينها بأمس الحاجة للسلع والبضائع الصينية المتمثلة بالحرير، والخزف، والمحاصيل الزراعية، والأعشاب[(4)]. بعدها تعرضت الصين في بداية القرن التاسع عشر الى حالة من الإنحطاط السياسي والتدهور الاقتصادي وشهدت فيه البلاد ثورات فلاحية واسعة والتي يمكن إعتبارها مرحلة الصراع الدولي عليها. فعلى صعيد علاقات الصين مع القوى الغربية، فقد تميزت بالسيطرة الغربية، حيث واجهت الصين أخطر وأخبث عملية إستعمارية وهي إقدام الإنكليز على توريد كميات هائلة من الأفيون التي جلبوها من الهند الى الصين ولإستبداله بسبائك الفضّة، وليقايضوا بها مشترياتهم من الخزف والشاي. ولكن جابه الصينيون ذلك بقيادة (لين زيكو) من خلال حرق وحجز كمية من الأفيون وكان ذلك حجة لتدخل بريطانيا المباشر في الصين، فاندلعت حرب الأفيون الأولى[5] عام 1840 وانتهت بهزيمة الصين

---

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الإمكانيات والتحديات)**، لا ط، مكتبة السنهوري، بيروت 2018، ص41.

(2) المرجع نفسه، ص42.

(3) تركي صقر، **عملاق يستيقظ موقع الصين في المشهد الدولي الجديد**، ط1، الشاذلي للنشر والتوزيع، 1993، ص37.

(4) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص43.

(5) قامت بريطانيا باستخدام حرب من نوع مختلف آنذاك، حرب غير أخلاقية التي دفعت جميع المؤرخين أن يطلقوا عليها أقذر حرب في التاريخ وهي "حرب الأفيون" التي خاضتها بريطانيا ضد دولة الصين ونجحت إنجلترا في دفع ملايين المواطنين الصينيين للإدمان، وعرفت تاريخيًا هذه الحرب باسم "حرب الأفيون الأولى" والتي دارت وقائعها بين المملكة المتحدة وأسرة "تشينغ الصينية"، فقد عانت انجلترا اقتصاديًا بشكل كبير، كما تأثرت تجارتها العالمية بشكل واضح، وفي المقابل امتلأت الخزينة الصينية بالأموال، ما دفع الملك البريطاني جورج الثالث لأن يطلب من الإمبراطور الصيني السماح لبريطانيا بتصدير منتجاتها إلى الصين، لكن الإمبراطور الصيني رفض هذا الطلب بشكل حاد وقاطع قائلًا، "إن إمبراطورية الصين السماوية تنتج ما يكفيها من السلع ولا تحتاج إلى شيء من البرابرة". فبسبب تضارب المصالح التجارية ورغبة بريطانيا في تقويض قوة الصين عبر نشر إدمان الأفيون فيها، أوعزت بريطانيا إلى شركة "الهند الشرقية" التابعة لها والمُحتكرة الوحيدة للتجارة مع الصين بزراعة مساحات كبيرة من المناطق الوسطى

وتوقيع معاهدة (نانجينج) التي مكنت بريطانيا من التمتع بالسيطرة على موانئ والإستيلاء على هونغ كونغ[(1)]ثم تلتها حرب الأفيون الثانية[2] عام 1854، الأمر الذي شكل قدرًا كبيرًا من الذل والهوان للصينيين على مدى قرنًاً من الزمان ترك بصمة سوداء في تاريخ الصين الحديث[(3)].

وعلى الصعيد الإقليمي، أدّت الحرب الصينية–اليابانية سنة 1895 الى هزيمة الصين وتوقيع "معاهدة شيمونوزيكي" والتي حصلت بموجبها اليابان على جزيرة (تايوان).

وأثّرت الصدمة الناتجة عن الغزو الغربي للصين على قيادات الأمة الصينية المنقسمة والمتناحرة داخلياً، ممّا جعلها تدرك بأن تخلّف البلد وتعطّل مسيرته الحضارية هو نتيجة تخلف البنى الاجتماعية والتنظيمية، وتصلّب الثقافة التقليدية وتحجّرها[4].

وأمام ذلك نشأت حركات المعارضة الوطنية للغرب وتجمعت تلك المعارضة على يد الزعيم الصيني (صن يات سن) الذي أسس جمهورية الصين الحديثة عام 1912 والتي تعتبر الجمهورية الصينية الأولى حيث عُيّن رئيساً مؤقتاً للدولة وأسس حزب الشعب الوطني (الكومينتانغ)، ووضع برنامج

والشمالية الهندية بالأفيون وتهريبه إلى الصين. المرجع: حكاية حروب الأفيون بين الصين وبريطانيا، تاريخ الدخول: 13-09-2021، https://www.bbc.com/arabic/world-49387415

(1) تركي صقر، **عملاق يستيقظ موقع الصين في المشهد الدولي الجديد** مرجع سابق، ص39-40.

(2) دخلت فرنسا والولايات المتحدة وروسيا الحرب متذرّعة بحرية الإستيراد والتصدير المنصوص عليها في اتفاقية "نانجينغ"، وتحت شريعة حرية إستيراد الأفيون، حيث تقدمت الجيوش الاستعمارية نحو بكين ودخلوها في عام 1860م وتوجهوا إلى القصر الصيفي للإمبراطور الصيني وهذا القصر يعتبر من أعظم وأفخم قصور العالم ويحتوي على آثار تاريخية وتحف وذهب لا تُقدر بثمن، حيث قام الضباط البريطانيون والفرنسيون بنهب محتوياته لمدة أربعة أيام وأضرموا فيه النار بعد ذلك. ويعتبر سلاح المخدرات ذلك السلاح الرهيب الذي فتك بالشعب الصيني لتتحول الصين بذلك من إمبراطورية مستقلة ذات اكتفاء ذاتي إلى مستعمرة تحكمها الدول الأربعة. وصل عدد المُدمنين إلى 120 مليون مُدمن بحلول عام 1878م، وحولهم الإدمان إلى خرق بالية، لكن حروب الأفيون لم تنته نهائياً إلا في عام 1911م، مع اندلاع الثورة الجمهورية المسماة بالثورة الصينية الأولى، وتوقيع اتفاقية 8مايو 1911م، وإعلان قيام الجمهورية الصينية بعد سنوات طوال من الوقوع تحت براثن الاحتلال البريطاني عن طريق الأفيون والآلة العسكرية مجتمعين لتكون بحق »حروب الأفيون «هي أقذر أنواع الحروب التي خاضتها بريطانيا لتحقيق مصالحها. المرجع: حكاية حروب الأفيون بين الصين وبريطانيا، تاريخ الدخول: 13-09-2021، https://www.bbc.com/arabic/world-49387415.

(3) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص45.

(4) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، آب 2018)، ص27.

سياسي أسماه مبادئ الشعب الثلاثة المتمثلة بـ (الأمة والديمقراطية وسعادة الشعب)[1]. ولم يتوقف الإستغلال أثناء حكم الكومينتانغ، فقد ساد الفساد بين كبار الحكام والموظفين، وكان أمراء الحرب في تلك المدة هم المتحكمين في شؤون البلاد، واستمر الوضع فوضوياً حتى بعد وفاة (صن) عام 1925، فعلى المستوى المحلي إستمرّ التناحر بين التيارات الشيوعية والوطنية، وعلى المستوى العالمي اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى الى نشوب الحرب الأهلية داخل الصين والتي انتهت بتقسيم الصين الى دولتين، الأولى سميت بحكومة الصين الوطنية بقيادة (تشان كاي تشيك) (حكومة فرموزا – في جزيرة تايوان) خليفة (صن) المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية سميت بجمهورية الصين الشعبية التي تأسست في أكتوبر عام 1949 بقيادة (ماو تسي تونغ) المدعومة من الإتحاد السوفياتي[2]. طرحت في المرحلة الماوية النظرية الماركسية الشيوعية ومهدت الطريق لتحرير البروليتاريا، وقد كانت الفلسفة الماركسية الشيوعية تقوم على أن أنصار الحزب الشيوعي يجب ان يكونوا من العمال في المدن، غير ان واقع الصين فرض تبني مبدأ آخر يتناسب وهذا الواقع، فاعتمد ماو تسي تونغ (1893–1976) على الفلاحين فوجّه كل تركيزه على التنمية الزراعية[3]. وتوجت مسيرة حكم ماو بالثورة الثقافية العمالية الكبرى التي بدأت رسمياً عام 1966، وامتدت لأكثر من عقد. لقد كانت الثورة الثقافية إحدى أكثر تجارب الصين الحديث مأساوية، وأكبر من النواحي الإجتماعية والإقتصادية[4].

لقد منح الصينيون ثقتهم الكاملة لماو لقيادة مسيرة البناء الاقتصادي، ووجد ماو تسي تونغ نفسه محاطاً بالتأييد المطلق من جانب الحزب الشيوعي وأغلبية جماهير الصينيين، وكان هدفه تحقيق بناء الصين القوية المستقلة، المحررة من الإستغلال والفاقة والهيمنة الأجنبية. ولكن عقلية الثورة تختلف عن ذهنية الدولة، لذلك مارس ماو سلطة الدولة بعقلية العمل السري ولهيب المعارك التحريرية. فكانت تضحيات البناء جسيمة، لا تقل عن خسائر الحروب الأهلية والغزو الأجنبي[5].

وهنا لا بد من التوقف عند " مخلفات " الماضي التي لم يتمكن ماو من التحلل منها حتى آخر أيام حياته. وهذه " المخلفات " والتي هي عبارة عن منظومة من العادات والمفاهيم والصيغ والآليات، التي بلورت شخصيته منذ نعومة أظافره، مروراً بكل مراحل حياته السياسية قبل تأسيس الجمهورية الصينية

(1)ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق، ص46.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص47.

(3)عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991–2016** ، مرجع سابق، ص22.

(4) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، ط1، دار الفارابي، بيروت 2008، ص18.

(5) المرجع نفسه، ص12.

الشعبية. فقد عانى ماو مفهوم الصراع الطبقي الذي تمثل الظلم الإجتماعي في أسرته، وسطوة الأب ونزوعه الى استغلال الآخرين وممارسة الغش والخداع إزاءهم والإستغلال والعبودية وامتهان كرامة الفلاحين وحياتهم. كل ذلك ترك بصمات راسخة على شخصية ماو المناضل والسياسي، فبات يرى الحياة كلها من خلال استمرار الصراع الطبقي، سواء في الأسرة أم في المجتمع أو في الدولة[1].ولا بد من الإشارة الى مشاعر الريبة وعدم الثقة التي ساورت الزعيم الصيني إزاء المثقفين. وإنسجاماً مع طبيعة أفكار ماو، فإن هؤلاء المثقفين غير مستعدين لمعايشة ظروف الجوع والفقر والمرض التي عانت منها فئات الشعب الصيني المسحوقة، لا بل إن النظام الإمبراطوري الحاكم، حوّل المثقفين الى أدوات حكم له بغية استغلال قطاعات الشعب الفقيرة وخداعها. ففئة المثقفين بالنسبة لماو هي نصير للطبقات التي تمارس الإستغلال والظلم والقهر في الصين. ولابد من الإشارة إلى عامل آخر أثّر في شخصية ماو فيما بعد، وهو أن ظروف النضال السري الصعبة، تطلبت إلتزاماً مطلقاً، وخضوعاً كاملاً للقرارات والتعليمات التي كان يصدرها. ومع الزمن خلقت هذه الحالة عند ماو مقومات عبادة الشخصية. فالقرارات التي كان يصدرها عندما كان قائدا للحزب الشيوعي في الحروب الأهلية، كانت واجبة التنفيذ، ويتعذّر مناقشتها، أو معارضتها، وذلك بسبب ظروف العمل السري الصعبة[2]. كما إعتمد ماو مبدأ حرق المراحل الزمنية، والمرور الى مرحلة الشيوعية دون المرور بفترة من الإعداد والتهيئة[3].

فالصراع الطبقي هو الوسيلة التي تطهر الناس من البورجوازية والإقطاعية، وأن العنف الثوري هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى السلطة والإستمرار بها[4]. فقد كانت أول ثمرة لتطبيق أفكار ماو هي إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية الشيوعية (الكومونات) إعتقاداً منه بأن هذه الجمعيات الزراعية ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وحل مشكلة إطعام الصينيين، والتي تقضي بنزع ملكية الفلاح في الأرض حيث يصبح المزارعون شبه موظفين فيها، يؤدون أعمالهم الزراعية في أوقات محددة، كما أنهم يتناولون طعامهم في المطاعم المجانية التي تقدم وجبات مجانية، وطبق في الكومونة شعار الدفع حسب الحاجة، وليس حسب العمل. لكن بعد فترة من الزمن تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب عدم الأخذ بعين الإعتبار من قبل الذين طرحوا مبدأ الكومونات ظروف الجمعية والفلاحين، والطقس، وتوفر مواد الإنتاج الزراعي وغيرها. فقد كان يحاسب الفلاح إذا حصل نقص أو عدم تنفيذ في الخطط الإنتاجية وليس من أصدر الأوامر الخاطئة إليه. فالأوامر الخاطئة كانت ردة فعل في محاولة لإنقاذ

---

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص14.

(2) المرجع نفسه، ص16.

(3) المرجع نفسه، ص18.

(4) المرجع نفسه، ص 20.

هذه التجربة، لكن التجربة بحد ذاتها كانت فاشلة لأنها تجاهلت أهم مبادئ الطبيعة البشرية: الطمع بالمزيد، الرغبة بالإنجاز والتمتع بالإنجاز، عدم الرغبة بالعمل عند حصول الناجح والفاشل على نفس العوائد والمكافئات – وهذه من أخطر عوامل الضعف في المنظومة الشيوعية الإقتصادية إضافة للفساد من حيث الراغبين بإرتقاء المناصب من خلال فرض النظام وإخفاء الحقيقة عن القائد وهو ما يعيد القضية إلى النقطة الأساس: شخصية القائد المتسلطة وجهله بأمور إدارة دولة مدنية. إثر ذلك بدأت تسري موجة من الجوع في الريف الصيني. لكن ماو أصرّ على الإستمرار في سياسة الكومونات معتقداً أن سبب تراجع الإنتاج الزراعي يعود الى استمرار سيطرة العقلية الإقطاعية في القرى.

وترسخت قناعات ماو حول ضرورة التمسك بمبادئ الشيوعية المتزمتة عندما أعلن خروتشوف نهاية حقبة ستالين ونهاية عبادة الشخصية ونهاية الشيوعية العسكرية. فإنفجر الخلاف العقائدي بين الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي سنة 1960 حيث سحب السوفييت كل خبرائهم من الصين حيث اتهمت تلك الأخيرة الإتحاد السوفييتي بالإنحراف عن الشيوعية وبأنها أصبحت دولة إمبريالية(1)، (2) كذلك انطلقت تجربة القفزة الكبرى عام 1958 وجندت البلاد بأكملها لتحقيق ذلك، حيث تم إشادة عشر بنايات شاهقة في مدينة بكين على غرار المباني في نيويورك وموسكو. كذلك بدأت المعركة من أجل الفولاذ من خلال زيادة إنتاج الحديد وكان الولاء للرئيس ماو يقاس بكمية الحديد التي يجمعها الفرد من أجل صهرها بالأفران، وقد أثّر ذلك على بناء الدولة وعلاقة الشعب بالسلطة. ورغم أن بعض القطاعات الصناعية حققت زيادة في الإنتاج، إلا أن التوازن بين قطاعات الصناعة أصيب بإختلال خطير. فتفاقمت أزمة المواد الأولية خاصة الحديد والفحم، وعانى قطاع الطاقة من مشكلة خطيرة، وانصرفت المؤسسات الى قطع الأشجار من أجل إبقاء أفران صهر الحديد مشتعلة. وعانت البيئة من خراب حقيقي(3).

إن الإخفاقات في تجارب ماو وهي الكومونة والقفزة العظمى لاقت معارضة ونقد شديدين من قبل أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي وأبرزهم ليو تشاو تشي ودينغ شياو بنغ. فقد تصدوا لمظاهر عبادة الشخصية وإمكانية بناء الإشتراكية في يوم واحد والتراجع عن سياسة الكومونة والقفزات الكبرى، وأُخذ قراراً بعدم ترشيح ماو تسي تونغ لمنصب رئيس جمهورية الصين الشعبية وإختيار ليو تشاو شي لهذا المنصب، كما انتخب دينغ شياو بنغ لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني. واحتفظ ماو بمنصب رئيس الحزب الشيوعي، والذي بقي مسيطراً عليه، وتمّ بتعديل المبدأ الأساسي لنظام التوزيع في الكومونات من " لكل حسب حاجته" الى شعار " لكل حسب عمله"، وأعيدت الممتلكات المنزلية

---

(1) تركي صقر، **عملاق يستيقظ موقع الصين في المشهد الدولي الجديد** مرجع سابق، ص49.

(2) المرجع نفسه، ص53.

(3) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص24.

الى الفلاحين وسمح لهم بأراضٍ زراعية يزرعونها لحسابهم. ورغم الكوارث الطبيعية التي مرت بها الصين من جفاف في بعض المنطق وفيضانات في مناطق أخرى، فقد تحسن الإنتاج الزراعي، واكتشفت مواقع نفطية جديدة، وتحسن الإنتاج الصناعي، وأجرت الصين عام 1964 أول تجربة نووية، وفي عام 1967 ألحقتها بالقنبلة الهيدروجينية وفي عام 1970 أطلق أول صاروخ صناعي، وتعززت علاقاتها مع دول العالم من خلال إعتراف مزيد من الدول بها[1]. لكن ماو لم يقبل بالتراجع، بل إنه أطلق حملة شاملة ضد المثقفين المعارضين للخط اليساري المتطرف والمنادون بتعددية الآراء خاصة ليو تشاو تشي ودينغ شياو بنغ حيث اعتبرهما قادة هذا الخط المعتدل، أو التآمري، ودعى الى ضرورة استعادة دكتاتورية البروليتاريا وتنظيف الحزب من العناصر الرأسمالية وضرورة استمرار الصراع الطبقي. وعندما قام بتأسيس كتائب الحرس الحمر، توجه الى التلاميذ والشبان والمراهقين لأن هذه الفئة من الناس تتسم بالحماس والنشاط ولا تهتم بالتحليلات والحوارات السياسية وكانت تعاني من نظام التعليم الصيني الجائر ومن تذمّر وعجرفة معلّميه. فكانت هذه الفئة تشحن بالكراهية ضد الأعداء الطبقيين من البورجوازيين وبأن المعلمين هم العدوّ الطبقي. فعندما أعلن ماو بدأ الثورة الثقافية العمالية العظمى في صيف عام 1966، وجّه دعوة الى "تحطيم العالم القديم". فقد وجّه شبان الثورة الثقافية الضربة الأولى الى المعلمين، كما أضرموا النار بالعديد من المكتبات وفرضوا على المكتبات بيع مؤلفات ماو، كذلك إقتحموا العديد من المنازل التي يقطنها معارضون ومعادون للرئيس ماو. كما دمروا العديد من المنازل والمتاحف والمعابد القديمة، وأيضاً باقتحام المؤسسات الحزبية والحكومية، وتطهيرها من الخونة والمتآمرين، وأصبحت المدارس ودور العبادة والمسارح والمكتبات أماكن إعتقال وممارسة التعذيب بكل أشكاله. كما قام ماو بمساعدة زوجته وثلاثة من مؤيديها عرفوا بعصابة الأربعة بإعتقال الرئيس ليو تشاو تشي وتصفيته عبر الموت البطيء، وأقال دينغ من منصبه حيث هرب هذا الأخير بعيداً عن بطش الثورة الثقافية[2]. والمثير للريبة أنه أطلق هجوماً شاملاً على الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي توفي قبل 2500 عام. فالكونفوشيوسية عقيدة تحترم العادات والتقاليد الموروثة، وتقدس العلم والأمانة، وتحترم المعاملة اللينة والملكية الفردية، وتعمل على تنمية روح المحبة بين الأغنياء والفقراء. كما أن أتباعها يعترفون بالفوارق بين الطبقات، ويدعون الى إحترامها، والنظام الطبقي لديهم مفتوح إذ بإمكان أي شخص أن ينتقل من طبقته إلى أي طبقة إجتماعية أخرى، إذا كانت إمكاناته تؤهله لذلك[3]. كما دعا كونفوشيوس الى حسن التعامل والرأفة وإعتبر أن الحاكم يجب أن يكون رحيماً بالناس وقدوة لهم، وأن يشبه رب الأسرة، والحاكم النبيل يجب أن يفكر بعدم خرق

---

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص25–29.

(2) المرجع نفسه، ص33–37.

(3) عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991–2016**، مرجع سابق، ص19.

القوانين ويجب أن يدفع الشر بالعدل، لا بالشر. فإعتبر ماو أن هذه الأفكار هي أفكاراً رجعية موجهة ضده، أو يمكن أن تستغل ضده[1].

فأسباب فشل الثورة الثقافية يعود أنها أهملت قوانين السوق، ومارست أساليب الفرض والأمر والقسر والإكراه على القوى المنتجة. كما أن إنعدام الاستقرار السياسي والثقة في القيادة والفروع خلقت وضعاً من التوتر وعدم الاستقرار. كذلك عزلت الثورة الثقافية نفسها عن العالم الخارجي، وأوجدت مناخاً معادياً لها وطوقت نفسها بالعزلة على غرار الإمبراطوريات السابقة، ومزقت العلاقات مع جيرانها، خاصة الإتحاد السوفياتي، وبهذا أعطت المسوغ لتكاثف قوى دولية كثيرة لفرض حالة من الحصار على النظام الصيني الجديد. كما لم تفض جهود ماو السياسية والإقتصادية الى تحسين الظروف المعيشية لمئات الملايين من الصينيين، فقد خلقت الكثير من الأعداء الداخليين لها. وهكذا خسر ماو وثورته الثقافية قوى من الحزب الشيوعي كانت تشكل عماد تحركه وضمان نجاحه[2].

إن الثورة الثقافية التي ضربت الصين بعنف وقسوة، تمكنت من هزّ المرتكزات المادية للفكر والتقاليد الإقطاعية المتوارثة في المجتمع الصيني. ولا بد من القول إنه لولا الدروس والعبر التي أفرزتها الثورة الثقافية ما كان بالإمكان تفادي الكثير من الأخطاء في سياسة الإصلاح والإنفتاح التي قادها بنغ والتي خلقت المعجزة الصينية الحالية[3].

02- <u>أهمية موقع الصين من المنظور الجيوبوليتيكي</u>

بعد الخوض في المسار التاريخي للصين، واستعراضاً لأبرز المحطات التاريخية نصبّ الاهتمام الآن على العامل الجغرافي، حيث يُعدّ هذا الأخير بفروعه المختلفة نقطة الإرتكاز الأساسية للدراسات الإستراتيجية، سواء على المستوى الجيوبوليتيكي أم الجيوستراتيجي، بمعنى إن إستراتيجية الدولة ونظام الحكم فيها وطبيعة وأشكال التفاعلات المختلفة يحددها العامل الجغرافي[4].

تشكل العلاقة بين البيئة الجغرافية والسلوك السياسي نقطة الإرتكاز للدراسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية؛ إذ تُحوّل هذه الميادين السلوك السياسي الى متغير تابع للبعد الجغرافي، بمعنى أن إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تحددها مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة من سياسية وسكانية وطبيعية وإقتصادية[5].

---

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص48.

(2) المرجع نفسه، ص64-65.

(3) المرجع نفسه، ص66-67.

(4) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص123.

(5) وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، لا ط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- أبو ظبي 2000- ص 31.

تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا بموقع جيواستراتيجي مهمّ، وهذا ما أكدته النظريات الجيوبوليتيكية التي جاءت لتوضيح أهمية تلك المنطقة بالنسبة لسياسات الدول العظمى أو الكبرى واستراتيجيتها[1].فالصين تمتلك عدة سمات أساسية، تميّزها عن بقية الفاعلين الجيواستراتيجيين. لأنها تقع على الطرف الأقصى لمنطقة الحافة في أكثر نقاطها ديناميكية (الشرق الأقصى)، وعلى المحيط المحوري للسياسات العالمية (الباسيفيكي)، وتلتصق من طرفٍ آخر بمنطقة القلب في أهم نقاطه (كازاخستان – منغوليا الداخلية)، وبالتالي فهي في موقع فريد للغاية في الجيوسياسية العالمية. يتعزّز هذا الموقع من حقيقة أن الصين قوة كبرى ذات طبيعة مزدوجة برية وبحرية، وهو ما يمكّنها من تعزيز إتصالاتها مع القلب، وعبر الحافة، جنباً الى جنب، وبخلاف الولايات المتحدة، القوة البحرية الخارجية بالنسبة لأوراسيا، والتي تحتاج الى مواقع أرضية ووسائط بحرية لنقل القوة ونشرها، فإن الصين جزء طبيعي من أوراسيا، وعلى عكس روسيا القوة البرية تاريخيًا، التي لا قوة بحرية يُعتدّ بها وطاقتها البشرية في تراجع، فإن الآفاق واعدة أمام نموّ القوة العسكرية الصينية، بشقّيها البحري والبري، في العقدين المقبلين، فضلاً عن أن الصين تطلّ على المياه الدافئة، على عكس روسيا التي تكافح لضمان الوصول المستمر والآمن الى تلك المياه. ربما شابهت الهند الصين، سواء من حيث عدد السكان أو الإتصال بالقلب (على الرغم من أنه غير مباشر وعبر أفغانستان) والتّماس مع أجزاء واسعة من الحافة (عبر البرّ مباشرة أو من خلال المحيط الهندي وبحر العرب)، إلّا أن الصين تفوق الهند بإطلالتها على الباسيفيكي، ولكونها جزءًا من ديناميكية القوى في شرق آسيا، فضلاً أنّ الطبيعة المزدوجة للقوة الصينية تساعدها في تحدّي خصومها، سواء في البرّ والبحر. مع ذلك، وريثما تطوّر بكين ذراعها البحرية، وتعزّز سيطرتها على بحر الصين الجنوبي (البحر المقابل للمتوسط في شرق آسيا)، وهو الأمر الذي يشكل تهديداً محتملاً لموقع كلّ من الولايات المتحدة واليابان الباسيفيكي والعالمي، وستكون له تداعيات على موازين القوى الإقليمية في شرق آسيا، تركّز الحكومة الصينية استراتيجيتها على التوغل في قلب العالم (آسيا الوسطى)، وصولاً إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط وشرق أوروبا. هذا ما دفع السلطات الصينية إلى إحياء " طريق الحرير التاريخي " عبر " مشروع الحزام والطريق"[2].

ويتوسع النفوذ الصين على البرّ والبحر مدفوعة بموقعها الجيوبوليتيكي المميز من آسيا الوسطى الى بحر الصين الجنوبي، ومن أقصى الشرق الروسي إلى المحيط الهندي، ولا جدال في إمكانية توظيف العامل الديموغرافي لديها، دون الحاجة إلى تعزيز قوّتها العسكرية من أجل الحصول على الموارد، فنراها مندفعة نحو الشمال الشرقي وفي أقصى الشرق الروسي وشمال منغوليا، وهي مناطق هائلة المساحة فقيرة بالسكان وغنية بالموارد الطبيعية المختلفة، كما وأن الكثافة السكانية على الجانب

(1) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008–2016** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2016–2017)، ص45.

(2) المرجع نفسه، ص46.

الصيني أكبر ب (62) مرة عنها في الجانب الروسي، وما برح المهاجرون الصينيون التسلل الى روسيا ومنغوليا وأماكن أخرى بالمنطقة سعيًا لثروات هذه المناطق التي بدأ النموّ المتزايد للنفوذ الصيني هذا لا يتّسم بنزعة إمبريالية توسعية كولونيالية، بل بطريقة ناعمة (إستراتيجية الإختراق الناعم) تتلاءم مع متطلبات الثورة التكنومعلوماتية وما أفرزته العولمة من تأثيرات[1].

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطلّ على الساحل الغربي للمحيط الهادئ. تمتد الصين من شمالها إلى جنوبها على مسافة 5500 كم، ومن شرقها إلى غربها على مسافة 5200 كم، تحدّها منغوليا شمالاً، وروسيا من الشمال الشرقي ومن الشمال الغربي أفغانستان، باكستان، طاجكستان، قيرغيستان، والهند، فييتنام، نيبال، بوتان، ميانمار ولاوس جنوباً، ومن الشرق كوريا الشمالية، وهي بذلك تشترك بحدودها السياسية ضمن قارة آسيا مع 14 دولة[2].

تشكل المساحة أحد الأركان الرئيسية للدولة، وهي تمثل البنية الأساسية التحتية للدولة؛ فكبر المساحة يعطي للدولة ميزة جيوبوليتيكية مهمة، وغالباً ما يتناسب طرديًا حجم مساحة الدولة مع حجم الثروات والموارد الطبيعية، فضلًا عما يعطيه من عمق استراتيجي وخط دفاعي عريض. وتحتل الصين المرتبة الرابعة على العالم من حيث المساحة بعد كل من روسيا، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ فتبلغ مساحتها الكلية (9,596,960 كم^2)؛ تطل الصين على البحر من جهتي الشرق والجنوب الشرقي، كما ويعد بحر الصين الجنوبي الحوض الأكثر عمقًا[3].

من حيث المناخ والتضاريس، تشكل الأحوال المناخية مع السلاسل الجبلية عاملًا ضروريًا لتنوع الفعاليات الاقتصادية؛ فإن التنوع المناخي شرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والتكامل الاقتصادي، ويساعد أيضًا على الاستقرار البشري وتوزيع السكان توزيعًا يتوافق مع خطط الدولة، وفيما يخصّ مناخ الصين؛ فهو متنوع بصورة واسعة ويتراوح ما بين استوائي في الجنوب، وشبه قطبي في الشمال، أما بالنسبة لطبيعة التضاريس، فهي في الغرب أغلبها جبلية، وهضاب عالية، وصحاري، أما في الشرق فتوجد سهول الدلتا والتلال، إذ تشكل الجبال (33%)، والهضاب (26%)، والأحواض (19%)، والسهول (12%)، والتلال (10%) من تضاريس الصين[4].

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص127.

(2) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص42.

(3) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص131.

(4) المرجع نفسه، ص133.

وتكمن أهمية التضاريس لدورها الحيوي في زيادة قوة الدولة، فالجبال مثلًا قد تشكل قوة دفاعية للدولة في حالة تعرّضها للغزو، وقد تكون مصدرًا مهمًّا للموارد المائية ومصدرًا للثروات المعدنية ومواد البناء ومكانًا متميزًا للتنوع الحيوي[1].

كما تشكل مديّات الرقعة الأرضية (الزراعية) ما نسبته (54,7%) من مساحة اليابسة، وبالنسبة لموارد الصين الطبيعية لاسيما المعادن، فهي تشكل قيمة جيواقتصادية مضافة تسهم في تعزيز مقومات القوة الصينية وتشكل حافزًا أو رافدًا لديها للتوجه حيال العالمية[2].

فكلما إتسعت مساحة الأراضي الخصبة القابلة للزراعة، وسهلة الربط فيما بينها، ومع باقي المناطق والأقاليم ذات السطح المختلف، والمختزنة لثروات هامة من الموارد المنجمية ومصادر الطاقة، أصبحت هناك إمكانية أكبر لأن تكون تلك الدول التي يعيش على أرضها عدد كبير من السكان ذوي الكفاءة الإنتاجية كافة، زراعية وصناعية وخدماتية[3].

أما بالنسبة للعامل السكاني، يُعدّ من العوامل التقليدية للقوة المؤثرة في العلاقات الدولية من الناحيتين العسكرية والإقتصادية، ويشكل السكان بُعداً حيوياً ، وفي كثير من الأحيان يؤدي العامل السكاني دورًا مهمًا في زيادة قوة الدولة، إذا تمكنت من توظيف مواردها بالشكل الأمثل من خلال تأمين فرص العمل ووضع الخطط التنموية المناسبة لذلك، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، والعكس بالعكس، ولبنية السكان العمرية أهمية فاعلة في حركة الإنتاج والعمل؛ فكلما زادت نسبة الفئة العمرية القادرة على العمل والإنتاج على حساب الفئات الأخرى، انصب ذلك في زيادة قوة الدولة[4].

تحتل الصين المرتبة الأولى عالميًا من حيث عدد السكان البالغ (1,367,485,388) نسمة، كما وتصنف في المرتبة (162) عالميًا من حيث نسبة نمو السكان والبالغة (0,45) وهي نسبة نمو ضئيلة جدًا إذا ما قورنت بمعدل النمو العالمي، ولعله السبب الرئيس في إنخفاض نسبة النمو السكاني بسبب سياسة الطفل الواحد[5].

تحتوي الصين على 59 قومية أو عرقية منها، الهان، والإويغور، والداي. وتمثل قومية الهان حوالي 49% من الشعب الصيني. وفي الواقع تأسس الخطاب الأساس للقومية الصينية على تاريخ الهان، ومعظم العناصر الثقافية ترتبط مباشرة بهوية (الهان) وذلك يشمل اللغة والتقاليد، والقواعد الأخلاقية،

---

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص133.

(2) المرجع نفسه، ص132.

(3) وسام ملاك، **الجغرافيا السياسية وجيوستراتيجيات القوى العظمى**، ج1، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2018، ص52.

(4) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص133.

(5) المرجع نفسه، ص135.

والكونفوشيوسية، والذاكرة المشتركة ويدعون لوحدة وإزدهار الشعب الصيني. بالنسبة للأقليات المسلمة فإنها لا تتجاوز 9,9% فقط من مجموع سكان الصين.

وفي الواقع تعمل الصين على دمج الأقليات داخل النظام السياسي والعمل على ترسيخ الشرعية السياسية وعدم إثارة النزعة القومية في المجتمع من خلال عملية انتقال السلطة والثقة الكبيرة في أن تصبح" شريكا مسؤولا "في المجتمع الدولي في ظل نظامها السياسي الخاص(1).

إستنادًا إلى ما تقدم، فإن البلدان، التي تبوّأت، أو تتطلع حاليًا، إلى أن تتبوّأ، موقع القوى العظمى، كانت جميعها ذات عدد سكان مرتفع، كبيرة المساحة، متنوعة السطح، متمتعة بثروات منجمية هامة، ومحكومة من قبل دولة، غالباً ما تكون ذات طبيعة إتحادية، عالية الكفاءة في إدارة شؤون المجتمع(2).

المطلب الثاني: من الإصلاح والإنفتاح حتى " شي جين بينغ "

كان لسياسة الإصلاح والإنفتاح أهمية جوهرية في تحرّر الصين من ستارها الحديدي وصعود قطار التطور والنمو الاقتصادي الذي نشهده حتى يومنا هذا.

أولاً- دينغ شياو بينغ

بعد موت ماو، أدرك دينغ شياو بينغ "مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين" أن النهوض بالإقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الإنفتاح على مختلف دول العالم، داعياً الى تعزيز الجهود من أجل تنفيذ مهمة الحزب والدولة عبر التحديثات الأربعة للصين. وتهدف هذه التحديثات الى توسيع الدخل في الريف والحوافز، وتشجيع التجارب في مناطق الحكم الذاتي، والحدّ من التخطيط المركزي، وإقامة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، من أجل مساعدة الصين في أن تصبح دولة حديثة وصناعية "الإشتراكية ذات الخصائص الصينية".

فقد حرص دينغ على إعطاء مفهوم جديد للإشتراكية حيث عرفت بالإشتراكية ذات الخصائص وهي ليست بالتخلي عن النظام السياسي ودور الحزب القيادي، وإنما تبنّي سياسة إقتصاد السوق والإستفادة من كلّ إيجابيات التطور الرأسمالي في هذا المجال ودفع المواطنين نحو الثراء(3).

فقد أطلق دينغ شياو بينغ شعاراً يمكن ان يقرأه الزائر الى الصين في كثيرٍ من الشوارع والساحات والقائل: "إذا لم نتمسك بالإشتراكية ولم نقم بالإصلاح والإنفتاح وتطوير اقتصادنا فليس أمامنا سوى

---

(1) بحري سفيان، برزيق بو علام، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية** (رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص5-6.

(2) وسام ملاك، **الجغرافيا السياسية وجيوستراتيجيات القوى العظمى**، مرجع سابق، ص52.

(3) تركي صقر، **عملاق يستيقظ**، مرجع سابق، ص183.

خيار وحيد هو الموت"[1]. فقد عمد دينغ الى إتباع استراتيجية أكثر براغماتية مفادها: كيفية تحقيق نمو اقتصادي متميز يجعلها مركز إستقطاب للدول الإقليمية الأخرى ومن ثمّ انفرادها كأكبر قوة إقليمية في منطقة (آسيا – باسيفيك) [2]. وقد كان دينغ دقيقاً في دعوته الى الإنفتاح، مع التركيز على السيادة والإستقلال. فقد أراد مهندس عملية الإصلاح والإنفتاح تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي بأسلوب إشتراكي الهدف، رأسمالي الوسائل والإدارة، فهو صاحب المقولة الشهيرة " ليس المهم ان يكون لون القط أبيض او أسود، المهم أن يصطاد الفئران". فنظرية القط تعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقليل من التركيز على الأيديولوجيا.

فالإنفتاح على العالم لا يتطلب المواجهة معه، ولذلك ابتعد دينغ عن المقولات الماوية السابقة التي كانت تنادي بالثورة الدائمة ضد الإمبريالية وممارسة الصراع الطبقي في السياسة الدولية. وعوضاً عن ذلك، فقد تبنى دينغ شعار السلام والتنمية في علاقاته مع دول العالم كافة، وحل المسائل الخلافية عبر الحوار والمفاوضات وليس من خلال التهديد والوعيد[3]. وقد اقترح دينغ في استراتيجية الثلاث خطوات: الخطوة الأولى، مضاعفة إجمالي الناتج المحلي للعام 1980 بحلول العام 1990، الخطوة الثانية، مضاعفة إجمالي الناتج المحلي للعام 1980 أربع مرات مع ضمان حسن حال شعبنا بحلول العام 2000، والخطوة الثالثة، زيادة إجمالي الناتج الوطني لكلّ فرد الى مستوى الدول المتوسطة التقدّم بحلول العام 2050، حيث يجب أن يكون الشعب الصيني حينها ميسور الحال، والتحديث متحقّق[4].

ومع نهاية السبعينات تمّ إقرار برنامج "التحديثات الأربعة" الذي يشمل أربعة مجالات رئيسية: الزراعة، الصناعة، الدفاع الوطني، والعلوم والتكنولوجيا. والغاية النهائية لهذه التحديثات الأربعة هي أن تنهض الصين وتصل إلى مستويات النموّ العالمية بحلول العام 2000 وأن تتحول الصين الى قوة إقتصادية عالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين[5].

وقد تضمّنت سياسة الإنفتاح وضع القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والإقتصاد والمسؤولية القانونية والإستثمار الأجنبي وحماية براءات الإختراع. وأيضاً قامت الصين بخفض قيمة العملة الصينية ودعوة المستشارين والمتخصصين والمدراء الأجانب لزيارة الصين، وتشجيع السياحة، والسماح لمئات آلاف الطلبة بالسفر الى الخارج لمواصلة دراستهم العليا، وإصلاح نظام التجارة الخارجية والحصول على

(1) تركي صقر، **عملاق يستيقظ**، مرجع سابق، ص166.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص150.

(3) تركي صقر، **عملاق يستيقظ**، مرجع سابق، ص92.

(4) جيانغيو كي وآخرون، **تطوير اقتصاد دائري في الصين**، ترجمة رفيف كامل غدّار، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2018، ص 47.

(5) محمد الفتيح، "التنين في الشرق الأوسط"، (مجلة دراسات مستقبلية)، العدد 6، لا مكان، تشرين الأول 2018 السنة الثانية، ص 121.

عضوية منظمة التجارة العالمية. ونتيجة لسياسة الإنفتاح، وصل الاقتصاد الصيني الى مستوى غير مسبوق من الإندماج مع الاقتصاد العالمي[1].

وفيما يخص مسألتي هونغ كونغ وتايوان، فقد طرح دينغ مقولته حول " دولة واحدة ونظامان " عام 1987، حيث دعا لتسوية هذه المسائل بالطرق السلمية. ففيما خص هونغ كونغ فقد إستأنفت الصين سيادتها عليها عام 1997. كذلك فيما يخص مسألة تايوان والتي ترفض حتى الآن التوحد مع الصين، ولكن المفارقة تكمن أنه في نطاق جمهورية الصين الشعبية سيحافظ البرّ الصيني بملياره من السكان على النظام الإشتراكي، بينما تواصل هونغ كونغ وتايوان وجودهما في النظام الرأسمالي. فقد عرف دينغ أنه في حال إستخدم القوة ضد هونغ كونغ أو تايوان وفرض النظام الإشتراكي عليهما، ذلك سوف يؤدي الى هروب أصحاب الثروات وأموالهم إلى الخارج، إضافة إلى أن سكان هونغ كونغ الذين يعيشون في مستوى أفضل سيضطروا الى العيش في ظروف تقشفية مما سيخلق مشكلة إجتماعية خطيرة، وسيخلق معارضة في هونغ كونغ وتايوان ضدّ الصين، وسيلغي من الأساس فكرة الوحدة وإعادة هذه الأجزاء الى الوطن الأمّ[2].

وتطبيقًا لبرنامجه الإصلاحي فقد عمد (دينغ) الى تخفيف الأعباء الاجتماعية عن الدولة الصينية، ورفع الدعم عن بعض المواد والسلع، وتقليص الخدمات المجانية[3].

وضع القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والإقتصاد والمسؤولية القانونية والإستثمار الأجنبي وحماية براءات الإختراع[4].

كما طالت العملية الإصلاحية لدينغ القطاع الزراعي. فقد أطلق دينغ مقولة "الشرارة"، والهدف منها هو إدخال التقانة المتقدمة والمناسبة للريف، ولإرشاد مئات الملايين من الفلاحين على الطرق العصرية لتنمية الريف من خلال العلوم والتقانة، ورفع القدرة الإنتاجية[5].

كما لا بدّ من الإشارة الى النظرية الأساسية لعملية الإصلاح والإنفتاح وهي "نظرية إقتصاد السوق الإشتراكي"، والتي تقوم على مزج قوانين الاقتصاد الرأسمالية مثل العرض والطلب، والمنافسة وغيرها، مع قوانين التطور الإشتراكية، كالملكية العامة، ومنع الإحتكار، والتخطيط والتوجيه. فالغاية الأساسية لدينغ، هي الحفاظ على النظام السياسي الشيوعي، مع توفير الشروط المناسبة لإطلاق قوى الإنتاج، بغضّ النظر عمّا إذا كان لون هذه الشروط أسود أو أبيض.. رأسمالية، أو إشتراكية، المهم أن تسير العملية الإنتاجية بسرعة ويسر وسلاسة. كما عمل دينغ على تغليف قوانين السوق الرأسمالي، بمسحة

---

(1)نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية دراسة في العلاقات الدولية والإقتصادية**، ط1، دار نلسن، بيروت 2019، ص113-114.

(2)محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 94-96.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت حزيران 2017، ص111.

(4) نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية**، مرجع سابق، ص 113.

(5) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 108.

أخلاقية إشتراكية، من خلال التأكيد على النزاهة وعدم الغش والتلاعب، والحرص على الرعاية الاجتماعية(1).

فالإصلاحات التي وضعها دينغ في ظلّ نظرية إقتصاد السوق الإشتراكي وسياسة الإصلاح والإنفتاح أثّرتا بشكل كبير على الصين من حيث التنمية والنمو الاقتصادي وخاصة على صعيد دورها على الساحة العالمية(2).

ثانياً- حقبة جيانغ زيمين

واستمر برنامج سياسة الإصلاح والإنفتاح بعد وفاة دينغ شياو بينغ عام 1997، بزعامة (جيانغ زيمين) والتي تمثلت بقيادة تكنوقراطية(3).

فهو صاحب مقولة التمثيلات الثلاثة التي عززت التمسك بالحزب الشيوعي من خلال إعتبار الحزب هو ممثّل للقوى المنتجة المتقدمة (أصحاب معامل ومدراء شركات وأثرياء منتجين) في الصين وليس فقط ممثّلاً للقوى العاملة. أيضاً إعتبار الحزب ممثلاً للثقافة التقدمية الصينية من حيث التركيز على المكاسب المادية والمال دون إهمال المثل والأخلاق. فضلاً عن مراعاة الحزب لمصالح الشعب كله وحقّه في الحصول المتواصل على منافع إقتصادية وسياسية وثقافية(4). لكن اصطدمت نظرية التمثيلات الثلاثة بآلية إقتصاد السوق التي أدّت الى إنتشار قيم المجتمع الإستهلاكي الغربي والسباق نحو الجاه والسلطان واحتلال المناصب والسعي المحموم للإثراء ومحاكاة نمط الحياة الغربية(5).

ثالثاً- حقبة هو جين تاو

إن حقبتا الرئيسين (دينغ شياو بينغ) و(جيانغ زيمين) التي ركّزت على التنمية، مع اغفال الجوانب الاجتماعية، شكّلت هوّات ثلاث في المجتمع الصيني والتي هدّدت استقراره الداخلي، وهذه "الهوّات الثلاث" متمثّلة في اتساع الهوة بين الأغنياء الجدد وبقية أفراد الشعب الصيني، واتساع الهوة بين المناطق الغنية والفقيرة، واتساع الهوة بين الريف والمدينة. فجاء الرئيس (هو جين تاو) والذي يمثّل الجيل الرابع من القيادة الصينية وطرح نظرية المجتمع الإشتراكي المتناغم، وإقامة مجتمع مزدهر متناغم بحلول عام 2020(6). والتي تتجلّى بمحاربة استمرار "الهوّات الثلاث" الذي من شأنه أن

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 127-128.

(2) نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية**، مرجع سابق، ص 138.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص120.

(4) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 149-151.

(5) المرجع نفسه، ص 153-154.

(6) المرجع نفسه، ص 168.

يقضي على النظام القائم الآن في الصين، أو على الأقل، سيخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، تشلّ روافع التنمية السريعة في الصين، وتحطّم الحلم الصيني في تبوّء مكانة لائقة في العالم[1]. وشدّد الحزب على اتباع المبادئ التالية في بناء مجتمع اشتراكي متناغم وهي: الإلتزام بوضع الشعب في الأولوية، والإلتزام بالتنمية بطريقة علمية، والإلتزام بالإصلاح والإنفتاح، والإلتزام بالديمقراطية وسيادة القانون، والإلتزام بالتعامل الملائم مع العلاقات بين الإصلاح والتنمية والإستقرار، والإلتزام بمشاركة المجتمع كله تحت قيادة الحزب[2].

فقد نفّذت الصين تسع "خططٍ خمسية" من عام 1953 الى عام 2000، ممّا أرسى أساساً تنموياً متيناً للإقتصاد الصيني الذي كان متخلّفاً للغاية. أما الخطّتان الخمسيّتان العاشرة والحادية عشرة اللتان نفّذتهما الصين بين عامي 2001 و2010، فأحرزتا نجاحات مدهشة. وقفزت قوة الصين الاقتصادية الى مركز الصدارة بالعالم، وذلك بعد تنفيذ "الخطة الخمسية" الثانية عشر بدءًا من العام 2011[3].

كما اعتمد الرئيس (هو جين تاو) مبدأ توازن المصالح بين فئات الشعب، كمنطلق للحفاظ على الاستقرار والإزدهار. فقرار الحزب الشيوعي حول المجتمع المتناغم، يذكّر بمقولات الإشتراكيين المثاليين القدامى الذين تحدّثوا عن المجتمع المثالي الذي تسوده العدالة والمساواة والإزدهار. كما بدأ الزعيم الصيني خطواته من الريف الصيني، الذي بات يعاني الكثير من عدم الإنسجام والتفرقة والتفاوت مع المدن الصينية[4].كما أن الهجوم على الريف الذي بدأته الحكومة الصينية، يعني في الواقع هجوماً على التخلف والفقر.. وهو بالتأكيد سيحدّ من وجود هاتين الظاهرتين في الريف الصيني، وسيساعد الحكومة الصينية على تطبيق برنامجها الإستراتيجي، الذي أقرّه المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني،

كما من المشكلات التي شخصت في عهد (هو جين تاو) هي مسألة البطالة. فبعد بدء تطبيق اقتصاد السوق ومحاسبة المؤسسات على الربح والخسارة، وإقرار قانون إغلاق المؤسسات الخاسرة، وجد ملايين من العمال أنفسهم بلا عمل، وبلا تأمينات إجتماعية. إضافة لذلك، فإن تطبيق أساليب الزراعة الحديثة في الريف، وإغلاق الكومونات، وتحويل الأراضي الزراعية الى منشآت صناعية أو الإستفادة منها كمشروعات عقارية، أوجد نحو 120 مليوناً من العمالة الزراعية الفائضة. فقد رأى الرئيس (تاو) بأن بناء المجتمع المتناغم لا يمكن أن يتم مع وجود الفقر في الصين. إذ من المستحيل أن يتوقع المرء أن

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 155.

(2) تركي صقر، **عملاق يستيقظ**، مرجع سابق، ص 159-160.

(3) نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية**، مرجع سابق، ص 119.

(4) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 164.

يسود الإنسجام والإستقرار والتناغم في مجتمع تفصل بين فئاته هوّة من الكراهية والضغائن التي تتطور إلى أحقادٍ طبقية[1].

رابعاً– حقبة الرئيس " شي جين بينغ "

بعد هذا العرض، نصل الى حقبة الرئيس الحالي (شي جين بينغ)، حيث يُعتبر للصين بمثابة (دينغ شياو بينغ) الجديد. فكلاهما آمن بالإنفتاح والإصلاح بإعتبارهما السبيل الوحيد لتحقيق نهضة الأمة الصينية، والمنهج القادر على مساعدة الصين في تبوء مكانتها اللائقة بها، ومنذ يومه الأول في السلطة أعلن (شي) تمسكه بكل مبادئ وتوجهات (دينغ)، والعمل على تطويرها[2].

وقد أطلق (شي جين بينغ) مجموعة من المفاهيم التي أحدثت تغييراً كبيراً في توجهات الصين ومسيرتها على طريق القمة، استهدفت هذه المفاهيم تحسين الأداء وعلاج الخلل وتصويب المسار وزيادة الفعالية وتعزيز المكاسب والأرباح وتعظيم الإستفادة للأمة الصينية كافة، وهذه المفاهيم هي[3]:

- الإصلاح الهيكلي لجانب العرض: ويهدف الى تعزيز إصلاح جانب العرض والعمل على تحسين جودة وفعالية نظام العرض وتعزيز قوة التنمية الاقتصادية لزيادة الإرتقاء بمستوى قوة الإنتاج الصينية.
- التنمية المتناسقة: وهي تسير في أكثر من إتجاه، الأول أن تكون التنمية عامة لجميع المناطق الجغرافية ولا تستأثر مناطق بثمار التنمية على حساب مناطق أخرى، ولا تتحمّل مناطق أعباء وأضرار التنمية، فيما يتمّ إعفاء أخرى. أما الإتجاه الثاني، وهو ضرورة أن تكون التنمية شاملة، بمعنى أن تكون إقتصادية وإجتماعية وثقافية. وأما الإتجاه الثالث يشمل التنمية في جميع القطاعات الزراعية، الصناعية، المعدنية والبحرية. أي بوضع تنمية متوازنة متكاملة شاملة وعامة.
- التنمية الخضراء: إحتلّت البيئة حيّزاً كبيراً من اهتمام الرئيس (شي)، من خلال الإسراع في العمل على حماية واستعادة البيئة الأيكولوجية للجبال والمياه والغابات والحقول بعد أن عانت بسبب التنمية الاقتصادية على حساب البيئة. وبدون تحقيق هذا المفهوم سيكون من الصعب على الصين تحقيق هدف الحياة الرغيدة على نحو شامل بحلول العام 2020، على إعتبار أن الجانب البيئي يعتبر من أهمّ الثغرات في التنمية الاقتصادية والإجتماعية الوطنية للصين.
- التعاون والفوز المشترك: هذا المفهوم يحدّد توجهات السياسة الخارجية الحاكمة للعلاقات الصينية مع القوى الكبرى، ويقوم على أساس بناء نمط جديد من العلاقات مع القوى الكبرى وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق التفاعل الإيجابي والتعاون والفوز المشترك، وتعتبر تلك

---

(1) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 171–172.
(2) عماد الأزرق، **شي جين بينغ الطريق الى القمة**، ط1، بيت الحكمة للإستثمارات الثقافية، مصر 2017، ص28.
(3) المرجع نفسه، ص 51–55.

المفاهيم بمثابة الخيار الإستراتيجي للقيادة الصينية والحزب الشيوعي. فإن مصالح الصين ترتبط بدول العالم إرتباطاً وثيقاً وهي ترتكز على ثلاثة مرتكزات أساسية من شأنها أن تحدّد طبيعة العلاقات بين الصين وتلك الدول وهي:

أولاً: عدم النزاع الصراع؛ بحيث النظر الى الأهداف الإستراتيجية للطرف الآخر بنظرة موضوعية وعقلانية والتمسك بالشراكة، ومعالجة التناقضات والخلافات بشكل سليم وعن طريق الحوار والتعاون بدلاً من الصراع وتنازع المصالح والأهداف.

ثانياً: الإحترام المتبادل بما فيه إحترام النظام الاجتماعي والطريق التنموي والمصالح الجوهرية والهموم الرئيسية للطرف الآخر، وتعظيم الشراكة.

ثالثاً: التعاون والفوز المشترك والسعي وراء التنمية الذاتية وتعميق تشابك المصالح.

- المفهوم الصحيح للأخلاق والمصالح: يهدف هذا المفهوم الى تعزيز العلاقات مع الدول المختلفة وتطويرها، والتمسّك بالعدالة والإنصاف والتمسّك بالمنفعة المتبادلة والفوز المشترك والتنمية المشتركة، كذلك يعتبر هذا المفهوم كمرشد على تحسين الأعمال المتعلقة بالدول المجاورة والنامية. كما من شأنه أن يعزّز ثقة العالم وخصوصاً الدول النامية في السياسة الخارجية للصين، ويعزز التعاون بين تلك الدول والصين.

فقد حرص الرئيس (شي) في كلمة ألقاها في مأدبة الترحيب التي استضافتها الحكومة المحلية بولاية واشنطن والمنظمات الصديقة الأمريكية بشكل مشترك في 22 سبتمبر 2015: "... لا بدّ أن يواصل الشعب الصيني عمله الكدود والجاد ليعيش حياة سعيدة. التنمية لا تزال الأولوية الأولى للصين المعاصرة، والرسالة الرئيسية للقائمين على الحكم في الصين هي تركيز القوة على رفع مستوى معيشة الشعب، لتحقيق الرخاء المشترك تدريجيًا. من أجل ذلك، طرحنا أهداف "المئويتين" للكفاح، أي تحقيق مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية والريفية بحلول عام 2020، مقارنة مع عام 2010، وإنجاز بناء مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل؛ وإنجاز بناء دولة إشتراكية حديثة غنية وقوية وديمقراطية ومتحضّرة ومتناغمة وتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية في أواسط القرن الحالي. كل ما نقوم به حالياً غايته تحقيق هذا الهدف. يتطلب إنجاز بناء مجتمع الحياة الرغيدة على نحو شامل تعميق الإصلاح على نحو شامل وحوكمة الدولة وفقاً للقانون على نحو شامل وحوكمة الحزب بصرامة على نحو شامل. هذا هم ما طرحناه في تخطيط "الشوامل الأربعة" الإستراتيجي." [1]

---

(1) لا مؤلف (هيئة تحرير الكتاب)، **شي جين بينغ حول الحكم والإدارة**، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، المجلد الثاني، بكين، الصين 2018، ص 30-31.

كما شرع (شي) في شنّ حرباً لا هوادة فيها في ثلاثة إتجاهات رئيسية وهي: الحرب على الفساد بشقيه المالي والإداري، والحرب على الفقر، ومكافحة التلوّث[1].

كما حرص على تحديد المهام والمسؤوليات والإلتزامات والحقوق لكل مستوى وعنصر بالحزب على وجه التفصيل، وكذلك إطار تحرّكه داخل وخارج الحزب، والأهم أنه تمّ وضع نظام دقيق للرقابة والمحاسبة لجميع المنتمين للحزب[2].

وفيما خصّ القضاء على الفقر فقد قال الرئيس (شي) بكلمة ألقاها في مؤتمر العمل للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني حول مساعدة الفقراء عبر التنمية في 27 نوفمبر 2015: "إن القضاء على الفقر وتحسين معيشة الشعب وتحقيق الرخاء المشترك تدريجياً، مطلب جوهري للإشتراكية، بل ذلك رسالة هامة لحزبنا، وإنجاز بناء مجتمع الحياة الرغيدة، هو تعهدنا المهيب لأبناء الشعب في البلاد كلها. لقد دوى بوق الهجوم لخوض المعركة الحاسمة للتخلص من الفقر... ونضمن حقيقياً أن تدخل كل المناطق الفقيرة وكل الفقراء الى مجتمع الحياة الرغيدة بحلول عام 2020."[3]

أما فيما يتعلّق بمكافحة التلوث البيئي، فقد إعتبر (شي) أن حماية البيئة هي حماية القوى المنتجة وتحسين البيئة يعني تطوير القوى المنتجة، وأن بناء الحضارة الأيكولوجية ضمن الأهداف الخمسة للخطة العامة الإشتراكية ذات الخصائص الصينية[4].

كما أطلق الرئيس (شي) مفهوم "حلم الصين" الذي يستهدف تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، ويقصد به "تحقيق رخاء الدولة ونهضة الأمة وسعادة الشعب"[5] وذلك ضمن الخطة الخمسية الثالثة عشرة"[6].

فالسير نحو تحقيق حلم الصين، يتطلب توحيد أبناء الشعب وقيادتهم، والتمسك بثبات بقيادة الحزب مع تحسينها وإكمالها والعمل على تعزيز بناء الحزب للحفاظ على حيويته النشيطة وقدرته القتالية القوية. فإدارة الحزب وشؤونه لا تتعلّق بمستقبل الحزب ومصيره فحسب، وإنما أيضاً بمستقبل ومصير الدولة والأمة[7]. مع الإشارة، أن الحلم الصيني لا يقتصر على خدمة مصالح الأمة الصينية فحسب، وإنما إتجه إلى العالمية. فالصين التي تنتهج سياسة التنمية السلمية، تؤكد أن حلم الصين سيجلب السلام

(1) عماد الأزرق، **شي جين بينغ الطريق الى القمة**، مرجع سابق، ص59.

(2) المرجع نفسه، ص65.

(3)لا مؤلف (هيئة تحرير الكتاب)، **شي جين بينغ حول الحكم والإدارة**، مرجع سابق، ص 86.

(4) عماد الأزرق، **شي جين بينغ الطريق الى القمة**، مرجع سابق، ص90.

(5) المرجع نفسه، ص 103.

(6) لا مؤلف (هيئة تحرير الكتاب)، **شي جين بينغ حول الحكم والإدارة**، مرجع سابق، ص 73.

(7) المرجع نفسه، ص64-65.

والإستقرار والرخاء للعالم. فبمجرد نجاح الصين في القضاء على الفقر، يعني تقلّص الفقر في العالم بنسبة تجاوز ال 70%. ففي لقاء له مع وسائل إعلام لاتينية في مايو 2013 يقول الرئيس (شي): "إن حلم الصين لا يتحقق إلا بالمثابرة على التنمية السلمية... وإنما نؤكد على مسؤوليتنا تجاه العالم وإسهامنا له، ولا نعمل في سيبل إسعاد شعب الصين فقط، وإنما نعمل في سبيل إسعاد شعوب العالم قاطبة، إن تحقيق حلم الصين سيأتي بالسلام وليس بالإضطراب، وبالفرصة وليس بالتهديد." [(1)]

بعد إبراز أهمّ المحطات التاريخية في مسار النهوض الصين وسعي قادتها الى إحتلال الصين مكانة مرموقة في النظام الدولي، سيبرز المبحث الثاني مقوّمات القوة الصينية التي أهّلتها للعب دور ريادي في هذا النظام.

المبحث الثاني: مقومات القوة الصينية: الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية والثقافية

لفهم الصعود الصيني المعاصر، لا بدّ من الإحاطة بتطور مقوّماتها. فأمام تراجع التأثير الأيديولوجي ومسألة الأمن المنوطة بالقوة العسكرية، إنصرفت الصين الى خلق فرصٍ عديدة للإرتقاء الى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسات الدولية، وخصوصاً فيما يتعلّق بالشأن الاقتصادي على المستوى العالمي.

فقد عملت الصين على زيادة نموّها الاقتصادي وتطوير قطاعات إنتاجها الصناعي، وذلك عبر تطوير أنظمتها التقنية. فهي تطمح الى ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة قوتها الاقتصادية التي تعتبر مؤشّراً أساسياً لتحقيق قوتها العسكرية والتكنولوجية. كما كان للعامل الثقافي دوراً أساسياً في صنع السياسة الخارجية الصينية. كل ذلك جعلها قادرة على التحدي والمنافسة ولدعم مكانتها العالمية.

بناء على ما تقدم، سوف نقسّم مبحثنا هذا الى مطلبين أساسيين: المطلب الأول نتناول فيه المقومات الاقتصادية والعسكرية، أمّا المطلب الثاني فنتطرّق الى المقومات التكنولوجية والثقافية.

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية والعسكرية

أولاً– المقوم الإقتصادي

بالإضافة الى المقومات الجغرافية والتاريخية، تلعب المقومات الاقتصادية دوراً هاماً ومؤثّراً في العلاقات الدولية.

يعد العامل الاقتصادي للدولة من بين العناصر المهمة في معادلة القوة، وأصبح العامل الاقتصادي عنصراً مهماً من عناصر استراتيجيتها وهو عامل إسناد لقوّتها العسكرية، لذلك فإن عالم اليوم هو عالم

---

(1) عماد الأزرق، **شي جين بينغ الطريق الى القمة**، مرجع سابق، ص 109–110.

الاقتصاد بلا منازع فمن يمتلك الاقتصاد يمتلك القوة بكلّ مقوّماتها، والنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسيرها وتأثيرها في العلاقات الدولية بدأت اليوم تميل نحو التغيير والتسليم بدور هذا العنصر وأهميته في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في النظام الدولي[1].

حتى النصف الأول (1949) من القرن العشرين كانت الصين تعاني من تخلّف إقتصادي شديد، ولكنها أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، الى جانب التوقعات المستقبلية الأكبر في مجال الإنتعاش والنمو الاقتصادي، وبعد 22 عاماً من الإصلاح والإنفتاح، نما الاقتصاد الصيني بمعدل لم يسبق له مثيل، ولقد استمرّ معدّل هذا الإندفاع ثابتاً نسبياً بدخول القرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أن نسبة النمو الاقتصادي الكبير التي حققتها الصين في مدة وجيزة، جعلت الكثير من المختصين يطلقون على هذا التطور اسم اللغز الصيني، ففي المدة ما بين عامي 1978-2003 حقق الاقتصاد الصيني نسبة نمو سنوي بحوالي (9%)، وهذا نادر التحقق في الاقتصاد العالمي، فقد احتلت الصين المركز الرابع من حيث القوة الاقتصادية بعد الولايات المتحدة واليابان وأوروبا عام 2010، واذا ما استمرّت بهذا الإتجاه، وهذا ليس غريباً في دراسة أعدّتها إحدى الوكالات التابعة الى الأمم المتحدة لمعدلات نمو الدول المتقدمة للمدة الواقعة ما بين 1995-2020، إذا كانت الصين تحتلّ عام 1995 المركز الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث معدلّ النمو ومن المتوقع أن تصبح عام 2020 الأولى بلا منازع، وبفارق كبير عن معدلات نمو الدول الكبرى[2].

ويقول ديفيد مان، كبير الاقتصاديين الدوليين في بنك ستاندارد تشارترد، "من نهاية السبعينيات إلى الآن، رأينا أكبر المعجزات الاقتصادية في التاريخ". فبدخول الصين الى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 منح اقتصادها دفعة إضافية، فقد انخفضت التعرفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية في شتى البلدان، مما أدى إلى انتشار هذه السلع في كل مكان. ويقول مان "أصبحت الصين ورشة العالم."

وقد ارتفعت قيمة الصادرات الصينية إلى 4,3 تريليون دولار مما جعل الصين أكبر دولة مصدرة للسلع في العالم.

ويقول البنك الدولي إن أكثر من 850 مليون من الصينيين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر، وإن البلاد تسير حثيثا للتخلص من الفقر بشكل كلي بحلول عام 2020.

---

(1) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2015، ص 82.

(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت 2015، ص25-26.

وفي الوقت ذاته، تسارعت مستويات التعليم بشكل هائل. ويتوقع بنك ستاندارد تشارترد أن تكون 27 في المئة من القوة العاملة في الصين تحظى بتعليم جامعي بحلول عام 2030، وهو معدل يساوي وضع ألمانيا الآن.

ومن ناحية المداخيل، على الرغم من النجاح الاقتصادي الذي حققته الصين، وحسب بنك سنغافورة للتنمية، فإن متوسط الدخل الفردي السنوي في الصين لا يكاد يبلغ 10 آلاف دولار، مقارنة بحوالي 62 ألف دولار في الولايات المتحدة[1].

وهناك مقومات إقتصادية عدة أعطت دفعاً للصين لتكون بحقّ دولة صاعدة، ومن أهمها:

- **الإرادة القومية للأمة الصينية المعاصرة:** التي انسجمت فيها توجهات القيادة واهتمامات الشعب، كان أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة[2].
- **إنتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج الإشتراكي – الرأسمالي:** فإن نظام المزاوجة بين النظامين العالميين (الرأسمالي والإشتراكي)، لقي قبولاً واسعاً لدى الصين أوّلاً، والعديد من الدول التي تبنّت الإشتراكية سابقاً، منطلقين من كون هذا النظام قادراً على تحقيق التوازن ما بين إقتصاد السوق من جهة والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية، ويحافظ على سيادة فكرة المواطنة مع العدالة الاجتماعية، لتخفيف حدة التناقضات بين كل مكونات المجتمع[3].
- **الإمكانيات الطبيعية الهائلة للإقتصاد الصيني المعاصر:** أبعد عنها هاجس التبعية للأسواق الخارجية في مجال الطاقة والموارد الأولية في إنطلاقتها الاقتصادية وكذا هاجس أن تقع في فخ التبعية الغذائية، فتوفّرها على إحتياطات كبيرة من الفحم والنفط وإمتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جداً جعلها مطمئنة من هذه الناحية، وتوفّرها كذلك على الحديد والصلب جعلها تنطلق في نهضتها الصناعية مبكرًا حيث وفّرت على نفسها فاتورة إستخراجه ونقله الى مصانعها[4].
- **السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة:** وجود سوق إستهلاكية داخلية، حيث تعد السوق الداخلية الصينية حلم الشركات العالمية، فكل الدول الاقتصادية أرادت أن تفتح الصين أبوبها أمام سلعها، والسياسة الحكيمة التي إنتهجتها الصين في بداية إنطلاقاتها الاقتصادية عملت على

---

(1) فرجينيا هاريسون ودانييل بالمبو، "كيف أصبحت الصين "معجزة إقتصادية"، أخبار بي بي سي، 11 تشرين الأول 2019، تاريخ الدخول: 19-12-2019. https://www.bbc.com/arabic/world-49891360

(2)عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991-2016**، مرجع سابق، ص 39-41.

(3) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 31.

(4)عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991-2016**، مرجع سابق، ص 41-42.

إستغلال هذه الميزة التنافسية بصورة جيدة، حيث فتحت الباب للإقتصاد الوطني للتصدير الخارجي ولكن قيدت الإستيراد، وبذلك وفّرت للشركات الوطنية سوقين، سوق داخلية واسعة جداً وأخرى خارجية أوسع، كما حمت الاقتصاد الوطني من أن يتحطّم أمام الشركات العالمية العملاقة، غير أن الصين تخلت عن هذه السياسة تدريجياً، لمّا تأكدت أن شركاتها قادرة على المنافسة والصراع، حيث لا بقاء إلّا للأقوى وهو مبدأ من مبادئ إقتصاد السوق الذي إنتهجته الصين[1].

فبالإشارة الى ما ورد أعلاه، تعدّ الصناعة محرّك النموّ الأساسي في الصين، ففي العام 2004 أصبحت الصين تشكّل خمس الإنتاج الصناعي، إذ تصنّع الصين ثلثي إنتاج العالم من أجهزة الإستنساخ، والمايكرويف، وأجهزة الفيديو الرقمية، والأحذية، والألعاب. كما أن هناك صناعات ثانوية تتميز بها الصين في مجال الطائرات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات... الخ، وسهّل لها ذلك سياستها الاقتصادية الناجحة واليد العاملة الرخيصة وبذلك فقد غزت مصانع دول عدة منها: الولايات المتحدة واليابان، وكوريا الجنوبية وألمانيا. والجدير بالذكر، أنّ الاقتصاد الصيني ليس شيوعياً بالكامل بيد أنه ليس رأسمالياً، إذ يقول (كينث ليبرتال) الخبير بالشؤون الصينية في جامعة (ميشغان) إن النظام الاقتصادي الصيني هو نظام رأسمالي بيروقراطي، في حين يسميه (جون غيتنغز) برأسمالية الدولة[2].

أما فيما خصّ مصادر الطاقة، فيرتكز إستمرار النمو الاقتصادي الصيني على مدى نجاح سياسة الطاقة الصينية. إذ تمتلك الصين 10,6% تقريباً من إحتياطات الطاقة العالمية، ولكن وبسبب عدد سكّانها الهائل يعتبر هذا الإحتياطي ضئيلاً جداً وهي أصلاً تقوم باستيراد العديد من مصادر الطاقة، والفارق بين العرض المحلّي والطلب المتوقع من الطاقة يزداد بشكل كبير وبطريقة متسارعة، فالنمو في نسبة إستهلاك الطاقة تفوق النمو الاقتصادي المحقق حالياً.

تعتمد الصين بشكل أساسي على الفحم الحجري في استهلاك الطاقة، فهو يشكّل نسبة 70% من إجمالي الطاقة المستهلكة فيها، ويأتي النفط في المرتبة الثانية بواقع 25%، فالغاز 3% ثمّ 2% للموارد الأخرى بما فيها الطاقة النووية التي تغطّي نسبة 1,4%[3]. فإن الصين تحتلّ المراتب الأولى على الصعيد العالمي في إنتاج الكهرباء إذ يبلغ إنتاجها (1,4700) مليار واط/ساعة وبنسبة (21,3%) من الإنتاج العالمي، والفحم إذ يبلغ إنتاجها (3520,0) مليون طن وبنسبة (45،7%) من الإنتاج العالمي. بالإضافة أنها تحتل المرتبة الخامسة في إنتاج النفط بعد (السعودية، وروسيا،

---

(1) عبد الرحمن أوجانة، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991-2016**، مرجع سابق، ص 42.

(2) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 99.

(3) علي باكير، **ديبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والإنعكاسات)**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010، ص 65-66.

والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران) بناتج بلغ (203,6) مليون طن وبنسبة (5,1%) من الإنتاج العالمي، والسادسة بإنتاج الغاز بعد (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وكندا، وإيران، وقطر) وبناتج بلغ (102,5) مليار متر مكعب وبنسبة (3,1%) من الإنتاج العالمي[1].

وتحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً في إستهلاك الطاقة، فقد زاد استهلاكها للطاقة بشكل حادّ خاصة في السنوات الأخيرة بين الأعوام 2000 و2004، وبلغت حصّتها في العام 2004 ما نسبته 13,6% من إجمالي الإستهلاك العالمي للطاقة في ذلك العام. وإستناداً الى توقعات (EIA)، فإن إستهلاك الصين الكلي للطاقة سيزيد بمعدّل سنوي يبلغ 3,8% حتى العام 2020، في وقت سيزداد فيه الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 58% بحلول العام 2025. ووفقاً لتوقعات Exxon Mobil، فإن الطلب الصيني على الطاقة سيتضاعف خلال الفترة ما بين 2004 – 2030 بينما سيزيد الطلب على الطاقة عالمياً 50% وفي أوروبا 18%. وحدها الهند ستشهد إرتفاعاً كبيراً في الطلب على الطاقة بنسبة 164% لكنّها ستظلّ أقلّ بكثير من نسبة الصين[2]. كما يُتوقّع أن يزداد الطلب الصيني على النفط بنسبة 150% بحدود العام 2020، فاستهلاكها للنفط ينمو سنوياً سبع مرات تقريباً أسرع من الولايات المتحدة[3]. وتشير التوقعات إلى أن إستهلاك الصين للنفط سيرتفع بين الأعوام 2002 و2025 بمعدّل سنوي بنسبة 4,5%، حيث بلغ إستهلاك النفط نسبة الى موارد الطاقة 22% عام 2004 وسيرتفع الى 29% في العام 2020 بينما سينخفض الإعتماد على الفحم الحجري من 69% الى 56% في نفس الفترة[4].

ومن المتوقع أيضاً أن تنتقل الصين من المرتبة الثانية الى أول مستهلك للنفط في العام 2027[5].

وفيما يتعلق بالإحتياطي النفطي للصين، فقوامه 18,3 مليار برميل نفط، وتتركّز حوالي 85% من الثروة الصينية النفطية على البرّ بينما تتركّز الكميّة الباقية في المياه الإقليمية. تنتج الدولة حوالي 3,62 مليون برميل نفط يومياً، يؤمن حقل Daqing الضخم لوحده حوالي 900 ألف الى مليون برميل نفط منها[6]. ويشكل إحتياطها قرابة (12%) من إجمالي الإحتياط العالمي، كما وضع مجمل إحتياطها في المركز الثالث بحسب التسلسل العالمي، فضلاً عن ذلك، تتميز الصين بوفرة الموارد المعدنية المعروفة عالمياً، ومن أهم هذه المعادن: الأتربة والجبس، كما تعدّ الصين أكبر منتج للذهب

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 128-129.

(2) علي باكير، **ديبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والإنعكاسات)**، مرجع سابق، ص 66-68

(3) المرجع نفسه، ص 73.

(4) المرجع نفسه، ص 76.

(5) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص104.

(6) علي باكير، **ديبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والإنعكاسات)**، مرجع سابق، ص 70.

عالمياً، إذ بلغ إنتاجها في عام 2012 ما يقارب (323) طنّاً، وقد إستطاعت إزاحة دولة جنوب أفريقيا من هذه المرتبة في عام 2007، وهي ما زالت تحتفظ بهذه المرتبة حتى الآن[1].

وكانت تعدّ الصين من أعلى بلدان العالم في معدّلات الإدخار والإستثمار حيث أن مجموع فائضها التجاري ودخلها الصافي من الإستثمارات الأجنبية، هو الأضخم على مستوى العالم[2].

بعد الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، اضطرت الصين الى منح الشركات الأجنبية إمكانية وصول أكبر الى المستهلكين الصينيين، حيث إضطرت الصين الى التخلي تدريجياً عن السيطرة على سياستها المتعلّقة بالتجارة الخارجية والداخلية في مقابل الحصول على المال والمعرفة من البلدان الرأسمالية.

وجاءت الأزمة العالمية في عام 2008 لتعزز وتؤكد وجهة نظر القيادة الصينية، فقد حثّت الصفحة الرئيسية لصحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان (As China Goes, So Goes) الحكومة الصينية على عدم التمسك بإستراتيجية الصادرات وإتباع سياسة تشجيع مستهلكيها على زيادة الإنفاق المحلي، أي بتغيّر الصين من مجتمع مدّخر الى مجتمع مستهلك، بمعنى أن الإستهلاك الصيني ربما ينقذ الاقتصاد العالمي ويصبح المستهلكون الصينيون المحرك الجديد للطلب والنموّ الإقتصاديين العالميين[3].

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية عام 2008، حافظ الاقتصاد الصيني على أكثر من 8% من نموّه وذلك بسبب تنفيذ الإصلاح والإنفتاح[4]. فلنجاح سياسة زيادة الإستهلاك الصيني، عمدت الحكومة سلسلة من الإجراءات والتي شملت بناء وتطوير الريف، ورفع دخل السكّان في المدن والأرياف، ورفع قيمة العملة الوطنية، وتقوية مخصصات الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي، وإلغاء الضرائب الزراعية، ورفع قيمة العملة الوطنية، وتسهيل عملية الإقراض المالي، وتخفيض نسبة الفائدة على المدخرات والودائع[5].

أما فيما خصّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين فقد إرتفع بشكل هائل في العام 2014، حيث بلغت قيمته حوالي 128 دولار أميركي. وبلغت نسبة النمو الاقتصادي 10,4%، هذا ما يدلّ على أن

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 129.

(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 33.

(3) كارل غيرث، **على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء**، ترجمة: طارق عليان، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2012، ص 13-15.

(4) نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية**، مرجع سابق، ص 121.

(5) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق – ص 140-141.

الصين اليوم أكثر سوق في العالم إجتذابًا لرؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية. وأظهرت أرقام وزارة التجارة الصينية أن ما يزيد على 35.6 ألف شركة ذات إستثمارات أجنبية تمّ إنشاؤها خلال عام 2017 بزيادة 27.8% على أساس سنوي، كما إرتفعت الإستثمارات الأجنبية المدفوعة بمقدار 7.9% عن عام 2016 ووصلت الى ذروة جديدة ب 877.5 مليار يوان (حوالي 140 مليار دولار أميركي)[1].

فقد أصبحت الصين اليوم مصنع الإنتاج العالمي، على حدّ قول (هاينرش فون بيرير)، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز، فهي تنتج المزيد من السلع بكميات كبيرة كي تباع في الأسواق العالمية؛ فمعظم أنواع الألبسة والأحذية نجدها الآن مختومة بعبارة "صنع في الصين "Made in China"[2] .

في المحصلة، فقد كان حجم الاقتصاد الصيني عام 1980 أكثر بقليل من 300 مليار دولار، بينما كان حجم الاقتصاد الأميركي 2.86 تريليون. أما اليوم فالرقم الصيني هو 14.3 تريليون، والرقم الأميركي هو 21.5 تريليون. ويتوقع الخبراء أن يبلغ الناتج الإجمالي الصيني 30.7 تريليون دولار عام 2025، مقابل 28.57 تريليون للولايات المتحدة[3].

ثانياً– المقوم العسكري

تعد القوة العسكرية إحدى الركائز الأساسية لقوى الدولة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والصين تمثل قوة عسكرية تقليدية ونووية كبيرة لا يمكن الإستهانة بها، وعقيدتها العسكرية ليست قتالية وترتبط قوّتها النووية بمصالح أمنها القومي، إدراك القيادة الصينية لأهمية القدرات العسكرية الى جانب الإمكانيات، ساعد على تحسين مكانة الصين التراتبية الهرمية في النظام الدولي خلال القرن الواحد والعشرين، لذا عملت على زيادة إنفاقها العسكري وتحديث وتطوير قوتها وعقيدتها العسكرية[4].

لا بدّ في البدء من تسليط الضوء على حجم الإنفاق العسكري الصيني؛ ففي عام 2010، وخلال الأزمة المالية العالمية أعلنت الصين إلى خفض إعتماد نفقاتها العسكرية الى نسبة 7.5% من ميزانيتها العسكرية بعدما اعتادت لسنوات إعتماد زيادة تفوق 10%، وذلك لتركيز بكين على النمو

(1) نغم أبو شقرا، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية**، مرجع سابق، ص 123.
(2) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، ترجمة: محمد رمضان حسين، ط1، كتاب العربية، الرياض 2011، ص85.
(3) أنطوان الحاج، "الصين من عملاق نائم على بساط الفقر إلى قطب «الجيوتكنولوجيا»"، (الشرق الأوسط)، 22 أيار 2019، تاريخ الدخول: 20-12-2019 (https://aawsat.com/home/article/1734766/)
(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 170.

الاقتصادي خلال الأزمة المالية(1). إلا أنها في العام 2012، رفعت نسبة نفقاتها العسكرية الى 11.2% وذلك بعد ثلاثة أشهر من إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما سياسته الدفاعية الجديدة لتعزيز نفوذ واشنطن عبر آسيا والمحيط الهادئ في خطوة رأت فيها الصين تهديداً لسيادتها، فقد بلغ مشروع موازنة الدفاع 670 مليار يوان (106.4 مليار دولار) (2).

وفي ظل هذا السياق، ذكر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في تقرير له بعنوان (جيوش العالم 2013) أن الصين إحتلت المرتبة الثانية عالمياً في حجم إنفاقها العسكري بنسبة 3.8%؛ ومن جانب آخر، أشار معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام إلى أن تصاعد النمو الاقتصادي للصين قد يجعلها تحقق توازناً عسكرياً مع الولايات المتحدة بحلول عام 2025(3). وبإمكان الفارق في القوة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة أن يتقلص إذا استمرّت الصين في نموّها الاقتصاد الصيني بشكل أسرع وإذا استمرّت بتخصيص جزء أكبر من ناتجها المحلي للإنفاق العسكري، وهذا الأخير ممكن أن يعادل نصف الإنفاق الأمريكي في عام 2038 والثلثين في عام 2048. أما تقديرات المعهد فتشير أنه لو أنفقت الصين 4.9% سنوياً فإنها ستصل الى نصف مستوى القوة العسكرية الأمريكية عام 2033 والى مستوى الثلثين عام 2041(4).

ويتبلور المقوّم العسكري حول فرعين، الأول: العقيدة العسكرية الصينية، والثاني: هيكلية القوة العسكرية.

01- العقيدة العسكرية الصينية:

تستند الى "مهام استراتيجية"- أمنية قومية ألقيت على عاتق جيش التحرير الشعبي حول حماية مصالح الأمن القومي المتطورة للصين، حماية سيادة الأراضي، حماية التوحيد الوطني، حماية مصالح الصين في مجالات جديدة، مثل الفضاء والفضاء الإلكتروني، حماية مصالح الصين الخارجية، الحفاظ على الردع الاستراتيجي، المشاركة في التعاون الأمني الدولي. الحفاظ على الأمن السياسي والاستقرار

---

(1) لا مؤلف، "الصين تفاجئ العالم وتحدّ من نفقاتها العسكرية، (الشرق الأوسط)، العدد 11420، بكين-لندن، 5 مارس 2010.

(2) لا مؤلف، "الصين ترفع موازنتها الدفاعية مجدداً... وتكرر نفيها تهديد "دول أخرى"، (دار الحياة)، بكين، 5 مارس 2012، لا صفحة، تاريخ الدخول: 2019-12-19.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/370256

(3) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 122.

(4) فهد الخزار، "المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية"، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015، ص 15.

الاجتماعي للصين، وإجراء عمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ، والإغاثة في حالات الكوارث، و"حماية الحقوق والمصالح"[1].

من المؤكد أن بكين تعتبر هذه المهام مهام ضرورية للصين لكي تصعد لمصاف قوة عظمى. في عام 2017، أكدت العديد من هذه المهام في "الورقة البيضاء حول سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، مع التشديد على الحاجة إلى جيش التحرير الشعبي قادر على القيام بعمليات استكشافية وأنشطة أخرى للدفاع عن المصالح الوطنية الصينية المتزايدة في الخارج وتأمينها من "زعزعة الاستقرار وعدم اليقين من العوامل". ينسق جيش التحرير الشعبى الصيني مع سلطات إنفاذ القانون الصينية ووزارة الخارجية وغيرها من الكيانات الأمنية حسب الحاجة على الأنشطة العسكرية، وخاصة العمليات خارج حدود الصين[2].

فالهدف العسكري للصين هو بناء قوة قوية وفعالة للقتال قادرة على كسب النزاعات الإقليمية في الوقت الحقيقي. كما أبرز خطاب الرئيس شي أثناء استعراض الذكرى السنوية التسعين لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني أن الصين لن تقوم أبدًا "بالغزو والتوسع" ولكنها لن تسمح مطلقًا "لأي قطعة من الأراضي الصينية" بالانفصال عن الصين[3].

02- هيكلية القوة العسكرية

فبعد عرض العقيدة العسكرية الصينية، سنطرح هيكلية القوة العسكرية للصين، حيث تسعى هذه الأخيرة الى تطوير قدراتها وهيكليتها العسكرية إنطلاقاً من الدور العالمي الذي رسمته لنفسها[4].

ويمكن إستعراض هيكلية القوة العسكرية في البدء من خلال القوة البرية التي تتمثل بالطبع بالقوة البشرية، حيث يصل عدد أفراد القوات المسلحة الصينية الى 2,5 مليون نسمة، وهو يشكل الجيش الأكبر عالمياً من حيث القوة العددية[5]. ثم عمدت الصين الى تخفيض العدد الى 2,2 مليون جندي ذات إمكانيات وقدرات عالية في المستوى الدفاعي[6].

---

(1) **China Military Power: Modernizing a Force to Fight & Win**, Defense Intelligence Agency, 2019, p.13, Accessed: 09-12-2019
https://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/China_Military_Power_FINAL_5MB_20190103.pdf

(2) **China Military Power: Modernizing a Force to Fight & Win**, Op.cit, P.13

(3)Ibid, P.23

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 176.

(5)عبد القادر فهمي، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، مرجع سابق، ص 51-52.

(6)المرجع نفسه، ص 51-52.

وتأتي القوة البحرية كمؤشر ثانٍ للقوة العسكرية، حيث تُعدّ القوات البحرية الصينية ثاني أضخم قوة بحرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمتلك الصين قوة بحرية قوامها (250) ألف فرد، وتتمتع بأسطول بحري يتكون من أكثر من (2500) قطعة بحرية، من ضمنها ما يقارب (118) قطعة بحرية رئيسية. وبما أن الصين تواجه بيئة أكثر عدائية في البحر أكثر منه في البرّ، فقد عمدت الى تحديث وتطوير قواتها البحرية من خلال بناء أنواع جديدة من الغواصات التقليدية والنووية المجهزة بالصواريخ الباليستية، فضلاً عن استخدامها رادارات فوق الأفق وصواريخ باليستية مضادة للسفن، بالإضافة الى عدد من الغواصات (الشبح) المجهزة بصواريخ (كروز) مضادة للسفن. كذلك طوّرت صاروخاً باليستياً مصمّماً لإغراق حاملات الطائرات البحرية ومن أهدافه حرمان السفن الأمريكية من الوصول الآمن الى المياه الدولية قرب السواحل الصينية[1].

وفيما خصّ القوة الجوية وسلاح الجوّ كمؤشر ثالث للقوة العسكرية، حيث تمتلك الصين حالياً قدرات عالية من ناحية القوة الجوية في جيش التحرير الصيني، إذ تمتلك ما يقارب (315) ألف فرد مقاتل وما يقرب من (1455) طائرة قتالية، وهي بذلك تكون ثاني أكبر قوة جوية في آسيا وثالث أكبر قوة جوية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية[2]. ولكي تتوازن مع شبكة الدفاع الجوية الأمريكية والروسية، عمدت الصين على تطوير قواتها الجوية من خلال الحصول على طائرات ومشبهات تدريب حديثة وشراء أعداد ضخمة من المقاتلات الحديثة، متعددة المهام، والحصول على ذخائر وصواريخ حديثة عالية الدقة، وقنابل موجهة، وصواريخ جو/ جووجو/ سطح حديثة، وصواريخ مضادة للرادار، بالإضافة الى طائرات الصهاريج، وطائرات الحرب الإلكترونية، وطائرات القيادة والسيطرة، وشراء نظم إستطلاع وإنذار مبكر محمولة جوّا، بالإضافة الى زيادة قدرات أسطول طائرات النقل. ومن المتوقع أن يصل عدد الطائرات المقاتلة الحديثة الى 1150 طائرة بحلول عام 2020[3]. كما استطاعت عام 2012 من تشييد حاملة طائراتها الأولى لتصبح بذلك خامس دولة آسيوية والدولة الثامنة عشرة في امتلاكها حاملات طائرات، وهي في صدد امتلاكها الحاملة الثانية للطائرات لتؤكد قوتها في النطاق الإقليمي. كما عمدت الى إنتاج مروحيات من دون طيار، وهي تمتلك حقوق الملكية المستقلة وعازمة على انتاج المئات من المروحيات سنوياً[4].

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 40.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 179.

(3) شريف محمد، "جيش التحرير الشعبي والصين في مرحلة تحول"، (مجلة الدفاع الخليجي)، العدد 76، آب 2004، ص.57.

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 180.

كما لا بدّ من إلقاء الضوء على القواعد الصينية العسكرية الصينية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا المحيطة بالهند والقريبة من تايوان، كذلك التواجد العسكري الصيني خارج إقليمها في القارة الأفريقية، وحديثاً في جيبوتي؛ والهدف من كل ذلك توسيع دائرة تحالفاتها وزيادة قُدراتها الجيوسياسية[1].

أما فيما يخص مجال قدراتها النووية والأسلحة الذكية، تحتلّ الصين المرتبة الثالثة عالمياً من ناحية القوة النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا الإتحادية، وقد أجرت ما يقارب (45) تجربة نووية منذ بداية برنامجها النووي[2]. بحسب تقديرات وكالة إستخبارات الدفاع الأمريكية، يتراوح عدد الرؤوس النووية التي تمتلكا الصين بين 1130 و1660 قذيفة باليستية وصاروخاً موجهاً (كروز)، معظمها منصوب في أماكن قريبة من تايوان[3]. ووفق تقرير نشرته الرابطة النووية العالمية، إن الصين تملك ثلاثين محطة نووية في طريقها لتجاوز فرنسا ثاني أكبر الدول من حيث عدد المحطات النووية المولدة للطاقة بحلول عام 2020[4].

ويؤكد الباحث روجر كليف من مؤسسة راند: "بحلول عام 2025 سيكون لدى الصين موارد دفاعية مماثلة لما يستعمله جيش الولايات المتحدة اليوم، وهكذا يصبح لزاماً على الولايات المتحدة، أن ترتقي بقدراتها العسكرية إذا ما أرادت الحفاظ على تفوّقها العسكري ووضعها المتقدم على الصين"[5].

المطلب الثاني: المقومات الثقافية والتكنولوجية

فضلاً عن المقومات الاقتصادية والعسكرية، هناك المقومات الثقافية التكنولوجية التي لها من التأثير والفعل ما يضاهي باقي المقومات المذكورة.

أولاً– المقوم الثقافي

عرّف (فيبر) الثقافة أنها: (إسباغ المعنى والأهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الأحداث اللامتناهية وغير ذات المعنى في العالم)، وأن أفضل تعبير للثقافة نراه في الحياة الدينية،

---

(1) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008–2016**، مرجع سابق، ص 48.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 182.

(3) وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هدسون وآخرون، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، ترجمة: وانغ فو، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2014، ص 227.

(4) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008–2016**، مرجع سابق، ص 51.

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 186.

وعلى الرغم من أن الثقافة هي أفكار في الغالب ضمنية لا يمكن إدراكها إلا من خلال عمل عاطفي للمخيلة، إلا أن (فيبر) أصرّ على أن المعتقدات والقيم أشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية إذ من الممكن أن تغيّر من طبيعة الواقع الاجتماعي[1].

أوّلاً: فالصين تُعدّ بلداً متعدّد الثقافات إذ تضمّ عدة لغات وقوميات، وتعتبر الكونفوشيوسية القاعدة الفلسفية للمجتمع، فهذه الأخيرة ليست مجرّد معتقد فلسفي أو سلوكي قيمي، بل هي من المكوّن الأهم في المجتمع الصيني فكانت أفكار كونفوشيوس هي التراث الفكري والأخلاقي والقيمي والسياسي للشعب الصيني. فقد نادى بمبدأ سيادة الشعب حيث يعتبر المصدر الحقيقي للسيادة في الدول، كذلك ركّز على أهمية مبدأ العدل كركيزة لتصرفات الحكومة التي يجب عليها أن تكفل سبل معيشة كريمة للشعب. كما دعا الى جمهورية عالمية واحدة تشرف عليها حكومة تضمّ مواهب خاصة من أهل العلم والمعرفة. فالثقافة الكونفوشيوسية تحثّ على التآخي والسلام وفعل الخير الذي يفسّر سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة بدلاً من الصلابة في السياسة الخارجية عموماً[2].

فالزعيم ماو تسي تونغ على الرغم من تدميره للإقتصاد الصيني وانقلابه على العقيدة الكونفوشيوسية، إلا أنه يّعدّ قائداً ملهماً للصينيين إذ جعل من الصين دولة معتمدة على ذاتها وتملك القدرة على الإستقلال إنمائياً.

ثمّ جاءت مرحلة الإصلاح والإنفتاح التي طرحت فكرة التنمية المفتوحة واستندت الى تعاليم الكونفوشيوسية على مستوى المجتمع، ومبادئ الشيوعية على مستوى السياسة والقيم الليبرالية على مستوى الاقتصاد. فالإقتصاد بإمكانه أن يتعولم، لكن الثقافة لا تتعولم لأنها أفكار بنت بيئتها غير قابلة للتطبيق في بيئة أخرى إلا إذا كان إنسانها ناجحاً إقتصادياً[3].

فالصين تُعدّ واحدة من أعظم القوى الناعمة في زمن الزعيم الراحل (ماو تسي تونغ) وعّدت في وقتها الدولة الثالثة عالمياً في التصدير والتأثير الأيديولوجي بعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. فامتلاكها لثقافة فريدة من نوعها ساعدها في توسيع نفوذها وهيبتها الإقليمية. فنشهد اليوم محاولة

---

(1) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 145.

(2) بحري سفيان، برزيق بو علام، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية** (رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 32-33.

(3) المرجع نفسه، ص34-35.

لتعليم اللغة الصينية عن طريق أكثر من (500) معهد في (87) دولة في العالم والسعي لإيصال عدد المعاهد الى (1000) معهد بحلول العام 2020[1].

وأشار مؤتمر التعليم الدولي للغة الصينية الذي عقد في 9 ديسمبر 2019 بأن الصين أنشأت (550) معهد كونفوشيوس و(1172) فصل كونفوشيوس بالمدارس الابتدائية والمتوسطة في (162) دولة ومنطقة حول العالم[2].

بالإضافة الى المعاهد نهضت الصين بمستوى جامعاتها الى مصاف الجامعات الغربية الرصينة من خلال تبوّئها مواقع متقدّمة بين أفضل عشر جامعات بالعالم، فسعت الى جذب الأكادميين الصينيين في الخارج للعمل بالجامعات الصينية[3].فتعتبر كل من الجامعات: بكين، فودان، جامعة العلوم والتكنولوجيا في الصين، تشجيانغ، شانغهاي جياو تونغ، نانجينغ، صن يات صن، ووهان، هاربين للتكنولوجيا من أهمّ الجامعات في الصين للعام 2019[4].

ثانياً: كما أن الصين تتمتع بثاني أكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد إستثمرت في هذا المجال أكثر من (7,153) مليار دولار في عام 2011. وفي تقرير صادر عن السفارة الأمريكية في بكين يقول: "لقد أصبحت لدى الصين القدرة على النمو بسرعة كبيرة في مجال الأبحاث، لا سيما في أبحاث الخلايا الجذعية ولديهم كميات كبيرة من الأجنة البشرية المستنسخة لأغراض الإختبار للأبحاث العلمية"، كما أشارت مجلّة (ويرد – Word) الأمريكية بقولها: "إن الصين هي القوة العظمى الأولى في الإستنساخ". كذلك تأتي الصين في المرتبة الثانية في عدد الباحثين (حوالي 926000) ألف باحث وبفارق بسيط مع الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المرتبة الأولى (1,3) مليون باحث. وقد ذكرت مؤسسة (Demos) البريطانية للبحوث بأن مركز جاذبية الإبداع قد بدأ يتحول من الغرب الى الشرق وأن الصين يمكن أن تصبح "قوة علمية عظمى" بحلول عام 2050[5].

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص.188-189.

(2) لا مؤلف، "الصين أنشأت 550 معهد كونفوشيوس في العالم"، (الصين بعيون عربية)، 17 ديسمبر 2019، تاريخ الدخول: 16-02-2020، http://www.chinainarabic.org/?p=49605

(3) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 189.

(4) أفضل جامعات الصين 2019، تاريخ الدخول: 16-02-2020، https://www.immig-us.com/best-universities-in-china-2019

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص. 189-191.

ثالثاً: من ناحية صناعة السينما، فالإنتاج السينمائي والتلفزيوني الصيني ينافس اليوم الإنتاج الهوليوودي في صناعة السينما العالمية[1].وتُعدّ الصين ثالث أكبر منتج للأفلام في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والهند، إذ بلغ إنتاجها من الأفلام نحو (900) فيلم سنوياً. ومن المتوقّع أن تكون الصين سيدة القرن الواحد والعشرين في هذا المجال، وقد نالت علم 2010 العديد من الجوائز الكبرى في خمسة مهرجانات سينمائية عالمية هي: (كان، وفينسيا، وبرلين، وطوكيو، والقاهرة) [2].

رابعاً: لدى الصين أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في العالم، وأكبر عدد من مستخدمي الهواتف المحمولة، إذ يزيد عددهم على (632) مليوناً، أي ضعفي عددهم في الولايات المتحدة، وأربعة أضعاف عددهم في الهند، ونحو ربع عدد مستخدمي الإنترنت في العالم[3].وتعتبر (هواوي) مؤسسة ضخمة وإحدى الشركات الصينية الرائدة في مجال التكنولوجيا. وتقدّر مبيعات هذه العلامة التجارية بحوالي أربعة مليارات دولار سنوياً. ففي العام 2006 سادت نسبة مبيعاتها الى 30% ولم تقلّ مثل العديد من الشركات الأخرى[4].

خامساً: تُعدّ الصين رابع دولة في العالم من حيث عدد السياح بنحو (50,9) مليون سائح أجنبي في عام 2009[5].

وبحسب منظمة السياحة العالمية فإن عدد السياح الصينيين يزداد بنحو 20% وسيصل العدد الى حوالي 100 مليون سائح صيني للخارج عام 2020[6].

سادساً: يقول الرئيس الصيني السابق هو جينتاو: "الثقافة الصينية ليست ملكاً للصينيين فقط ولكن أيضاً للعالم كله... ونحن على إستعداد لتعزيز المبادلات الثقافية مع بقية دول العالم في الترويج المشترك والإزدهار الثقافي"[7]

ففي المجال الرياضي، قامت الحكومة بإستثمار مبالغ كبيرة في المعدات والتجهيزات الرياضية، للإرتقاء بالرياضة إلى المستوى العالمي مع التأكيد على الألعاب الأولمبية، فقد استضافت أولمبياد

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 192.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 192.

(3) المرجع نفسه، ص 191.

(4) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص. 154-155

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 192.

(6) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 274.

(7) بحري سفيان، برزيق بو علام، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، مرجع سابق، ص 35.

2008 الصيفية[1]، وقد أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية بفوز الصين بحقّ إستضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022[2]. وبهذا تكون بكين أول مدينة في العالم تحتضن الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية. فنجاح دورة الألعاب الاولمبية في بكين عزّز التفاهم المتبادل بين الصينيين والأجانب[3]. ففي أولمبياد أثينا 2004 احتلت الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في حصد الميداليات الذهبية؛ أو المركز الثالث عند حساب جميع الميداليات. فقد كان هذا دليلاً على أن الصين ليست مجرّد قوة سياسية أو إقتصادية ولكن أيضاً قوة رياضية عالمية عظمى[4].

ثانياً– المقوم التكنولوجي

يقول كل من مينج تسينج/بيتر وليامسون، أستاذان إستشاريان في جامعة إنسياد **(INSEAD):** "يرى الكثيرون من المستثمرين الغربيين أن شركاتهم التي تعمل في مجال التقنية الفائقة في مأمن من هجوم المنافسين الصينيين، ولكن هذه فكرة خاطئة للغاية وخطيرة"[5].

يقصد بالمقوّم التكنولوجي تطبيق المعرفة العلمية والمهارات الإنسانية لحلّ المشكلات في حقل الفنون العلمية أو الصناعية ويعتمد على البحث والتطوير لتحقيق تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع وفي ميادين عدة منها الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافية والإقتصادية[6]. فالعامل التكنولوجي هو الضلع الثالث لمثلث القوة العالمي، فضلاً عن العاملين الاقتصادي والعسكري، فعندما تتكامل معايير القوة الثلاثية نصبح أمام قوة عظمى بلا منازع[7].

أصبحت المعرفة اليوم مصدراً أساسياً من مصادر القوة، فالدول التي يمتلك المعرفة هي التي تقود العالم، وإن مفتاح التميّز لأية دولة هو قدرتها على التميّز التقني وقدرة شعبها على الإبتكار، ولأنّ

---

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص.190

(2) العاصمة الصينية بكين تفوز باستضافة الألعاب الأولمبية الشتوية للعام 2022، تاريخ الدخول: 16-02-2020، https://arabic.cnn.com/sport/2015/07/31/urgent-beijing-host-2022-olympic-winter-games

(3) بحري سفيان، برزيق بو علام، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية**، مرجع سابق، ص 42.

(4) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 269.

(5) المرجع نفسه، ص 115.

(6) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص 57.

(7) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 169

التكنولوجيا ستؤدي في القرن الحادي والعشرين دوراً أساسيّاً في تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات الدولية، لذا تصرّ الصين على أن تكون رائدة في المجال التكنولوجي[1].

فأهم مميزات قوة الصين التكنولوجية، من خلال الآتي:

- أصبحت الصين هي العضو الثالث في نادي المسافرين الى الفضاء بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، بعد هبوط كبسولتها التابعة لسفينة الفضاء (سنتشو 5) بعد ان دارت 21 مداراً حول الأرض. وقد عبّر الرئيس الصيني الأسبق (هو جين تاو) قائلاً: "إن هذه خطوة تاريخية للشعب الصيني حتى تضعه على طريق رواد العالم في مجالات العلوم والتكنولوجيا". وقد تبعت تلك الرحلة رحلةً ثانية للفضاء الخارجي عام 2005، لتصبح الصين دولة رائدة في مجال التكنولوجيا الفائقة. ويرى السفير الألماني السابق (كونراد سيتز) أن الصين قد أصبحت بالفعل ثاني أهمّ دولة في مجال التكنولوجيا الفائقة بجوار الولايات المتحدة[2]. ويقول الرئيس الحالي (شي جين بينغ) في كلمة ألقاها في المؤتمر الوطني للإبتكار العلمي والتكنولوجي: "العلوم والتكنولوجيا هي سلاح قوي تعتمد عليه الدولة في تقويتها، وتعتمد عليه المؤسسات في تحقيق الأرباح، ويعتمد عليه تحسين معيشة الشعب[3]. وفيما يتعلّق بتكنولوجيا الفضاء، فقد أسقطت الصين قمراً صناعياً بتكنولوجيا فضائية متقدمة في العام 2007[4].

كما نجحت الصين في إطلاق الأقمار الصناعية المعروفة باسم (تشانغ رقم 1) و (تشانغ رقم 2)، وأصبحت الدولة الخامسة عالمياً في هذا المجال، وتوصلت الى صناعة غواصة (جياو لونغ) المأهولة التي سجلت رقمًا قياسيًا عالميًا بقدرتها على الغوص بعمق 3700 م تحت سطح الماء، لتحتل المرتبة الخامسة أيضاً في هذا المجال[5].

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 192.

(2) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 116.

(3) لا مؤلف (هيئة تحرير الكتاب)، **شي جين بينغ حول الحكم والإدارة**، مرجع سابق، ص 296.

(4) وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هدسون وآخرون، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، مرجع سابق، ص 227.

(5) مقالة خاصة: أرقام توضح قوى الصين العلمية والتكنولوجية، تاريخ الدخول: 17-02-2020 .
http://arabic.people.com.cn/31657/7304695.html

فالصين تعمل على وصول أول رائد فضاء صيني الى سطح القمر بحلول عام 2020[1]، وتعمل أيضاً على هدف إرسال مركبة فضائية مع رواد فضاء بحلول عام 2025[2].

وعملاً بنظام الملاحة بالأقمار الصناعية، فقد أطلقت قمرًا صناعياً من طراز (بي دي أس – 3) في 5 نوفمبر 2017[3].

- تُعد الصين من الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا الحيوية، فأن للصين أكثر من 50,000 عالم ازدادوا في العشرين عاماً الأخيرة يعملون في مجال صناعة التكنولوجيا الحيوية وينضمّ إليهم 4,500 باحث جديد كل عام[4].وفي تقرير صادرٍ في سبتمبر 2002 من السفارة الأمريكية في بكين يقول: "لقد أصبحت لدى الصينيين القدرة على النمو بسرعة كبيرة في أبحاث الخلايا الجذعية ولديهم كمية كبيرة من الأجنّة البشرية المستنسخة لأغراض الإختبار للأبحاث العلمية". وقد تنبأت مجلة (ويرد) الأمريكية في عددها الصادر في يناير 2003 بأن الصين ستكون القوة العظمى والأولى في الإستنساخ[5].
- تعتبر تايوان دولة إنتاج تقنيات عالية وليست مجرّد سوق تجاري، وتُعد تايوان واحدة من أكبر مصنعي الكمبيوتر واللابتوب في العالم. وقد ساهمت الولايات المتحدة في الصعود التايواني بشكلٍ كبير عن طريق التعاون بين المؤسسات الأمريكية وتايوان في الإنتاج، وأصبح المحور الثلاثي للتفوّق التكنولوجي: (أمريكا – تايوان – الصين). ويقول (باري نوتون) من جامعة كاليفورنيا: "إن تايوان هي الوسيط الرئيس بين الولايات المتحدة والصين في صناعة التكنولوجيا الفائقة"[6].
- تمتلك الصين أسرع حاسوب عملاق في العالم، قادر على إجراء أكثر من (2,5) تريليون عملية حسابية في الثانية، وقد إحتلّ حاسوب (Tianhe–1A) رأس قائمة أسرع الحواسيب في العالم بعد ان أزاح من الموقع الكمبيوتر الأمريكي من نوع (XTV Jaguar) [7]. ويقول جورج

(1) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 135.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 185.

(3) لا مؤلف، الصين تحقق رقماً قياسياً عالمياً في نشر نظام عالمي للملاحة بالأقمار الصناعية، "الصين بعيون عربية"، 16 ديسمبر 2019، تاريخ الدخول: 17-02-2020، http://www.chinainarabic.org/?p=49595

(4) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 120.

(5) المرجع نفسه، ص 121-122.

(6) المرجع نفسه، ص 126-127.

(7) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 194.

وانج مدير مركز تنمية الأبحاث لشركة IBM في الصين: "لن يستغرق الأمر الكثير من الوقت حتى تصبح الصين أحد اللاعبين في صناعة تكنولوجيا المعلومات"[1].

- تُعد الصين إحدى أهم الدول الرائدة في مجال حرب الفضاء الإلكترونية، وذلك بقدرتها على إختراق أنظمة الطرف الآخر، وتثبيت وإثارة الإضطرابات في عملية صناعة القرار، واستعمال ونقل المعلومات، فضلاً عن قدرتها على إتخاذ إجراءات عند تعرّضها للعدوان لصدّ الهجمة أو تخفيف آثارها[2].

فقد عملت الصين على تطوير عدة أنواع من الأقمار الصناعية ذات الأغراض العسكرية، بما فيها أنظمة الإستخبارات والمراقبة والإستطلاع وأنظمة التموضع والتوقيت والملاحة والإتصالات، كما تسعى الى تطوير البنى التحتية على الأرض وقدرات إطلاق المركبات الفضائية. علاوة على ذلك، فهي تعمل على تطوير قدراتها في مهاجمة الأقمار الصناعية في المدار الأرضي الجغرافي المتزامن، بالإضافة الى تطوير الأسلحة ذات الطاقة الموجهة وأجهزة التشويش على الأقمار الصناعية، إضافة الى تقنية الذراع الروبوتي الفضائي الذي يمكن أن يكون له تطبيقات عسكرية[3].

إن الصين بإعتبارها أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن، وبالرغم من فترة الإنحطاط التي عانت منها خلال عقود، إستطاعت أن تنهض بنفسها من خلال المقومات التي تمتلكها والتي عملت على تطويرها حيث بات صعودها يشبه الى حد بعيد قصة نجاح مثيرة للإعجاب.

وإذا كانت هذه المقومات المذكورة فيما سبق قد أعطت الصين دوراً هامّا في الساحة الدولية، فإن لسياستها الخارجية السلمية دوراً محورياً في النظام الدولي، وهذا ما سيتمّ وصفه في الفصل الثاني.

---

(1) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 130.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 195.

(3) مايكل إس تشايس، آرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء "الردع الإستراتيجي المتكامل"، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا–كاليفورنيا، 2016، ص 43-44.

الفصل الثاني: مكانة الصين في النظام الدولي

أضفت سياسة الإصلاح والإنفتاح عام 1978 تحوّلاً جذرياً في سياسة الصين الخارجية، وقد تزامن هذا التحوّل مع تسارع في النموّ الصيني وأيضاً مع تحوّل في هيكل النظام الدولي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي عام 1991، وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية وما أعقبه من خللٍ في ميزان القوى. فتجنّباً منها لكيلا تقع في مصيدة التنظير الأمريكي وإعتبارها خطراً صاعداً على المسرح الدولي أو أن تحلّ محلّ الإتحاد السوفياتي وتستنزف طاقاتها السياسية والإقتصادية والعسكرية، تبنّت الصين سياسة الصعود السلمي رسمياً عام 2005 ضمن إطار الدبلوماسية الأمنية الجديدة، تأكيدًا وتطميناً منها على أن صعودها على الساحة الدولية كلاعب أساسي لن يهدّد أمن وهيكلية النظام الدولي كما كان يحصل عادةً مع بروز أو صعود قوى جديدة.

وضمن هذا التوجّه، وإرتباط السياسة الخارجية لأي دولة بالعلاقات الدولية، فقد كان هناك العديد من نظريات العلاقات الدولية التي حاولت تفسير التطور في السياسة الخارجية الصينية وتبنّيها لإستراتيجية الصعود السلمي. وتعتبر مبادرة الحزام والطريق أو طريق الحرير الجديد وجهاً أو مرآةً لهذا الصعود السلمي.

في هذا الإطار، يتناول المبحث الأول تطوّر وتحوّل صناعة السياسة الخارجية الصينية وأهمية ذلك في تحقيق صعودها السلمي وفي إكتسابها مكانة مرموقة في النظام الدولي، أما المبحث الثاني فيتناول إستراتيجية الصين للتحوّل إلى قوّة عظمى عبر تفعيل صعودها السلمي وتحالفاتها الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: تطور وتحول صناعة السياسة الخارجية الصينية

لقد قسّمنا هذا المبحث الى المطلبين التاليين: نتناول في المطلب الأول المقوم السياسي للصين، أمّا المطلب الثاني، فسوف نتحدّث فيه عن تطور السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: المقوم السياسي

إحدى العوامل المحدّدة للسياسة الخارجية للصين هي العامل السياسي أو المقوّم السياسي ورغبة الدولة في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

يُعدّ المقوم السياسي من المقومات الأساسية التي ترتكز عليها الدول، من خلال التفاعل مع محيطها الخارجي وبناء العلاقات والصدقات على المستوى الإقليمي والدولي وتحقيق تطورها في كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية[1].

ويعتبر النظام السياسي من المقومات السياسية للدولة. ويقصد بالنظام السياسي الصيني مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح والأعراف المطبقة، التي تحدّد سلطة الدولة ونظام الحكومة والعلاقة بين الدولة والمجتمع[2].

---

(1) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 153.
(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 42–43.

كما لعملية صنع القرار دوراً أساسياً في المقوم السياسي للدولة، حيث تشعبت الجهات المعنية بصنع القرار، فضلاً عن الإبتعاد التدريجي عن المركزية المطلقة والإقتراب نحو الصيغة المؤسساتية في صنع القرار. وبالرغم من ذلك ما زال الحزب الشيوعي الصيني يهيمن بشكل واضح على عملية صنع القرار، وهو بالمقابل شهد عملية تطوير وتحديث، حيث خرجت عملية صنع القرار من السيطرة الفردية للزعيم الأوحد وانتقلت الى يد قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي(1).

يعتبر الحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس في مدينة شنغهاي عام 1921 الحزب الحاكم والممثل لمصالح الشعب الصيني كله والنواة القيادية للإشتراكية الصينية. وقد حكم الحزب منذ العام 1949، ويتألف المكتب السياسي للحزب من ثلاثة أجهزة رئيسية وهي: لجنة الشؤون العسكرية التي تسيطر على القوات المسلحة، ومجلس نواب الشعب أو البرلمان، ومجلس الدولة، الذراع الإداري للحكومة(2). فبحسب إحصاءات عام 2009، يبلغ عدد أعضاء الحزب 84 مليوناً، وهذا ما يجعله أكبر حزب سياسي في العالم(3).

فهذا الحزب هو الهيكل السياسي الأساسي للنظام القائم، فيجب العمل على تطويره وإصلاحه للوصول الى سياسة إصلاح ناجعة وناجحة.

كما أسس هذا الحزب مدارس حزبية في كل المقاطعات والمدن من أجل تأهيل وتدريب كوادره من وزراء وحكام مقاطعات ومدراء وقادة جيش. حيث يرى هذا الحزب بأن على أعضائه وقياداته أن يكونوا على إطلاع ومعرفة بكل الإنجازات المعاصرة في العالم. كما أن حثّه على تنظيم الأعمال الاجتماعية عزّز مصداقيته أمام الناس بالإضافة الى الإحترام والتقدير من قبلهم. كذلك الحزب يولي التربية العقائدية لأعضائه أهمية مطلقة، فيعتبر أن الوحدة الفكرية للحزب وتحصين وعي الشعب، هي الدعامة الأساسية لتأمين الاستقرار في المجتمع. فهو يهيمن بشكل مطلق على أجهزة الإعلام والثقافة الصينية حيث أن جميع المسؤولين عن إدارات المؤسسات الإعلامية والثقافية هم حصراً أعضاء في الحزب. علاوة على ذلك، يحدد الحزب السياسة العامة والبرامج المرحلية لأجهزة الإعلام والثقافة والدعاية في الصين(4).

أن بقاء النظام السياسي الصيني مرهوناً بيد الشعب تماشياً مع قول صيني مأثور وهو (أن الناس هم مثل المياه، والحاكم هو سفينة في تلك المياه، فالمياه يمكن أن تحمل السفينة، والمياه يمكن أن تقلب

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 145-146.

(2) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 153.

(3) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية: أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والإنفتاح (1990-2015)**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2016، ص67.

(4) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 182-187.

السفينة). وقد تأثر النظام السياسي للصين بالثقافة الكونفوشيوسية والتي ركزت على ثلاثة أبعاد أساسية:

- عدّ إطاعة السلطان أمراً أخلاقياً والقانون أداة التطور.
- عدّ النسق الاجتماعي أكثر ضرورة من النزعة الفردية.
- المرونة وقبول المذهب البراغماتي في التعامل مع معطيات الواقع.

كما أن النظام القانوني الصيني أكّد على ثلاث سمات هي:

- أولوية النظام على الحرية.
- أولوية الواجب على الحق.
- أولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

وقد برّر الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) طبيعة النظام السياسي الصيني على أن الصين هي دولة كبيرة وهي تقريباً في حجم قارة، وعدد سكانها يتجاوز المليار نسمة وهي تتكون من أعراق وأقليات مختلفة ومتعددة وديانات ولغات متنوعة، لذا لا بدّ من أن توحّدها سلطة مركزية قوية، وإلّا داهمها عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي[1].

بالرغم من أن الصين تقوم على برنامج الحزب الواحد، إذ هذا لا يمنع من تداول للسلطة وحيث أن القومية الصينية أصبحت بمثابة وحدة العيش المشترك والعنصر الأساس الذي يستمد النظام السياسي منه شرعيته[2]. وأهم الأجهزة التي تُعنى بعلاقات الصين الخارجية هي المكتب السياسي واللجنة الدائمة للمكتب السياسي، حيث يبلغ عدد أعضاء المكتب 24 عضواً ولكن السلطة الحقيقية هي بيد اللجنة الدائمة المكونة من تسعة أعضاء وهي تعمل كمجلس وزراء مصغّر وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذاً[3].

وتهدف سياسة الصين الخارجية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وخلق بيئة أمنية وآمنة، وتسعى لتطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على المبادئ التالية[4]:

- التعايش السلمي.
- إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- عدم الإعتداء على سيادة الدول.

---

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 45-47.
(2) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 154.
(3) المرجع نفسه، ص 156.
(4)المرجع نفسه، ص 156.

- التعامل مع الآخرين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.
- تقوية التضامن مع الدول النامية، وتقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة.

كما تهدف الصين من خلال سياستها الخارجية الى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، فهي من خلال سياستها السلمية المستقلة وتطمح في بناء علاقات مستقرة مع معظم دول العالم لتتمكن من تصدير بضائعها إلى أسواق العالم مقابل استيرادها مواد أولية ضرورية لاستدامة نموها الصناعي والاقتصادي.

كما تهتم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول النامية التي لها معانات تاريخية مشتركة وكذلك لها أهداف مشتركة لصيانة استقلالها وتحقيق تنميتها الإقتصادية، كما إنها تهتم بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو إلى تجاوز اختلاف النظم الاجتماعية والإيديولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والإحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون المشترك.

تبذل الصين المزيد من الجهود في إطار التعاون مع المجتمع الدولي في الحرب ضد الارهاب والذي يهدد السلم والامن الدوليين وتشير الى جوهر مكافحة الإرهاب بالحفاظ على السلام والأمن للبشرية[(1)].
كما عملت الصين على المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور أساسي في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها[(2)].

فبعد إبراز أهمية المقوم السياسي وتحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية للصين، لا بدّ من إلقاء الضوء على تطور السياسة الخارجية الصينية وفقاً لتأثير كاريزما القيادة الصينية في عملية صنع القرار.

المطلب الثاني: تطور السياسة الخارجية الصينية

في عهد (ماو تسي تونغ) الذي يُعدّ الأب الروحي "الأب الاله" للصين الحديثة، حيث تبنت الصين سياسة إنعزالية على الذات بحيث لا تبني علاقات مع دول تتبنى أيديولوجية مختلفة عنها، كما أنها سعت الى توطيد علاقاتها مع الدول النامية وترى في الدول الكبرى محطّ إستغلال للدول النامية حيث

(1) باهر مردان، السياسة الخارجية الصينية، أكاديميا، الصين، بكين 2015، ص 3. تاريخ الدخول: 08-08-2019، https://www.immig-us.com/best-universities-in-china-2019

(2) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 158.

يجب على هذه الأخيرة التوحد لمواجهة إستغلال القوى الكبرى. فكانت عملية صنع القرار مرتبطة بشخصية الزعيم الفرد صاحب القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة[1].

بعدها (حكم دينغ شياو بينغ)، الأب الروحي للقيادات الجديدة، حيث وطدت الصين علاقاتها بالمجتمع الدولي وإتجهت الى الإنفتاح على الأسواق العالمية والإستفادة من التكنولوجيا العالمية، وفتح الأبواب للإستثمارات والتجارة واعتماد الإشتراكية ذات الخصائص الصينية من خلال إقتصاد السوق. فقد كانت السياسة الخارجية الصينية تسعى الى تحقيق مكاسب إقتصادية دون التدخل في القضايا السياسية العالمية[2]. فعملية إتخاذ القرار أصبحت جماعية، وتمّ إعتماد سياسة النفعية البراغماتية والإبتعاد عن قيود الأيديولوجية الجامدة للشيوعية[3].

واستمرت هذه العقيدة مع كلّ من (جيانغ زيمين) و(هو جينتاو)، وأصبحت عملية إتخاذ قرارات السياسة الخارجية تتميز بالمؤسسية واللامركزية، ولم تعد تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة[4].

فقد تخلت الصين منذ سياسة الإصلاح والإنفتاح عن شعارات النضال ضد الإمبريالية والعداء للصهيونية والرجعية. فقد سعت الى إقامة علاقات جيدة مع جميع الدول، ومهادنة الغرب والحد من سياسة إحتواء الصين وتهديدها عسكريا من قبل الولايات المتحدة، والى مدّ شبكة من الصداقة والتعاون في جميع المجالات مع دول الجوار [5].

فضلاً عن ذلك، فقد توجت الصين سياستها السلمية بإصدار الكتاب الأبيض والذي يؤكد بأن الصين سوف تنمّي نفسها بهدف السلام للعالم وتحقيق العيش المشترك والمصالح المشتركة، وليس لتحقيق الهيمنة والإنفراد. فتنمية الصين ستكون بالإعتماد على الذات وليس عبر الإستعمار الخارجي ونهب موارد الآخرين[6].

فكل ذلك يفسّر مظاهر القوة الناعمة التي إستخدمتها الصين في سياستها الخارجية. وقد عرّف المفكر الأمريكي (جوزف ناي) القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة في الحصول على المنافع أو تحقيق المصالح

---

(1) عدنان حميد، "السياسة الخارجية الصينية في فترة كل من "ماوتسي تونغ ودينج تشاو بنج: دراسة مقارنة"، مجلة تكريت للعلوم السياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، السنة الثانية، العدد 4، المجلد 2، كانون الأول 2015، ص 57.

(2) لبنى علي، **إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية**"، مرجع سابق، ص 113.

(3) عدنان حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة كل من "ماوتسي تونغ ودينج تشاو بنج: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 70.

(4) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 232.

(5) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 114-115.

(6) المرجع نفسه، ص 176.

دون اللجوء الى مكونات القوة الأخرى كالقوة العسكرية أو التهديد المباشر، فضلاً عن إستخدام أساليب الإقناع والإغراء بدلاً من الإكراه والقهر لتحقيق الأهداف المرجوة. ووفقاً لجوزيف ناي، فإن كل دولة تحتوي على عناصر أساسية تمثل مصادر رئيسية للقوة الناعمة وهي:

- الثقافة.
- القيم السياسية للبلاد (الديمقراطية، تحقيق السلام والتعاون مع المنظمات الدولية، الدفاع عن حقوق الإنسان، ... الخ).
- السياسات الحكومية والسياسة الخارجية (الحكم الرشيد، طبيعة النظام السياسي، التفاعل الدولي النشيط، مراكز البحوث والدراسات، وسائل الإعلام والدعاية، الماركة الوطنية، ... الخ) [1].

كما دخلت القوة الناعمة في إطار الدبلوماسية العامة والتي عرّفها (إدموند غولين) عميد كلية الحقوق والدبلوماسية في جامعة تافتس الأمريكية بأنها عملية إقناع الناس في البلدان المستهدفة للسعي الى تغيير سياسات حكوماتهم الداخلية والخارجية، من أجل خلق بيئة إبداعية لإنشاء جمهور يدافع عن أهداف السياسة الخارجية والمصالح الوطنية) [2].

فبعكس الدبلوماسية العامة التقليدية التي كانت أنشطتها تتمّ فقط عن طريق البرامج الإذاعية والأقمار الصناعية والهاتف الثابت، لتحل محلّها وسائل الإعلام الجديدة وشبكات الإنترنت والتي تمثل أوجه الدبلوماسية العامة الجديدة بالإضافة الى بروز جهات فاعلة خارج إطار الدولة كمنظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، جماعات الضغط ودورها في خلق الرأي العام العالمي. أي أن التغييرات التكنولوجية أدت الى إحداث تطور كبير في أنشطة الدبلوماسية العامة الجديدة وطرق إستخدامها[3].

فالصين التي عمدت الى غلق أبوابها كمجتمع لسنوات، إلا أنها بعد ذلك مع تزايد دورها الاقتصادي العالمي، إتجهت لإعادة بناء خيارها الدبلوماسي الخارجي بما يحقق متطلبات هذا الدور على مستوى الأسواق والإستثمارات ومصادر الطاقة، وكذلك بما يبعد عنها تهمة السلبية والإنطواء على الذات[4].

ويمكن تصنيف الأهداف الرئيسية لأنشطة الدبلوماسية العامة الصينية الى أربعة أقسام رئيسية[5]:

- توفير مستقبل أفضل لمواطنيها، لضمان فهم دقيق للنظم السياسية والسياسات العامة.

(1) فراس أحمد، "الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية"، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ص 4، تاريخ الدخول: 19-03-2020، https://portal.arid.my/Publications/a5ad41bb-15e7-4b.pdf .

(2) المرجع نفسه، ص 6.

(3) المرجع نفسه، ص 7.

(4) المرجع نفسه، ص 16.

(5) المرجع نفسه، ص 17.

- الظهور كشريك إقتصادي عالمي موثوق به يمكن أن يتحمل المسؤولية بدلاً من الخشية من ذلك.
- المشاركة النشطة الى جانب المجتمع الدولي في مجال حفظ السلام العالمي.
- ضمان إحترام تاريخها الطويل وثقافتها الكونفوشيوسية القديمة.

ووفقاً لجوزيف ناي، إن الصين من أجل أن تحقق أهداف دبلوماسيتها العامة، يجب أن تعتمد على مصادر قوتها الناعمة والتي تتمثل بالإجماع الوطني الصيني والتنمية السياسية والطابع السلمي لسياستها الخارجية والحضارة الصينية. فضلاً عن الإستثمارات الضخمة في مختلف بلدان العالم والمساعدات الإنسانية ودعم جهود الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والإغاثية بالإضافة الى مشاركتها الفعالة في المنظمات الإقليمية، وتطبيقها لسياسات حسن الجوار [(1)].

المبحث الثاني: إستراتيجية الصين للتحول لقوة عظمى

لقد قسّمنا هذا المبحث الى مطلبين: المطلب الأول بعنوان الدبلوماسية الأمنية الجديدة وإستراتيجية الصعود السلمي. أمّا المطلب الثاني بعنوان مبادرة الحزام والطريق.

المطلب الأول: الدبلوماسية الأمنية الجديدة وإستراتيجية الصعود السلمي

من أجل تبوّؤ منزلة أو مكانة الدول الكبرى، تسعى الصين لإقامة بيئة إقليمية وعالمية هادئة عبر تعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية وتحالفاتها الدولية وفضّ النزاعات والخلافات سلميًّا، والمحافظة على علاقات جيدة مع جميع الدول الكبرى.

01- الدبلوماسية الأمنية الجديدة ومبدأ الصعود السلمي

منذ أواسط التسعينات، تغيرت الدبلوماسية الأمنية الدولية والإقليمية للصين بشكل دراماتيكي. وتسعى الصين الى موقع لها في قضايا أمنية إقليمية ودولية. من خلال سياستها البراغماتية، والسطوة الاقتصادية المتنامية، والدبلوماسية المطردة الرشاقة، تمكنت الصين من إقامة علاقات مثمرة ومتنامية الصلابة عبر آسيا والعالم، بما في ذلك شراكات جديدة في جنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، وأوروبا، وأفريقيا، وامريكا الجنوبية[(2)]. وتعود جذور الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين في الحكم الإستراتيجي الى عهد دينغ شياو بينغ الذي أكّد بأن العالم ينحو أكثر فأكثر نحو السلام والتطور، وأن إمكانية إندلاع حرب عالمية بعيدة، وأنه يمكن للصين أن تنتظر قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل

---

(1) فراس أحمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، مرجع سابق، ص 17-18.

(2) بايتس غيل، **النجم الصاعد (الصين: دبيلوماسية أمنية جديدة)**، ترجمة: دلال أبو حيدر، لا طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت 2009، ص 13.

على نمّوها الداخلي الملحّ جدّاً[1].ويعتمد المفهوم الأمني الجديد على إقامة علاقة من الإحترام والودّ المتبادلين بين الدول، ليس فقط على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وإنما أيضاً على أساس النمو الاقتصادي المشترك؛ والحل السلمي للنزاعات؛ والحوارات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف؛ والى إقامة نظام سياسي وإقتصادي جديد سلمي، ومستقرّ، وعادل، وحكيم[2].

فالصين تنتهج ديبلوماسية مسالمة تهدف الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، وهي: صيانة السلم العالمي، وضمان أمن الدولة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المشتركة، وتحمل المسؤولية الدولية الحقيقية، فضلاً عن إتباعها إستراتيجية تهدف من خلالها الى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، تسعى من خلالها الى تحقيق التوازن في علاقتها الخارجية مع القوى الكبرى وبلدان العالم الثالث[3]. كما تلتزم الصين بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة دول الجوار حرصاً على إيجاد بيئة محيطة ومتناغمة ومزدهرة وآمنة. فضلاً على أن الصين هي في طليعة الدول المشاركة للتعاون الإقليمي الآسيوي وتلعب دوراً فعّالاً في آليات الحوار في العديد من المنظمات الآسيوية حيث تلتزم الصين بمبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي، وتراعي المصالح والاعتبارات لكل الأطراف وتعمل بأفعال ملموسة على تدعيم التنمية المشتركة للدول الآسيوية. كذلك مشاركتها بشكل فعال في شؤون الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل تحقيق التعاون الدولي الشامل في العديد من القضايا الدولية[4].

02- <u>المنظمات الدولية الإقليمية</u>

1- منظمة الأمم المتحدة (U.N)

الصين هي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وواحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. فهي تتمتع بحق النقض الفيتو (Veto)، كما له ثقل كبير في أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بالإضافة الى العضوية الدائمة في المجلس الاقتصادي والإجتماعي، كذلك هي عضواً فاعلاً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر نزع السلاح. فهي تعمل على إدارة القضايا الدولية وإثبات نفسها كقوة عظمى، بشكل لا يسمح بهيمنة الولايات المتحدة على قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها. ومن القضايا التي كان للصين فيها دورياً ريادياً في الأمم المتحدة نذكر منها: نزع فتيل أزمة كوريا الشمالية النووية، العمل على عدم حصول تايوان على مقعد في الأمم المتحدة

---

(1) بايتس غيل، **النجم الصاعد (الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة)**، مرجع سابق، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 19.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 154.

(4) السلام والتنمية والتعاون... راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، ص 5-7، تاريخ: 09-04-2020.
http://sy.chineseembassy.org/eng/xwfb/P020050831595664539470.pdf

ومنظمة الصحة العالمية وعدم إستقلالها، الإعتراض على عدم حصول اليابان على مقعد دائم في الأمن. كذلك عارضت الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وفيما خص ليبيا، كما تضفي الصين جهوداً حثيثة لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن العمل على تخفيف العقوبات الأمريكية على كل من إيران وكوريا الشمالية[1].

كما يظهر إلحاح الصين على تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة، بحيث تركّز على ثلاث مسائل أساسية، تتمثّل الأولى في ضرورة حماية سيادة الدول بإعتبارها المبدأ الأساسي للنظام الدولي، أما الثانية فتتعلق بإستراتيجية الصينية للتحول الى التعددية القطبية، في حين أن الثالثة تشدّد الصين فيها على ضرورة كل دولة أن تحقق مصالحا الداخلية من دون أي تدخّل خارجي طبقاً للقوانين التنظيمية المنصوص عليها في الأمم المتحدة. فضلاً على دعواتها المتكررة للحفاظ على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإرتقاء بهذه المنظمة لحلّ القضايا الدولية[2].

2- منظمة التجارة العالمية (WTO)

تُعدّ الصين إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إنضمت إليها عام 2001، لتصبح العضو (143) في المنظمة، فقد أدت دوراً مهماً على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث تعاونت مع الدول المتقدمة والمتخلفة صناعياً، وقد انعكست عضويتها في تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات ودون قيودٍ تذكر، كذلك تحقيق فائض إقتصادي مع أغلب الدول الأعضاء، وبالتالي زيادة إنتاجها الإجمالي، وهذا من الناحية الاقتصادية، وأما من الناحية السياسية فقد إنعكس ذلك على سياستها الخارجية وأعطى صورة إيجابية لدى جميع الدول الأعضاء.

3- مجموعة العشرين (G 20)

تُعد الصين من أبرز أعضاء مجموعة العشرين التي تأسست عام 1999، بمبادرة من مجموعة الدول الصناعية، أو ما يعرف بالدول السبع، كرد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في نهاية العقد الأخير من نهاية القرن العشرين، كذلك خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي أضرت بإقتصاديات الدول المتقدمة بشكل كبير وأيضاً بالدول النامية[3].فمجموعة العشرين تمتلك قدرات إقتصادية ومالية مؤثرة من خلال إستحواذها على 90% من الناتج القومي الإجمالي على المستوى العالمي الكلي، كما يمثل أعضاؤها ثلثي سكان العالم، وتقوم بتمثيل هذه البلدان في كل من صندوق

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 157-158.

(2) توفيق حكيمي، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2014-2015)، ص 233-234.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 158-161.

النقد والبنك الدوليين[1].فالصين تؤدي دوراً كبيراً وفعّالاً في مجموعة العشرين، حيث تسعى من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على زيادة الإستثمار العالمي والدفع بالنموّ الاقتصادي للدول النامية ومنحهم أصواتاً أقوى في المنظمات الدولية وضمان تحقيق المساواة بين مختلف الدول في التعاون الاقتصادي العالمي من حيث الحقوق والفرص والقواعد[2].

4- منظمة شانغهاي (SCO)

أنشئت منظمة شنغهاي تحت إشراف كل من الصين وروسيا عام 2001 للتعاون الإقليمي في قارة آسيا، وتتألف منظمة شنغهاي للتعاون حاليا من ثماني دول أعضاء (أوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والهند)، وأربعة دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة (أفغانستان، وإيران، وبيلاروس، ومنغوليا)، وستة "شركاء حوار" (أرمينيا، وأذربيجان، وتركيا، وسريلانكا، وكمبوديا، ونيبال) [3]. وتعتبر الصين عضواً رئيسياً ومؤسساً في هذه المنظمة. فقد هدفت هذه المنظمة الى تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار وحل مشكلة الحدود بين الدول الأعضاء، التعاون في مواجهة الإرهاب والتطرف والحركات الإنفصالية، محاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات، السعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، تسهيل وتطوير التعاون في مختلف المجالات (السياسة، والتجارة، والإقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والنقل، والسياحة، وحماية البيئة)، وتوفير الأمن والإستقرار والسلام بإعتبار أمن أوراسيا ينبع من أمن آسيا الوسطى. وهذه المنظمة لا تقوم فقط على تشكيل وحماية الوضع الإقليمي في آسيا الوسطى، وإنما تعمل على إعادة بناء خارطة العلاقات الدولية، وهي على مقربة أن تصبح كحلف سياسي عسكري الذي يقف في وجه المشروع الأمريكي في شرق ووسط آسيا. وتُعد روسيا والصين اللاعبان الرئيسيان في تحديد ورسم مستقبل هذه المنظمة، خاصة في ظلّ الاستقرار الداخلي لروسيا والنمو الاقتصادي والعسكري والعلمي للصين. فهذه المنظمة تستأثر بما يعادل ربع مخزون الطاقة العالمي، وتضم ما يقارب ربع سكان المعمورة، وتضمّ نصف سكان البشرية، ويصفها بعض الباحثين على أنها أوبيك نووي أو حلف (وارسو) جديد في آسيا الوسطى.

---

(1) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص 66.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 162.

(3) منظمة شنغهاي للتعاون، ص 54، تاريخ الدخول: 12-04-2020.
https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

ويصل إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول المنظمة الى 120 مليار دولار، فضلاً على أنها تضم أربع دول نووية منها إثنتان من الخمس النووية الكبرى في العالم، وهما روسيا والصين، فضلاً عن انضمام كل من الهند وباكستان وإيران الى النادي النووي.

بناء على ما تقدّم، فإن هذه المنظمة تعمل كموازنٍ للقوة الأمريكية وعدم السماح بالتخل في مناطق قريبة من حدود روسيا والصين، وأن هذه المنظمة تؤسس لولادة مثّلت إستراتيجي مضاد للولايات المتحدة ويضمّ كل من روسيا والصين وبدرجة أقل إيران، وهذا ما حذّر منه "بريجينسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج العظمى"، حيث أشار بقيام تحالف أوراسي يضمّ روسيا والصين ويشكل تهديداً للهيمنة الأمريكية عل العالم. كما وأشارت جريدة "The Guardian" البريطانية عام 1999 بأن العالم متجه الى نظام عالمي متعدد الأقطاب عبر منظمة شنغهاي. كما ان التحالف الإستراتيجي الثلاثي في المنظمة هو لمواجهة أو كرد فعل على الجهود الأنجلوساكسونية لإحتواء الصين وعزل روسيا ومحاصرة إيران.

فهذه المنظمة تمتلك كافة مقومات التعاون والتكامل على الصعيد السكاني والإقتصادي والعسكري والطاقوي، مما يؤهلها لتصبح أحد المحاور الاقتصادية والسياسية والمنية المهمة على مستوى العالم[1].

5- منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)

تأسس هذا المنتدى عام 1989، وتعتبر الصين عضواً فاعلاً في هذا المنتدى. يهدف هذا الأخير لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كذلك لمكافحة الإرهاب والحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفعيل أنظمة المراقبة الفاعلة للنقل. وتعتبر (آبيك) منبراً مهما للصين من خلال تعزيز موقعها كقوة إقليمية بإتجاه اليابان، كذلك الإنفتاح إقتصادياً على الغرب والعمل من أجل تحقيق حلم آسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز التنمية السلمية لدول المنطقة[2].

تضم آبيك 21 عضواً وتسهم بقرابة 50% من إنتاج المحلي الإجمالي العالمي، ويشكل السكان 40% من تعداد السكان في العالم ومن التجارة الدولية في عدة مجالات مثل التجارة وحرية الاستثمار، وتسيير الأعمال والأمن الإنساني والتعاون الاقتصادي والتقني بهدف تحقيق النمو المستدام والازدهار في المنطقة[3].

(1) لزهر وناسي، **التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية-الصين-روسيا**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية ودراسات إستراتيجية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013-2014)، ص 196-201.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 164-165.

(3) باهر مردان، علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية، أكاديميا، الصين، بكين 2015. تاريخ الدخول: 12-04-2020. https://www.academia.edu/10754503/

6- منظمة آسيان (ASIAN)

تأسست منظمة آسيان عام 1967 في تايلاند وهي رابطة دول جنوب شرق أسيا، وتضمّ كل من أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وكمبوديا، لاوس، وميانامار، والفيتنام، وبروناي. وهي منظمة اقتصادية تضم عشر دول تقع في جنوب شرق آسيا وتعتبر سابع أكبر اقتصاد في العالم ويتوقع مراقبون أن تصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050. وتعتبر كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية شركاء في الحوار[1].

وتهدف مجموعة الآسيان إلى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام، وتهدف كذلك إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[2].

وبدأت العلاقات الصينية مع آسيان عام 1991 وتطورت العلاقات، حيث تم التوقيع على الإعلان المشترك بخصوص الشراكة الإستراتيجية للسلام والإزدهار عام 2003. في المجال السياسي تقوم الصين وآسيان بتنفيذ الإعلان المشترك والتعاون في مسائل الأمن غير التقليدية.

وفي المجال الاقتصادي، تعتبر الصين سوق شاسعة لأعضاء الرابطة، فضلاً عن الإستثمارات الهائلة. وقد بلغ التبادل التجاري بين الصين وآسيان 500 مليار دولار أمريكي عام 2015 ومن المقدر أن يصل الى تريليون دولار أمريكي عام 2020[3].

كما دعت الصين آسيان الى إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الصين وإتحاد دول جنوب شرق آسيا لهدف تأسيس إتحاد شرق آسيوي له عملة واحدة يكتمل إنشاؤه عام 2020[4].

7- مجموعة بريكس (BRICS)

تأسست مجموعة البريكس عام 2009، والتي تضمّ كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا. وكان الدافع الأساسي لتشكيل البريكس كتكتل إقتصادي هو الدفاع عن مصالح الدول المكونة له في إطار إحتواء آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، لكن فيما بعد تبين أنه تحول

---

(1) رابطة دول جنوب شرق آسيا، تاريخ الدخول: 12-04-2020.
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports

(2) براء الغرايبة، رابطة دول "الآسيان" نموذج للتعاون الإقليمي المشترك، ن بوست، (نشر بتاريخ 12-12-2018)، تاريخ الدخول: 12-04-2020. https://www.noonpost.com/content/25931

(3) باهر مردان، علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية، مرجع سابق. https://www.academia.edu/10754503/

(4) مارك ليونارد، **فيمَ تفكر الصين؟**، ترجمة: هبة عكام، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2010، ص 148.

الى تجمع سياسي وإقتصادي عالمي يسعى الى بلورة "رؤية إستراتيجية" لمشاكل النهوض الاقتصادي والنظام المالي العالمي وطرح معايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة والتغيّر المناخي ومكافحة الإرهاب والأمن الغذائي، فضلاً عن سعيه لإصلاح الأمم المتحدة[1].

وتقوم البريكس على مبادئ أساسية، هي[2]:

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف.
- تعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم.
- تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول، ودعم مسارات التنمية الوطنية.

البريكس أتى أيضاً ككيان إقتصادي مضادّ للكيانات الاقتصادية الغربية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتضمّ نظاماً إئتمانياً بنكيّا عالمياً جديداً يقضي على سياسة "القطب الواحد" التي تقوده الولايات المتحدة للسيطرة على مقدرات العالم وإستغلاله إقتصادياً، عبر توجيه السياسات الاقتصادية وفرض قيود تتحكم في الدول النامية وبلدان العالم الثالث[3].

كما تسعى للحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي الى جانب مجموعة الدول العشرين، والصناديق المالية الدولية الكبرى، والعمل على إصلاح كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[4].

والهدف الرئيسي لـ بريكس هو خلق نظام عالمي جديد للعملة الإحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس، وتطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من أجل تحسين الاستقرار والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية[5].

وتستأثر بريكس بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمي، وأكثر من 16% من التجارة العالمية، وحوالي 30% من مساحة اليابسة، و44% من عدد سكان العالم، وأكثر من 40% من الإنتاج العالمي للطاقة[1].ويتوقع أن تزيد من حصتها فيه لتصل في 2040 إلى حوالي 50%[2].

---

(1) صلاح الدين أحمد، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية JCES)، العدد 4، 2019، ص147-148، تاريخ الدخول: 13-04-2020
https://jces.journals.ekb.eg/article_69167_a99883e9ac0608734aa8c0853815cc6e.pdf

(2) تكتّل "بريكس" وإرساء نظام عالمي جديد، تاريخ الدخول: 14-04-2020 .
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/599/

(3) محمد براهمي وصليحة كشرود، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس Brics**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015-2016)، ص81.

(4) صلاح الدين أحمد، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، مرجع سابق، ص151.

(5) محمد براهمي وصليحة كشرود، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس**، مرجع سابق، ص 82.

ويبلغ رأسمال مجموعة بريكس ما يقارب 200 مليار دولار أمريكي، مقسمة الى 100 مليار دولار كرأسمال بنك بريكس الدولي للتنمية الذي أنشئ عام 2015، إضافة الى 100 مليار دولار أخرى لصندوق الإحتياطي النقدي[3].

فصعود دول مجموعة بريكس لا يُعبّر عن "إنتقام الجنوب" أو عن "عدالة الفقراء"، بل عن صيغة جديدة للرأسمالية، تتميّز بتعدد مراكز السلطة فيها (الولايات المتحدة، ودول البريكس، والإتحاد الأوروبي)؛ ويدلّ على حقبة جديدة من "تعددية الأقوياء" أو تعددية الأقطاب[4].

وتماشياً مع الإستراتيجية الكبرى لدينغ شياو بينغ ومفهوم الأمن الجديد للصين، ساد الحديث بين القادة والإستراتيجيين الصينيين عن "الصعود السلمي للصين". وهذه العبارة أصبحت إستراتيجية رئيسية للصين وارتبطت بشكل كبير بأحد كبار مستشاري القيادة الصينية "زينغ بيجيان" Zheng Bijian الذي نشر مقالة في مجلة Foreign Affairs عام 2005 يؤكد فيها هذه المقاربة السلمية كسياسة خارجية رئيسية وغالبة في دوائر القيادة الصينية. أما الرئيس الصيني Hu Jintao إستخدم عبارة "التنمية السلمية للصين" بدلاً من الصعود السلمي للصين لكنها تجسّد المفهوم نفسه[5]

ويمثّل الصعود السلمي إستراتيجية نهضة إقتصادية وسياسية محلية، وإقليمية وعالمية للصين، للتعامل مع الصراع على المصالح الإستراتيجية مع القوى الكبرى الأخرى، والقوى المهيمنة، وكسب ثقة الدول الصغرى[6].

وتستهدف هذه الإستراتيجية إعطاء صورة إيجابية عن الصين للعالم، حيث أن صعودها لن يشكل أي تهديد للإستقرار في العالم، وبالتالي طمأنة جيرانها بحسن نيتها عبر سياسة حسن الجوار التي انتهجتها[7]. ويتوضح ذلك من خلال تجمّع دول آسيان وشنغهاي، حيث من شأن هذه الإستراتيجية أن تعمل على طمأنة الجوار وإقامة شبكة علاقات إقليمية تُدعّم من مصداقية هذا الصعود السلمي،

---

(1) صلاح الدين أحمد، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، مرجع سابق، ص 152.

(2) علاء أبو فراج، "Brics تمضي دون توقف، (موقع قاسيون)، العدد 940، 18 تشرين الثاني 2019. تاريخ الدخول: 14-04-2020 https://kassioun.org/world-news/item/63373-brics

(3) محمد براهمي وصليحة كشرود، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس**، مرجع سابق، ص 82.

(4) باسكال ريغو، **البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) القوى الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: طوني سعادة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2015، ص 188.

(5) بايتس غيل، **النجم الصاعد**، مرجع سابق، ص 22.

(6) منير مباركية، **استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكية حالتي: روسيا والصين**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 115.

(7) بايتس غيل، **النجم الصاعد**، مرجع سابق، ص 23.

وإعتبار الصين كقوة مسؤولة لديها إدارة وهدف في دعم الاستقرار والأمن في المنطقة والتعاون الإقليمي[1].

فالصعود السلمي للصين لن يكون على غرار ألمانيا واليابان والإتحاد السوفياتي السابق. يتميز هذا المسار الجديد بعلاقة الصين مع عملية العولمة الاقتصادية بدلاً من الانفصال عنها. ويُعرّف "زينغ بيجيان" نهوض السلمي للصين على أنه يعادل تحديث الصين. فعلى عكس القوى الصاعدة في التاريخ، التي كان عليها استخدام العدوان والحرب لتحقيق صعودها، يمكن للصين تأمين رأس المال والتكنولوجيا والموارد اللازمة من خلال الوسائل السلمية لأن الصين تفتح نفسها على السوق العالمية الاقتصادية، وأن تطورها بدوره سيعزز السلام العالمي. وبدلاً من التخلي عن العولمة الاقتصادية، احتضنتها الصين لأن العولمة مكّنت الصين أن تظل سلمية من خلال الحصول على الموارد الدولية اللازمة لدعم حملة التحديث في الصين. بسبب العولمة الاقتصادية، ليست هناك حاجة للصين للاستيلاء على موارد الدول الأخرى عن طريق التوسع الإقليمي والتنافس على المستعمرات.

وخلاصة القول، إن صعود الصين السلمي سيجلب الفرص بدلاً من التهديد للمجتمع الدولي. فأهمية هذا الصعود السلمي تكمن في الرغبة في الحفاظ على السلم والإستقرار في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كذلك الى تبديد المخاوف الأمريكية إزاء صعود الصين كقوة عالمية[2].

كما أن الصين بصعودها السلمي إرتكزت على النهضة الاقتصادية وقد رافقها تحديث عسكري. وبالرغم من نفقات الصين العسكرية إلا أنه لا يدلّ على وجود تهديدات أو فرص خارجية، كما أنها لم تعمل على إثقال كاهلها الاقتصادي بنفقاتها العسكرية على عكس تجربة الإتحاد السوفياتي. فضلاً على أنها أكدت بما جاء في "الكتاب الأبيض" الذي صدر عام 2006 فيما خص الدفاع العسكري، عن رغبتها في بناء جيش قوي وعصري والغرض منه دفاعي وردعي محض، وليس لأهداف إمبريالية أو هجومية. وبالتالي الرغبة في تفادي سياسة الإحتواء الأمريكية ولدحض نظرية التهديد الصيني بإعتبار الصين قوة عدوانية منافسة.

علاوةً على ذلك، ترى الصين نفسها قوة كبرى مسؤولة، حيث قدمت العديد من المساعدات لدول الجوار الإقليمي ورفضت تخفيض قيمة عملتها خلال الأزمة المالية العالمية سنة 1998، ولم تستغل هذه المصائب، بل إنها سعت الى العمل على إستقرار النظام الاقتصادي العالمي. كذلك دورها في

---

(1) علي باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 45

(2) Jianwei Wang, China's Peaceful Rise: A comparative Study, The East Asia Institute (EAI), University of Wisconsin, series 19, May 2009. (Accessed: 10-08-2019), P.3-4. http://www.eai.or.kr/data/bbs/eng_report/2009052017544710.pdf

التعاون الدولي والإقليمي في العديد من القضايا الأمنية حول العمل على مراقبة ونزع السلاح والحدّ من إنتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وأيضاً التعاون فيما يتعلق بقضايا البيئة[1].

فسياسة الصعود السلمي للصين هي الخيار الإستراتيجي الرئيسي، وهذا الصعود ممكن أن يأخذ منحى أكثر تعقيداً من حيث فرض مواجهة بين الصين والولايات المتحدة على مصادر الطاقة، وإمّا أن يكون تجاري مع المحافظة على النظام العالمي القائم دون الدخول في صدام[2].

المطلب الثاني: مبادرة الحزام والطريق

تعتبر مبادرة الحزام والطريق محرّكاً أساسياً للسياسة الخارجية الصينية فضلاً عن أهميتها الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

01- ماهية المبادرة وأهدافها

إن مبادرة الحزام والطريق تقوم على إستراتيجيتين صينيتين، وهما:

- طريق الحرير – الحزام الاقتصادي والتي تهدف الى إحياء حزام إقتصادي أو الممرّ الاقتصادي ويعبّر عنه بالجسر القاري الذي يربط الصين بدول شمال ووسط وجنوب وغرب آسيا وأوروبا أيضاً.
- مبادرة القرن الواحد والعشرين البحرية، وتعتمد هذه المبادرة على موانئ الصين الجنوبية عبر خطٍ يتجه صوب المحيط الهندي وصولاً الى الشرق بإتجاه الخليج العربي والبجر الأحمر وسواحل شرق أفريقيا. وهذا الخط البحري أيضاً يربط موانئ الصين الجنوبية بجنوب المحيط الهادئ. تهدف هذه المبادرة الى تطوير البنى التحتية والتي تشمل شبكات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، عبر ستة طرق تربط الصين بآسيا الوسطى، أوروبا، الهند، جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط[3].

هذه المبادرة تمّ تفعيلها في عهد الرئيس الحالي "شي جين بينغ" عام 2013، والتي تتعلّق بالإستراتيجية الهادفة الى تعزيز وتنمية الاقتصاد الإشتراكي ذو الخصائص الصينية، وإقامة علاقات أوسع وأشمل إقليمياً ودولياً.

---

(1) منير مباركية، **استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكية حالتي: روسيا والصين**، مرجع سابق، ص 116-120.

(2) سيدي حيماد، **السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم**، مرجع سابق، ص 57-58.

(3) رضوان جمّول، **الاقتصاد السياسي للصين الحديثة (قراءة في مبادرة "الحزام والطريق" وآفاقها المستقبلية)**، ط1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان، آب 2016، ص 55.

وهذه المبادرة هي لخدمة البشرية حيث تعمل على تحقيق التنمية البشرية لمعظم دول العالم، من خلال ارتفاع معدلات التجارة العالمية ومعدلات النموّ الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد في العالم الى 70%[1].

أهداف مبادرة الحزام والطريق

لمبادرة الحزام والطريق العديد من الأهداف ذات أبعاد جيوسياسية، إقتصادية، مالية وثقافية وغيرها.

فمن الناحية الثقافية، فهي تعزّز سياسة الربط والتعاون بين الدول، فضلاً عن تعزيز المشاركة والتبادل الثقافي.

ومن الناحية المالية، تعمل هذه المبادرة على تعزيز التكامل المالي من خلال تحسين التعاون المالي والنقدي والحدّ من المخاطر المالية وتعزيز سعر صرف العملة.

وللبعد الاقتصادي حيّزاً مهماً في هذه المبادرة العابرة للقارات. يتحدّد ذلك من حيث تسهيل التجارة والإستثمار والتعاون بين الدول تشجيعاً للتكامل الاقتصادي، فضلاً عن تطوير مرافق الإتصال من خلال إعادة بناء وتطوير الموانئ، إزالة الحدود، وتطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية.

إلى جانب ذلك، فهذه المبادرة تحقق للصين الإستفادة من نموّ التجارة العالمية، فهذا الإزدياد بالتجارة العالمية، سوف يعزّز في حجم الطبقة الوسطى في العديد من دول العالم، وخاصة منطقة أوراسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث للصين بتصريف منتجاتها الى العالم.

وضمن هذا السياق سيؤدي ذلك الى تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) عالمياً وجعلها عملة رئيسية في التبادل التجاري العالمي، وخصوصاً بعد إنضمام عملتها الى سلّة حقوق السحب الخاصة التابعة الى سلّة النقد الدولي الى جانب أربع عملات أخرى.

فضلاً عن ذلك، فهذه المبادرة تسعى الى تطوير الاقتصاد الصيني حيث تهدف الى طرح شعار "صنع في الصين 2025" ممّا يعزّز من القوة الاقتصادية الصينية، وسيسهم ذلك على المدى الطويل بنموّ الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع من الاقتصاد العالمي، بحيث يصبح الاقتصاد الصيني محرّك الاقتصاد العالمي بإعادة المكانة للإقتصادات الكبرى الصاعدة.

بالإضافة الى تعزيز مكانتها الاقتصادية، تسهم هذه المبادرة في تفعيل البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في العديد من الدول، فضلاً أنه سيعزّز مكانة شركات التكنولوجيا والإتصالات الصينية والى زيادة حصّتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية، على سبيل المثال شركة هواوي.

---

(1) زينب عبد الله، "الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية"، منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص 12–13.

وبدوره للبعد الجيوسياسي حصّة الأسد من هذه المبادرة. فهذه الأخيرة تهدف الى تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا "قلب العالم"، لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية جيواستراتيجية كبيرة، حيث توفّر للصين الحماية الأمنية وقوة جغرافية وإقتصادية لما تمتلكه هذه المنطقة من موارد.

كما يُشار أيضاً، الى دور المبادرة في توفير الأمن الخارجي للصين لحماية مشاريعها الضخمة خاصة في المناطق التي تعاني من نزاعات وإضطرابات داخلية؛ وهذا يستدعي توفير قوات عسكرية لحماية المشاريع عبر السفن البحرية الصينية.

واخيراً تأمين واستقرار إمدادات الطاقة، بحيث تحتاج الصين الى 80% من الطاقة، ممّا سيوفّر لها تأمين الطاقة من خطوط عدّة[1].

من هذا المنطلق، تعتبر مبادرة الحزام والطريق إستعراضاً لقدرات الصين على المستوى الدولي، وخصوصاً بعد إنفتاحها على المستويين الإقليمي والدولي وتبنّيها للعديد من المبادئ كإحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمساهمة في حفظ النظام الدولي، وإعتماد مهام الوساطة في العديد من النزاعات الدولية.

فهذه المبادرة تهدف الى تطوير البنى التحتية والتي تشمل شبكات الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، عبر ستة طرق تربط الصين بآسيا الوسطى، أوروبا، الهند، جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وهذه الطرق تربط أكثر من 65 دولة والتي تمثّل بدورها 60% من سكان العالم وتوفّر نحو ثلث إجمالي الناتج العالمي، وبإجمالي إقتصادات تقارب 20 تريليون دولار ما يجعله مشروع القرن الاقتصادي[2].

فمبادرة الحزام والطريق تُعدّ كمشروع إقتصادي وسياسي وإستراتيجي شامل يبرز القوة الاقتصادية الصينية على مستوى العالم فضلاً عن العديد من أهدافها الإستراتيجية.

فهذا المشروع الذي يهدف الى تنشيط التجارة بين الصين والعالم، والى تطوير وإنشاء المئات من المشاريع الاقتصادية، من الطبيعي أن يخلق نفوذاً إستراتيجياً وعسكرياً للصين، الأمر الذي سيؤدي الى تغلغلها وسيطرتها على طرق الملاحة والمناطق الإستراتيجية في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وقد يؤدي الى إنشاء قواعد عسكرية صينية بغية حماية المصالح التجارية والإقتصادية الصينية وخاصة أن للصين قواعد عسكرية في أفريقيا – جيبوتي[3].

---

(1) أميرة حرزلي، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص 78–81.

(2) المرجع نفسه، ص 73.

(3) ميران حسن، "مستقبل مشروع طريق الحزام الصيني في ظل العقبات السياسية والإقتصادية" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص 229.

02-<u>أهمية المبادرة على الشأن الآسيوي والعالمي</u>

بعد عرض الأبعاد الأساسية لمبادرة الحزام والطريق والتي تشكّل إذا أردنا إيجابياتها، وقبل عرض التحديات والعقبات التي تواجه هذه المبادرة، لا بدّ من التطرق الى إبراز أهمية هذه المبادرة على الشأن الأسيوي. فالصين تعي أهمية آسيا في إنجاح هذا المشروع التنموي وأن تنمية الجوار الآسيوي واستقراره الاقتصادي والإجتماعي مرتبط بإستدامة التنمية الصينية الداخلية.

تحتوي أدبيات المبادرة على "رابطة المسؤولية المشتركة"، حيث أن مسؤولية النهوض بآسيا مسؤولية مشتركة بين الجميع في المنطقة، بإعتبار المنطقة الآسيوية واحدة من أكثر القوى المنتجة في العالم والأكثر نموّاً بين القارات. فبحسب الموقع الرسمي الخاص بالمبادرة فإن حجم الصادرات الصينية في آسيا بلغ ما يقارب 35% خلال سنة 2017. ويشير البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، بأن آسيا تحتاج لحوالي 38 مليار دولار قبل سنة 2030 لسدّ العجز في البنى التحتية. لذا أثمرت هذه المبادرة عن العديد من المشاريع الاقتصادية والإستثمارات لتخفيض هذا العجز والدفع بالمنطقة نحو المزيد من الحيوية التجارية والإنتاجية والتنافسية والأهمية الإستراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

ولعلّ إبراز عنصرين أساسيين في مبادرة الحزام والطريق حيث يعكسان جدية هذه المبادرة وهما: صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية.

فالأول أنشئ عام 2014، تبلغ ميزانيته 40 مليار دولار أمريكي و100 مليار يوان صيني، وهدفه العمل على إعطاء ضمانات لإستدامة المشاريع ضمن إطار المبادرة، ولدعم البنيات التحتية في مختلف المجالات، فهو صيني الأصل وآسيوي المقاصد[2].

وفيما خصّ البنك الآسيوي للإستثمار، تأسس عام 2015، وهو مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف، يبلغ رأسمالها 100 مليار دولار أمريكي، الهدف منه تقديم الدعم المالي لتعزيز وتطوير مشاريع البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية. ويتعاون مع جميع بنوك البلدان الإقليمية والنامية والمتقدمة. فهو يمثّل رؤية إستراتيجية إقتصادية صينية من حيث العمل على تعزيز التنمية البشرية المستدامة في مختلف الدول الآسيوية، أيضاً تعزيز التعافي الاقتصادي العالمي وتحقيق التكامل الاقتصادي. وبالرغم من هذا

---

(1)عبد الله عشاش، "أهمية دور مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في القارة الآسيوية" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2019، ص 211-212.

(2) المرجع نفسه، ص 219.

الجانب الإيجابي، فالبعض يرى فيه تحدّياً للمؤسسات المدعومة من الغرب مثل البنك الدولي من حيث توجيه رؤوس الأموال الى الدول الآسيوية[1].

وبالرغم من أهمية هذه المبادرة، إلّا أنّها تواجه بعض التّحديّات تتمثّل بالجهود المبذولة لبناء البنى التحتية بسبب طول المسافات وإختلاف التدابير الوطنية لكل بلد عن الآخر. كما ويعتبر الهاجس الأمني تحديّاً أساسيّاً لهذه المبادرة بسبب التحرّكات والتنظيمات الإرهابية والتي بدورها ستشكّل خطراً على حركات الإستثمارات العابرة للحدود. فضلاً عن توجّس بعض الدول عن نية هذه المبادرة، حيث يرى البعض بأنها إتجاهاً حول تغيير موازين القوى في النظام الاقتصادي العالمي القائم؛ لكن الصين تنفي هذا التوجّس وتؤكّد على مبادئ التعايش السلمي ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن هدف هذه المبادرة هو لتحقيق التعاون الاقتصادي وتكثيفه بمنأى عن التوترات والنزاعات السياسية، بالإضافة الى الشرخ بحجم التبادل التجاري بين الصين وباقي الدول الداخلة في المبادرة، حيث أن حجم الصادرات الصينية سيطغى على نظيرتها في باقي الدول، مما سيزيد العجز التجاري عند هذه الدول. لكن في عام 2017 زاد حجم واردات الصين أكثر من صادراتها، حيث زادت وارداتها نسبة 20% مقارنة بصادراتها التي بلغب ما يقارب 8.5%[2].

1- المشاريع التنافسية لطريق الحرير

لآسيا والمحيط الهادئ أهمية أساسية وإستراتيجية بالنسبة للو.م.أ.، حيث تشهد منطقة المحيط الهادئ العديد من القواعد البحرية الأمريكية، وتعمل بذلك على خلق حصار أمني وإقتصادي لتعيق نموّ الصين من خلال مبادرة طريق الحرير. فقد إنضمّت الو.م.أ. لإتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ مع دول منطقتي المحيط الهادئ وآسيا بإستثناء الصين لتحجيم الدور الاقتصادي للصين والتقليل من نفوذها في هذه المنطقة. وتضمّ هذه الإتفاقية 12 دولة الو.م.أ.، البيرو، تشيلي، كندا، المكسيك، بروناي، اليابان، ماليزيا، سنغافورة، فييتنام، أستراليا ونيوزيلندا. لكن تمّ الانسحاب من هذه الإتفاقية في عهد الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، مما أراح الصين وعزّز نفوذها الإقليمي في آسيا، وخاصة بعد طرح مبادرة الخاصة للتعاون التجاري بين دول آسيا والمحيط وتضمّ 16 دولة دون الو.م.أ. وعلى الرغم من الخطابات المستمرة والعادية للصين أعلن الرئيس الأمريكي الحالي الإنضمام الى منتدى طريق الحرير الجديد عام 2017 من حيث الرغبة في التعاون وتعزيز الروابط التجارية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مع العلم بأن هذه المبادرة سوف تشهد منافسة للسيطرة على الممرات. فمشروع طريق

---

(1) باهر مضخور، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً"، (مجلة دراسات دولية)، العدد 67، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، تشرين الأول 2017، ص 16-19.

(2) عبد الله عشاش، **أهمية دور مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 216-218.

الحرير الجديد فضلاً على أنه يمثل للو.م.أ. مشروعاً تنموياً إقتصادياً، فهو بالنسبة لها أداةً لقلب النظام العالمي وتشكيل هيمنة سياسية عالمية جديدة[1].

وتأتي روسيا في المقام الثاني من خلال " الإتحاد الاقتصادي الأوراسي " الذي أسّس عام 2015 حيث يشمل نفوذه جنوب ووسط آسيا، حيث تشتدّ المنافسة بين الصين وروسيا في هذه المنطقة، وفكرة هذا الإتحاد هي شبيهة بالإتحاد السوفياتي من حيث سعيها الى لملمة نفوذها التاريخي، فضلاً على أن روسيا عمدت الى إنشاء قواعد عسكرية على أراضي الدول المنضمة لهذا الإتحاد والتي تشمل كازاخستان، بيلاروسيا، أرمينيا، قرغيزستان، فييتنام؛ وكل ذلك بهدف ضمان أمنها القومي.

وبالرغم من أن هذا الإتحاد يعبّر عن تضارب وتنافس المصالح والنفوذ في آسيا، إلّا أن ذلك لن ينفي التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين في ظلّ وقوف الصين الى جانب روسيا خلال الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات عليها.

وما يجدر ذكره أيضاً، على الرغم من المشاريع المناهضة لطريق الحرير، إلّا أن لابدّ من التعاون لتحقيق التطور الاقتصادي على الرغم من إختلاف المصالح الإستراتيجية لكل من الصين والو.م.أ. وروسيا[2].

2- <u>التحول من قوة إقليمية الى قوة عالمية</u>

علاوة على ذلك، تمثّل مبادرة الحزام والطريق للصين تطوّراً سياسياً وإقتصادياً، ممّا يسمح لها أن تتخذ دوراً أساسياً وفاعلاً في النظام العالمي بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي والتجاري العالمي. وتدخل هذه المبادرة ضمن إستراتيجية الصعود السلمي للصين التي تعتمد على التنمية الاقتصادية العالمية مع تجنّب أي مواجهة سياسية مع الغرب، كما تسعى لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي بما يحقق مصالحها ويضمن لها دور ريادي عالمي.

أيضاً، فالبعد الإستراتيجي لهذه المبادرة يتّسم في رغبة الصين بتعزيز الاستقرار والثقة السياسية إقليمياً وغربيّاً، والأهمّ من ذلك السعي الحثيث من تغيير النظام العالمي من نظام الأحادية القطبية الى نظام متعدد الأقطاب، وما تحالفاتها السياسية والإقتصادية سوى ردّاً على التفرد الأمريكي بالساحة الدولية.

---

(1) رشا الظريف، **طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية،** (رسالة لنيل دبلوم ماستر بحثي في العلوم السياسية والإدارية)، الجامعة اللبنانية-كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الثاني، 2016-2017، ص 101-108.
(2) المرجع نفسه، ص 111-112.

ومن المتوقّع أن تهيمن الصين على الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050، لتأتي الهند في المرتبة الثانية والو.م.أ. في المترتبة الثالثة[1].

فهذه المبادرة من حيث الجانب الاقتصادي ستمنح الدول المشاركة فيها العديد من الإستثمارات، وإنشاء البنى التحتية وتحقيق النموّ الاقتصادي وغير ذلك من التبادل العلمي والأكاديمي والثقافي. بالإضافة، إلا أن هذا المشروع سيعمل على تطوير أفقر البلدان المشاركة ضمن مبادرة الحزام والطريق، حيث قدّر حسب البنك الآسيوي للإستثمار بأن قارة آسيا تحتاج الى 26 تريليون دولار أي ما يعادل 7،1 بليون دولار سنوياً بحلول العام 2030، حيث أن إدخال القليل من رأس المال في هذه الدول ممكن أن يحدث فارقاً كبيراً في سبل العيش.

ويتساءل الخبير في الشؤون الصينية Scott W. Harold، حول قدرة الصينيين على الإلتزام بالتمويل في حال حصول تباطؤ للنموّ بشكل كبير[2].

فطريق الحرير هو خطة استراتيجية لإظهار الصين كقوة إقليمية تطمح للحصول على نفوذ سياسي على الساحة الدولية. فإنّ ذلك أيضاً يسمح لها بإعادة بلورة وصياغة الإتفاقيات وعقود التعاون المشتركة مع الدول بما يتناسب مع القوانين المحلية والدولية.

فتحالفاتها وإتفاقياتها ومبادراتها العديدة جعلت وجود الصين حاجة للإقتصاد الآسيوي والإقتصاد العالمي. فهي من خلال ذلك تعمل على بناء نظام قائم على التعددية والمشاركة، وان إظهار الصين كقوة إقليمية–آسيوية هو باباً لها للحصول على نفوذ سياسي عالمي. كما ترى الصين أن تدهور التفوق الأمريكي في العالم قد يؤدي الى ازمة عالمية قادرة على تخريب رخاء الصين الاقتصادي خصوصاً في عصر العولمة والإعتماد المتبادل، لذا الصين لم تطلق أية دعوى لقيادة العالم[3].

في المحصّلة، إن دراسة المقومات التي تمتلكها الصين وعرض مسار نهوضها وتمسّك قادتها بضرورة بناء الصين وتطوّرها وتحقيق التنمية الشاملة، كما أن نجاحها في إعتماد سياسة خارجية عبر إستراتيجية الصعود السلمي وتكوين شبكة كبيرة من العلاقات والروابط الدولية والإقليمية شكّل محوراً أساسياً لتحقيق المصلحة القومية والى صعود الصين سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وإحتلالها مكانة دولية مهمة في النظام الدولي.

---

(1) أحمد حسن، "الأهمية الجيواقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي " منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص. 257–261.

(2) Charlie Campbell / Khorgos, “The New Silk Road”, Time, Vol. 190, November 13, 2017, P.27.

(3) رشا الظريف، **طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية**، مرجع سابق، ص 116–124.

القسم الثاني: الصين وإعادة رسم حدود النظام الدولي

إن دراسة النظام الدولي وتحديد طبيعته تعود الى مظاهر العلاقات الدولية التي تجمع الوحدات السياسية الدولية من خلال سلوكياتها وتفاعلاتها فيما بينها. واتّسم النظام الدولي على مدى قرون عديدة بوجود أنظمة عديدة، وأبرز ما اتّسم به هو نظام الأحادية القطبية الذي برز بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وتفرّد الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة الدولية.

ممّا لا شكّ فيه، أن تاريخ العلاقات الدولية قد شهد صعود قوى جديدة وأفول غيرها أو إعادة صعود قوى قديمة. فبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991، هناك العديد من القوى التي سعت إلى أن تلعب أدواراً أكثر فاعلية في النظام الدولي، لكن نجم الصين كان الأكثر بروزاً نتيجة الإمكانات والمقوّمات التي تمتلكها والتي تؤهلّها الى قوة ومكانة لا يستهان بها في النظام السياسي الدولي.

ويتّضح أيضاً، أن صعود الصين كان محور دراسة العديد من الباحثين، منهم من أطلق على القرن الحالي بأنّه القرن الصيني، وبأن الصين ممكن أن تصل الى قيادة العالم، والبعض منهم مازال يرى بأن العصر الأمريكي والهيمنة الأمريكية ما زالا قائمان نظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من تفرّد في القوة على الأصعدة السياسية والعسكرية والإقتصادية. لكن وبالرغم من ذلك، هذا لا ينفي القلق الأمريكي من الخطر الأصفر في ظلّ التنافس بين البلدين وخصوصاً في القارة الآسيوية حيث للولايات المتحدة نفوذاً أساسياً في هذه القارة من خلال تايوان وكوريا الجنوبية واليابان بشكل أساسي، بدورها الصين تسعى بأن يكون لها دوراً حيوياً في إقليمها الآسيوي والتقليل أو الكبح من الهيمنة الامريكية، وهي أمام تحديات كبيرة على الصعيدين الآسيوي والعالمي.

أيضاً، في ظلّ وجود نموذجاً من الصراع والتعاون الحذر بين البلدين، إلّا أن الصين تؤكّد دائماً تسعى الى طمأنة المجتمع الدولي بأن صعودها سلميّاً وتسعى الى بناء نظام عالمي جديد تسوده العدالة والأمن والمساواة، وهذا ما يتجلّى من خلال علاقاتها في البيئتين الإقليمية والدولية.

على ضوء ذلك، في هذا القسم سوف يصار الى تسليط الضوء على تأثير الصعود الصيني على العلاقات الدولية من خلال الفصل الأول بعنوان تأثير الصعود الصيني على العلاقات الدولية، أمّا الفصل الثاني سوف يقف حول مستقبل طبيعة النظام الدولي في ظلّ الصعود الصيني.

الفصل الأول: تأثير الصعود الصيني على العلاقات الدولية

بعد العرض الموسّع لعناصر القوة الصينية في القسم الأول من الدراسة، تبيّن لنا بأن الصين أخذت طريقاً نحو تبوّء مكانة دولية مميزة، حيث تعتبر من أهمّ القوى الصاعدة على الصعيد العالمي وهي الآن مصدر إهتمام للعديد من الأوساط الأكاديمية والباحثين. فقد استطاعت أن تحقق معجزة إقتصادية خلال العقود الماضية وهذا بدوره النموّ الاقتصادي قد أدى الى تطور العديد من العناصر الأخرى من عسكرية وتكنولوجية. ولا يسعنا أن ننسى أن التطور في سياستها الخارجية واعتمادها مبدأ الصعود السلمي قد مكّنها من إقامة شبكة من العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن الواضح، أن الصين عملت على تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والأيديولوجي على المستويين الإقليمي والدولي وخلق نوع من التحول في موازين القوى في النظام الدولي وخصوصاً بعد نقل الاهتمام الإستراتيجي لدى العديد من القوى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة آسيا الباسيفيك، وما تشهده هذه المنطقة من صراع حول الهيمنة والنفوذ بين الصين والولايات المتحدة.

على ضوء ما تقدّم، قسّم هذا الفصل الى مبحثين: المبحث الأول بعنوان العلاقات الصينية على المستويين الإقليمي والدولي، أما المبحث الثاني بعنوان العلاقات الصينية – الأمريكية والمواجهة الهادئة.

المبحث الأول: العلاقات الصينية على المستويين الإقليمي والدولي

سنحاول الوقوف في هذا المبحث على العلاقات الصينية من خلال مطلبين: المطلب الأول سنتناول فيه العلاقات الصينية على المستوى الإقليمي. أمّا في المطلب الثاني سنشير الى العلاقات الصينية على المستوى الدولي.

المطلب الأول: العلاقات الصينية على المستوى الإقليمي

إعتباراً منها بأن آسيا عالمها الحيوي، فقد حرصت الصين على إقامة علاقات تعاونية وبراغماتية مع جوارها ممّا جعلها دولة مركزية على المستوى الإقليمي.

01-العلاقات الصينية – الروسية

شهدت العلاقات الصينية – الروسية عدة تقلبات على مرّ التاريخ، من حالة صداقة وتعاون منذ تأسيس الصين الشعبية عام 1949، الى حالة عداء وصدام في فترة الستينات بسبب النزاع على مناطق حدودية، ثمّ لتعود مجدّداً الح حالة تعاون وتبادل مصالح بعد تفكك الإتحاد السوفياتي والتحرر

من عبء الأيديولوجيا والشيوعية الجامدة[1]. فقد أقامتا "الشراكة الإستراتيجية الشاملة والتعاونية" عام 1996 لتطوير التبادلات الاقتصادية والعسكرية وفي مجال الطاقة والصناعة والبنوك والطيران والتكنولوجيا. وهدفت هذه الشراكة الى إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب، كما وصفت بالنموذج الأمثل للعلاقات بين القوة الكبرى في مدة ما بعد الحرب الباردة. وهذه الشراكة كانت المحفز الرئيسي للرغبة المتبادلة لدى الطرفين في تشكيل جبهة موحدة ضد سياسات الهيمنة الأمريكية من خلال الناتو وأماكن تواجدها في آسيا ومناطق أخرى من العالم. كما وقّع الطرفان عام 1997 على إتفاقية ترسيم الحدود الواقعة الى الغرب من منغوليا، كذلك ترسيم القسم الشرقي من الحدود المشتركة بينهما الممتدة على طول نهر (آمور) [2].

كما وقعتا معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة عام 2001، وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة آنذاك لتدعم "الشراكة الاستراتيجية" بين البلدين والقائمة منذ نهاية التسعينات ولا سيما والدولتان قلقتان من التحوّل في النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة وحلفاؤها الأوروبيين[3].

فعلى المستوى الاقتصادي، شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزة ملحوظة من 10 مليار دولار عام 2001 الى 60 مليار دولار عام 2010، والى 80 مليار دولار أمريكي عام 2011، لتحتل الصين المرتبة الثانية بين شركاء روسيا التجاريين، وذكرت وكالة الأنباء (شينخوا) في تقرير لها أن الأهداف التي حددها البلدان بالنسبة للتجارة الثنائية، هي أن تصل الى 100 مليار دولار أمريكي عام 2015 والى 200 مليار دولار أمريكي عام 2020، كما زادت الإستثمارات الصينية في الاقتصاد الروسي لتصل الى مليار دولا، ومن المتوقع ان تصل الى 12 مليار دولار في السنوات القليلة القادمة[4].

أما على المستوى العسكري، تعتبر الصين السوق الرئيسي للسلاح الروسي، فالعلاقات العسكرية والتعاون الدفاعي هما ركناً مهماً في الشراكة الإستراتيجية بين البلدين. فالصين تستأثر وحدها بما يزيد عن 50% من إجمالي مبيعات الأسلحة الروسية، والتي تُعدّ من أهم مصادر الدخل القومي المهمة في روسيا، إذ قدرت مبيعات الأسلحة الروسية بين عامي 1990–2007 بقيمة 85 مليار دولار، هذا الى

---

(1) لبنى علي، "**إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية**"، مرجع سابق، ص 103.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 210-211.

(3) علي باكير، "العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية"، (مجلة الدفاع الوطني اللبناني)، العدد 56، نيسان 2006، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 212.

جانب العائد من تدريب الضباط الصينيين في المعاهد العسكرية الروسية. بالإضافة الى عمليات تزويد الصين بالتكنولوجيا العسكرية الروسية والتطوير والإنتاج المشترك المرخّص[1].

كذلك تعود أسباب التعاون العسكري بالنسبة للصين هو حاجتها الى تطوير قدراتها العسكري على نحو يضمن لها إنجازاتها الاقتصادية واستثماراتها في الداخل والخارج، ويحقق لها هيبة عسكرية دولية، تعزز من مكانتها الاقتصادية المتنامية وتقوي موقفها التفاوضي في مواجهة منافسيها التجاريين، فضلاً لمواجهة الحركات والنزاعات الإنفصالية وخاصة في إقليم التبت الذي سبق وأعلن إنفصاله وتطبيق حكم ذاتي، كذلك إقليم (تشينغ يانغ) الذي سبق وأعلن هو الآخر إستقلاله عن الصين، وبالتالي حفظ أمن وإستقرار المنطقة الآسيوية وبالتأكيد من كلا الطرفين على عدم التدخل في الشؤون لكلاهما[2].

وتتلاقى مصالح البلدين في مجال الطاقة، إذ تعد الصين روسيا أكبر مصدّر للغاز الطبيعي والنفط، في حين تعدّ الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقاما البلدان بإعلان بيان مشترك صدر في 2009/10/14، لتعزيز التعاون في مجال النفط والغاز والفحم الحجري والطاقة النووية. ويشمل هذا البيان على مدّ خطّ أنابيب نفط من صربيا الى أقسى الشرق الروسي، ويشمل خطاً فرعياً الى شمال شرق الصين، وأيضاً التعاون في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية والأمن النووي، وتحويل التكنولوجيا العسكرية للأغراض المدنية، كذلك وقعت الدولتان أهم الصفقات التجارية بين شركة غازبروم الروسية للغاز، وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية عام 2014، والتي نصت على بيع الغاز الروسي الى الصين لمدة ثلاثين عاماً، وبمعدل 40 مليار متر مكعب سنوياً، وبقيمة إجمالية تقارب 400 مليار دولار أمريكي. وتعتبر هذه الصفقة بالنسبة للبلدين صفقة العصر، وقد تكون مؤشراً مهماً على أن العالم قد أصبح الآن في طريقه الى "حرب باردة جديدة" بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من جهة، وبيت تحالف روسي – صيني صاعد بسرعة على الساحة العالمية من جهة ثانية. كما ان هذه الصفقة ستسمح لروسيا بإستثمار نحو 55 مليار دولار في التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقول شرق سيبيريا لتفي بإلتزاماتها تجاه الصين. فصفقة العصر هي مؤشر واضح نحو تشكيل قطب سياسي إقتصادي عالمي، وتضفي على العلاقات الروسية – الصينية بعداً إستراتيجياً مهماً، ذلك لأنها تربط الاقتصاد الصيني بإمدادات الطاقة الروسية لمدة تمتدّ لأكثر من ثلاثين عاماً[3]. كما نتج عن التقارب والتعاون بين الدولتين تفعيل منظمة شنغهاي التي دعت اليها الصين عام 1996 وتم التوقيع عليها في 15 حزيران 2001 والتي تضمّ فضلاً عن روسيا والصين كلا من كازخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 177.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 212.

(3) المرجع نفسه، ص 213-215.

وطاجيكستان، وحصلت كل من الهند وباكستان وإيران على عضوية مراقب. فمعاهدة "التعاون وحسن الجوار" واتفاقية "شانغهاي" هما ثمرة القضايا الأمنية الجديدة التي سعت اليها كل من الصين وروسيا، من أجل بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين وأعضاء منظمة شنغهاي، والتعهد بعدم التعدي أو مهاجمة أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف أي من هذه الدول. كذلك دعت هذه المنظمة الى محاربة الإرهاب والتطرف الديني والحركات الإنفصالية، واتفقت على أن أمن منطقة آسيا الوسطى يشكل جوهر أوراسيا كلها(1).

فإن تطور العلاقات الروسية – الصينية يعود لعدة عوامل(2):

- إدراك الأهمية الإستراتيجية لكلا الطرفين، والرغبة الروسية في إيجاد نوع من التوازن الإستراتيجي مع حلف شمال الأطلسي الذي يتواجد في كثير من دول شرق آسيا، وممكن أن تدفع المشكلات والحركات الإنفصالية في هذه الدول الى تدخّل مباشر من قبل حلف الناتو بهذه الدول، والى توسيع دائرة تدخلاتها لتشمل اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وربما تايوان، وكل ذلك ممكن أن يضرّ بأمنها القومي.
- مساندة كل من روسيا والصين لشؤونهما الداخلية، حيث أقرت روسيا بأن التبييت وتايوان جزء من الصين، وإقرار الصين بأن الشيشان جزء من روسيا.
- رغبة كل منهما على العمل بعدم إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام الدولي.
- الرغبة الروسية في فتح أسواقها لمبيعاتها العسكرية وحاجة الصين للتقنية العسكرية الروسية.

بالرغم من العوامل الإيجابية بين روسيا والصين، إلّا ان هناك عدة نقاط خلاف بين البلدين:

- تزايد القوة الصينية المتسارع، يشكل تهديداً لروسيا، من حيث الكثافة السكانية الصينية العالية تقابلها كثافة سكانية روسية منخفضة، وهو أمر يؤدي الى ضغوط ديمغرافية من الجانب الصيني بإتجاه مناطق الفراغ السكاني الروسي.
- إن التعاون الهندي – الروسي يشكل تهديداً لمصالح الصين بسبب الخلافات التاريخية بينهما من ناحية، كما أن التعاون الصيني – الباكستاني في ظل التنافس الهندي – الباكستاني قد ينعكس على علاقات القوى المساندة لكل منهما من ناحية ثانية.
- الإرتفاع في مستوى التقنية العسكرية الصينية التي تخطت روسيا، الأمر الذي يدفع الصين بالإعتماد على إنتاجها المحلي أو البحث عن مصادر أخرى.

وفق تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة وتصنيف شركات صينية بين أكبر شركات انتاج الأسلحة في العالم(3).

---

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 178–180.
(2) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 124–125.
(3)الصين تتفوق على روسيا وتصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم، تاريخ الدخول: 21–03–2020.
https://www.academia.edu/10754503/

- إن تنامي النفوذ الصيني في منطقة شرق آسيا خلال العقدين القادمين، سيشكل تهديداً لروسيا، لا سيما مع تنامي التوجه القومي في كلا البلدين[1].

02-<u>العلاقات الصينية – اليابانية</u>

إن تاريخ العلاقات بين هذين البلدين كانت من أبرز ملامح الصراع الدولي في منطقة شرق آسيا. فالصين خاضت حربين ضد اليابان، الأولى كانت في أواخر القرن التاسع عشر، والثانية في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين. فيغلب التوتر على العلاقات بين البلدين، وهناك عدة قضايا شائكة وحساسة لم تحلّ بشكل رسمي بينهما نذكر منها:

- قضية معرفة تاريخ وتداعيات الغزو والإحتلال الياباني للصين خلال الحرب العالمية الثانية.
- قضية تايوان، بحيث أن الصين تعارض بشدة أي علاقات رسمية بين تايوان واليابان، لأنها تعتبر تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، وترفض أية علاقات أو تدخلات يابانية في هذه القضية.
- قضية جزر (سينكاكو) كما يسميها اليابانيون أو (دياويو) كما يطلق عليها الصينيون، إذ تستند الصين الى أدلة تاريخية وقانونية تدعم موقفها من هذه الجزر.
- قضية التعاون الأمني الياباني الأمريكي من خلال مبدأ التعاون الدفاعي الياباني – الأمريكي الموقع عام 1978 وعام 2004 من حيث تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني فيما بينهما، فضلاً عن سياسة الإحتواء التي تتبعها اليابان بإيعاز وتوجيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من توتر العلاقات الصينية اليابانية في مجال السياسة، إلا أنه في المجال الاقتصادي قد سيطرت النزعة البراغماتية الصينية لتشمل أيضاً المجال التكنولوجي والثقافي، لغرض تحقيق أهدافها الإستراتيجية والإرتقاء بمكانتها الدولية[2].

فاليابان تًعدّ عملاقاً إقتصادياً، وتحولت الصين الشريك التجاري الأول لليابان، وأصبحت الصين ثاني أكبر سوق للصادرات اليابانية[3].

فقد أنشأ البلدان المنتدى الاقتصادي الصيني – الياباني وتعززت التبادلات التجارية والتعاون التكنولوجي والتعليمي والثقافي والصحي، فقد بلغت التجارة الثنائية بينهما ما يقارب (207.36) مليار دولار أمريكي عام 2006[4]. كما وصل التبادل التجاري الى (338) مليار دولار في عام 2013،

---

(1) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 126-127.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 215-217.

(3) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 184-185.

(4) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص 93.

وشكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية بواقع (19,7%) من إجمالي الصادرات، كما احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام ذاته بواقع (21,5%)[1]. وقد أوجدت الأزمة المالية العالمية عام 2008 فرصة لتطوير التعاون وتعزيز التعاون المالي الثنائي، حيث بدأت الصين واليابان التداول مباشرة بعمليتهما، متجنبتين استخدام الدولار كعملة وسيطة، وتشير التقديرات الى أن نحو 60% من التجارة بين الصين واليابان يتمّ تسويتها باستخدام الدولار[2].

فقد قامت الدولتان بتطبيع العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما من خلال "معاهدة الصداقة والسلام الصينية – اليابانية" حيث يعزم الطرفان على تطوير علاقات الصداقة والسلام الطويلة المدى، فضلاً عن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية بدلاً من اللجوء الى القوة والتهديد، كذلك استمرار تفعيل التعاون الاقتصادي والثقافي، والأهمّ سعي الطرفان لعدم الهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أو في أية منطقة أخرى؛ ومعارضة أية دولة أو كتلة تنشئ هذا النوع من الهيمنة[3].

وعلى الرغم من ذلك، فهناك مخاوف لدى الطرفين تتّسم بمخاوف الصين بفعل المعاهدة الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة بأن تشترك اليابان مستقبلاً في تطبيق إستراتيجية الإحتواء إزاء الصين بالتعاون مع الولايات المتحدة وقد تعززت هذه المخاوف بالإتفاق الأمني الذي وقّع فيما بينهما عام 1996 ولا سيما أن المحادثات تناولت موضوع مساعدة اليابان على بناء منصات دفاع صاروخي في أراضيها[4]. كما لدى الصين مخاوف من طموحات اليابان السياسية في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وبذلك تكون قوة إقتصادية مهيمنة في آسيا حيث تنافس كقوة إقليمية[5].

أما بالنسبة لليابان فهي لا ترى أن توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة ممكن أن يدفعها الى إحتواء الصين. فاليابان جلّ تركيزها هو حمايتها من تهديدات كوريا الشمالية، فضلاً عن تأمين طرق الملاحة ومحاربة الإرهاب. لكن الصين ترى أنها إشارة الى إحتوائها[6]. كما أن اليابان تتوجه الى زادة قدرتها العسكرية، الذي لاقى إعتراضات دول منطقة شرق آسيا وأهمها الصين[7].

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 218.

(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 185.

(3) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 116-117.

(4) المرجع نفسه، ص 118.

(5) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص 93.

(6) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 183.

(7) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 119.

03- العلاقات الصينية – الكورية

فيما يخص العلاقات الصينية – الكورية الشمالية فهي تتميز بنوع من الخصوصية نظراً للروابط التاريخية والأيديولوجية منذ مرحلة التأسيس. فالصين هي الحليف الأهمّ وربما الأوحد لهذه الدولة في العالم. تعتبر الصين حاليًا المصدر الأساسي والرئيسي لكوريا الشمالية. تصدر من الطاقة حوالي (90%) ومن حاجاتها الإستهلاكية من البضائع حوالي (80%) وقرابة (45%) من الغذاء.

فإهتمام الصين بكوريا الشمالية لا يعود فقط للتاريخ والجغرافيا والأيديولوجيا، إنما هو يرتبط بالأمن القومي الصيني باعتبار كوريا الشمالية تشكل إحتياط عسكري يفصل بينها وبين كوريا الجنوبية حيث يتواجد بها (30) ألف جندي عسكري أمريكي على حدودها مع كوريا الشمالية، مما يتيح للصين تقليص حضورها العسكري على الحدود مع كوريا الجنوبية.

علاوة على ذلك، تخشى الصين من إنهيار نظام كوريا الشمالية، الأمر الذي يؤدي الى نزوح أو تدفق اللاجئين الكوريين الشماليين بإتجاه الحدود الصينية مما يؤدي الى فقدان سيطرة الصين على تدفق مجموع اللاجئين. فهي تستثمر بشكل كبير في كوريا الشمالية حرصاً على عدم إنهيار النظام الكوري الشمالي. فضلاً عن ذلك، أن الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ضروري لبكين لتجنّب تكاليف أي حرب محتملة بين الكوريتين[1].

وعلى الرغم من الدعم الصيني لكوريا الشمالية، إلا أنها صوّتت مع العقوبات الأمريكية على كوريا الشمالية عام 2009 من جهة، ومن جهة ثانية تحاول أن تلعب دور الوسيط الإقليمي في الملف النووي الكوري.

وقد تشكّل القمة الأخيرة بين الرئيسين الأمريكي والكوري الشمالي تغيّرًا جيواستراتيجياً كبيرًا في علاقة الصين بكوريا الشمالية، حيث سينزل الملف النووي الكوري ضمن ترتيب أولويات السياسة الخارجية الصينية إقليميا[2].

كل ذلك يعود لتخوف بكين من تفجير سباق تسلح نووي إقليمي بين الكوريتين وأيضاً بين كوريا الجنوبية واليابان، والذي ممكن أن يقود الى تسلح نووي من قبل تايوان، مما يدفع بهؤلاء الأطراف الى إقامة أنظمة دفاعية صاروخية مشتركة[1].

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 218-219.

(2) أسماء بن مشيرح، "السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية"، منشور في **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)**، إشراف عبلة مزوزي ومحمد بلعيشة، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص 180.

أما بخصوص كوريا الجنوبية، فضلاً عن قلقها في حال إشتداد المنافسة بين الكوريتين في ظلّ إحتمالات تصاعد سباق التسلح النووي فيما بينهما، تخشى الصين من تضرّر علاقاتها التجارية مع الكوريتين. علمًا أن حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية يتخطى بكثير حجم التبادل التجاري مع كوريا الشمالية. فالصين هي الشريك التجاري الأول لكوريا الجنوبية، فضلاً عن ارتفاع حجم الإستثمارات فيما بينهما.

فالعلاقة التي تجمعهما، هي علاقة براغماتية، فكوريا الجنوبية تحتلّ تاسع إقتصاد في العالم، كما أنها أكثر إستقلالية في علاقتها مع الولايات المتحدة من جارتها اليابان من ناحية، ومن ناحية ثانية فهي شبه ضامنة من إنضباط كوريا الشمالية من تهوّراتها النووية بسبب العلاقة الجيدة لهذه الأخيرة بالصين.

بناءً على ما تقدم، أن علاقة الصين الجيدة بالكوريتين هي نفوذ إستراتيجي لها منطقة شمال شرق آسيا، وقد تكون عائقاً في وجه طموحات الولايات المتحدة في المنطقة[2].

04-العلاقة الصينية – التايوانية

بعد أن حلت الصين معظم مشاكلها في إستعادة أراضيها بطرق سلمية وخالية تماماً من العنف كما حدث في مستعمرات هونج كونج وماكاو، تبقى جزيرة تايوان التي تبذل الصين جهوداً لإستعادتها؛ فهي متقدمة إقتصادياً وتقنياً بحيث أنها تمثل نموذجاً مصغّراً عن الصين. وهذه الجزيرة تعتبر من أغنى البلدان الآسيوية. وبالرغم من ذلك، فمن يقيم علاقات دبلوماسية مع بكين لا يتمكن من إقامة علاقة مماثلة مع تايوان، فضلاً، أن الصين سعت الى إبعاد تايوان عن معظم المنظمات الدولية، كما حالت دون حصولها على مقعد في مجلس الأمن، وبذلك أصبحت دولة شبه معزولة دبلوماسياً[3].

لكن كل ذلك لم يمنع من تطوير العلاقات بين الجانبين فضل سياسة الصين البراغماتية. وتجلّى التعاون في مجال التبادل التجاري والإستثمار، حيث قارب حجم التبادل التجاري (76,29) مليار دولار عام 2014[4].

بالإضافة الى ذلك تُعتبر تايوان أول دولة ديمقراطية على الإطلاق في المجتمع الصيني، وديمقراطية ناجحة في هذا المجال[1]. فضلاً عن السياسة المزدوجة التي تتبعها الولايات المتحدة، من ناحية

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 220.

(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 185-187.

(3) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 262-264.

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 223.

تعترف بحق الصين في إعادة أراضيها، ومن ناحية ثانية، تمدّ تايوان بالمساعدة العسكرية والدفاعية[2] وتسعى دائماً عرقلة الى عملية الإندماج بين الصين وتايوان وقد أكّد الرئيس (دينغ شياو بينغ) أن "لآسيا بوابتان يدخل منهما الإستعمار؛ غربية أهمها إسرائيل، وشرقية أهمها تايوان[3].كما أن تايوان تطالب دائماً بإستقلالها الكامل عن الصين وإزالة جميع المعوقات لذلك. والذي أثار حفيظة الصين هو تقرير صادر عن البنتاجون أنه ينبغي على تايوان إنشاء سد دفاع ثلاثي (الولايات المتحدة والصين وتايوان) في حال حدوث أي مواجهة عسكرية بين البلدين، حيث أشادت الصين بأن ذلك سوف يكون له ردة فعل عكسية وبالتالي سوف يهز العالم كله[4].لكن بالنهاية، العلاقات الصينية – التايوانية باتت تتسم بالمرونة الكبيرة، وإن استعمال القوة سوف يهدد أمن وإستقرار المنطقة، وسيسمح للولايات المتحدة في إثبات فرضية التهديد الصيني[5].

05-العلاقة الصينية – الهندية

من المعروف أن الصين والهند تتنازع على بعض المناطق الحدودية، حيث حصلت إشتباكات عديدة بينهما في العامين 1962 و1978، كذلك إتهام الهند للصين بأنها تزود باكستان بالتقنية النووية، الى جانب دعم السياسة الباكستانية في الخلاف الهندي – الباكستاني حول إقليم كشمير[6]. لكن فيما بعد إتفق البلدات على حل خلافاتهما والبدء بالتطبيع، تمثلت بإتفاقية حفظ السلام وإتفاقية مقاييس بناء الثقة عام 1993، وجاءت الذروة في العلاقات الثنائية بتوقيع بيان الشراكة الإستراتيجية الهندية – الصينية عام 2005. فعلى الصعيد السياسي، تطورت العلاقات الدبلوماسية وتعززت الإجتماعات الدورية والتبادلات الثقافية بين البلدين[7]. وفي الجانب الاقتصادي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما الى (100) مليار دولار عام 2015 [8]، كما أن الصين أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري

---

(1) أوديد شينكار، **العصر الصيني: القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**، ترجمة: سعيد الحسنيه، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت 2005، ص 103.

(2) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 265.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 223.

(4) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 265.

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 224.

(6) وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مرجع سابق، ص 171-172.

(7) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 227-228.

(8) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 188.

للهند بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فضلاً عن التعاون في مجالات (العلوم، التقانة، السياحة، التعليم، الرعاية الصحية، النقل البحري والجوي، الاتصالات، الزراعة، الرياضة...، الخ)، كذلك في مجال أمن الطاقة، وفي مجال الأمن الدفاعي الذي إتّسم بالجهود المشتركة من أجل السلام والهدوء في المناطق الحدودية خصوصاً بعد توقيع وثيقة مشتركة بعنوان (رؤية مشتركة للقرن الحادي والعشرين) التي أيضاً الى تعزيز التشاور والتنسيق بينهما ضمن آليات التعاون والتكامل الإقليمي في آسيا[2].بحكم ذلك، جرت في عام 2009 مناورات عسكرية مشتركة بين الهند والصين، تعتبر الأولى في تاريخ العلاقات بينهما[3]، بالإضافة الى تدريبات مشتركة بين قواتهما المسلحة لمكافحة الإرهاب[4].

علاوة على ذلك، تشوب هذا التعاون والتحالف عدة مخاوف في العلاقات بين البلدين. فالنسبة للهند، تخشى هذه الأخيرة من إحتواء الصين لها بسبب روابط معينة تجمعها مع كل من باكستان وبنغلادش ومالينمار حيث تحصل على تسهيلات بحرية[5].إضافة إلى وجود إختلال واضح في الجانب العسكري بين البلدين لصالح الصين وعدم قدرة الهند على منافستها كقوة إقليمية، وقدرتها على مجاراة الصين في مجال سباق التسلح تبقى قدرة محدودة. ولعلّ التجارب النووية الهندية هي كردّ فعل على هذه المخاوف الى جانب موضوع باكستان[6].

أما الجانب الصيني، فمخاوفه تتجلّى بالقلق من التعاون الهندي – الأمريكي، ومن توقيع إتفاقية التعاون الأمريكي – الهندي في مجال الطاقة؛ ومن الممكن أن تؤثر في الأمن القومي الصيني. كما أن البلدان يمرّان بمرحلة نموّ إقتصادي مرتفع، فقد تجاوز النمو الاقتصادي الهندي 8%، فيما بلغ النمو الاقتصادي الصيني 6,9% عام 2006. لذا يتجه الإثنان الى المزيد من الطاقة وخصوصاً في أفريقيا، حيث زادت الإستثمارات لكلاهما هناك[7].

بناء على ما تقدم، وبالرغم من مخاوف الجانبان، تحرص الصين على بقاء التعاون بين البلدين مع إبقاء التعاون مع باكستان كورقة ضغط في وجه الهند بحدود معينة، فهي تنظر الى الهند كمصدر للتهديد يتمثل بالصراع على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا وسعي كل منهما الى دور الدولة

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 230.

(2) المرجع نفسه، ص 228.

(3) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 131.

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 229.

(5) وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010**، مرجع سابق ص 172.

(6) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 129.

(7) المرجع نفسه، ص 131–133.

القائد للإقليم[1]. ومن جانب آخر، أن الصين والهند تتشاركان في عضوية مجموعة "بريكس" التي أصبحت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد، وهو وضع حدّ لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية على العالم[2]. فمن خلال التصور الجيو-إستراتيجي للبلدين، هو بناء محور هندي صيني لتعزيز مصالحهما المشتركة، لأن المواجهة بين هذين العملاقين ستكون خسارة لكليهما. وأن مصالحهما تكمن في التعاون بعيداً عن التكتلات. كما أن التعاون الهندي – الصيني في المجال العسكري يشكل إشارة الى الولايات المتحدة بأن إختراقها لآسيا سيكون صعباً، وأن الهند أقرب الى توازن القوى في آسيا، مما يحقق مصالحها. فالصين تدعو مع الهند الى نظام متعدد الأقطاب على المستوى الدولي. فالبلدان يقومان أيضاً بتعزيز علاقتهما مع أوروبا. ورغم العلاقات الهندية – الأمريكية المتطورة، تجد الهند نفسها أقرب الى المحور الصيني – الروسي منها الى تكتل تقيمه مع الولايات المتحدة[3].

06-<u>العلاقة الصينية – الباكستانية</u>

تعود العلاقة الصينية – الباكستانية الى منتصف الستينيات والجهود الصينية الى دعم باكستان لتكون قوة موازنة للهند في جنوب آسيا. وهذه العلاقة تقترب من علاقة حلف رسمي على رغم أن لا معاهدة تضفي عليها هذه الصفة[4].

خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، شهدت العلاقات الصينية – الباكستانية قفزة هائلة في زيادة التعاون والتنسيق الثنائي في مجالات الاقتصاد، والإستثمار، والطاقة، والتكنولوجيا، والزراعة، والفضاء، والإتصالات، والصناعة، والتبادل التجاري، والسياحة، والثقافة. فهناك العديد من الإتفاقيات التي وقعت بين البلدين، فضلاً عن إتفاقية الشراكة الإستراتيجية ومعاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار. كما أن التعاون الثنائي إرتقى الى المجال العسكري والإستخباري[5]. ففي المجال العسكري، تُعدّ الصين المورّد الأكبر للأسلحة الى باكستان. فعلى مدى أربعة عقود، ساعدت الصين في الحفاظ على القدرة العسكرية لباكستان عبر صادراتها من الطائرات، والمدرعات والمدفعية، والمركبات البحرية؛ الى جانب توفير الخبرات، والمساعدة التقنية وتطوير منشآت إنتاج الأسلحة المحلية، وخصوصاً الدعم المهم لبرنامج الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية[6]. وفي المجال الاقتصادي، باكستان تحولت من

---

(1) آسية عبيد، صديقة كشرود، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016**، مرجع سابق، ص 93.

(2) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 229.

(3) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 133-134.

(4) بايتس غيل، **النجم الصاعد**، مرجع سابق، ص 136.

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 231-232.

(6) بايتس غيل، **النجم الصاعد**، مرجع سابق، ص 136-137.

عضو مراقب عام 2005 الى عضو دائم في منظمة شانغهاي عام 2015، كما تُعدّ شريك إستراتيجي في مجال التعاون الاقتصادي، وحليفاً مخلصاً في تشكيل إستراتيجية عسكرية.

فالتبادل التجاري قد بلغ معدلات متصاعدة بين البلدين حيث إستحوذت الصين على المرتبة الأولى في قائمة الواردات الباكستانية في دول العالم الخارجي[1].

ارتفعت صادرات الصين إلى باكستان بنسبة 10% خلال السنوات الخمس الأخيرة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الصين من إجمالي الصادرات الباكستانية تدريجياً من أربعة في المئة في 2009 – 2010 إلى تسعة في المئة خلال السنة المالية 2014 – 2015[2].

كما وقع البلدان مذكرة تفاهم بشأن بناء الممرّ الاقتصادي بين الصين والشرق الأوسط عبر باكستان عام 2013، ويعتبر هذا المشروع الإنجاز الأكبر لباكستان بعد القنبلة النووي فإنّ مشروع الممر الإقتصادي سيخلق حوالي 700000 فرصة عمل مباشرة خلال الفترة 2015–2030، كما سيزيد من معدل النمو الاقتصادي الباكستاني[3].

فأهمية العلاقات الصينية – الباكستانية تكمن بإعتبار باكستان الممر الاقتصادي والعسكري للصين للوصول الى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كذلك تصبح قريبة الى الخليج العربي ووسط آسيا[4]. ويمكن تفسير التعاون العسكري بين البلدين بالاستناد على رغبة البلدين في كبح عجلات الهند المتسارعة بدعم أميركي والوقوف في وجه سياسات الولايات المتحدة الأميركية الساعية إلى احتواء الصعود الصيني. [5] كما يشكل هذا التحالف نقطة إرتكاز إستراتيجية، حيث تحرص الصين على التوازن الإقليمي في جنوب آسيا والمحيط الهندي، كذلك تأدية دوراً مهماً في موازنة علاقات الصين الإقليمية مع كل من الهند والولايات المتحدة. فعلى الرغم من النزاع الهندي – الباكستاني، فإن الصين بتعاونها مع الهند قد يخفف من الضغط الهندي على الصين من الناحية الإستراتيجية، وأيضاً من الضغط الأمريكي عليها عبر أفغانستان، وعلى باكستان في إطار محاربة الإرهاب مما يهدد المصالح الاقتصادية الصينية وأيضاً يزعزع تمركزها الإستراتيجي في المحيط الهندي[6].

على ضوء ذلك، سعت الصين الى تعزيز دورها الإقليمي وتحقيق مصالحها، ثمّ أخذت بالتوسّع دولياً وإثبات حضورها كقوة إقليمية ودولية يحسب لها حساب.

---

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 191.

(2) العلاقات الباكستانية – الصينية.. إستجابة للتحديات والفرص المشتركة، تاريخ الدخول: 26-03-2020 . https://www.al-binaa.com/archives/article/168029

(3) المرجع نفسه، https://www.al-binaa.com/archives/article/168029

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 233.

(5) العلاقات الباكستانية – الصينية.. إستجابة للتحديات والفرص المشتركة، مرجع سابق. https://www.al-binaa.com/archives/article/168029

(6) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 190.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية على المستوى الدولي

بالإضافة الى محيطها الإقليمي، عملت الصين على بناء علاقات مع دول خارج إقليمها من خلال إستراتيجية براغماتية وتوازناً مع قوى عالمية أخرى.

لقد أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع معظم الدول العربية والشرق الأوسط، فهي علاقات ذات طابع دبلوماسي سلمي ويغلب عليها الطابع ذات المنفعة التجارية والإقتصادية المتبادلة كذلك في الجوانب السياسية(1).

فالمنطقة الآسيوية هي من أكثر المناطق المشحونة بالتوترات في العالم، والتي تتأثر وتؤثر بالمخططات الإستراتيجية للدول الكبرى، كما أن الصين ودول منطقة الشرق الأوسط يعتبران من الدول المهمة في هذه القارة، فالأولى دولة نووية ومن الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتتميز بعوامل ديمغرافية جيوبوليتيكية مهمة، بالإضافة الى دورها الإقليمي حيث تسعى الى أداء دور عالمي، أما دول منطقة الشرق الأوسط، فهي تتميز بمواردها الطبيعية وبخاصة النفط وموقعها الجيو– إستراتيجي المهم(2).

وتميل الصين عادة الى إستخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال أفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" لتعريف منطقة الشرق الأوسط(3).

هناك عدة عوامل تظهر محدّدات الإستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط وأبرزها الآتي(4):

- العامل النفطي: حيث أن ارتفاع حجم الاقتصاد الصيني زادت الحاجة الى النفط، مما دفع الصين الى تغطية إحتياجاتها النفطية من مناطق الشرق الأوسط.
- العامل التجاري: يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي فقد بدأت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.
- العامل الجيو– استراتيجي: تتميز منطقة الشرق الأوسط بوجود الممرات الحاكمة وشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي وأهمها ممر السويس وممر باب المندب إضافة الى مضيق

---

(1) حنان كركوري، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018، ص 131.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 244.

(3) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 366.

(4) المرجع نفسه، ص 372.

هرمز؛ فتأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن للصين إستمرارية النفاذ والوصول الى الأسواق العالمية وبالأخص أسواق الإتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج.

01-العلاقات الصينية – العربية

بالنسبة للدول العربية، من المعروف أن الصين تسعى لإنتهاج سياسة خارجية سلمية تتمثل بالإستقلال والتمسك بتطوير العلاقات الودية مع البلدان العربية ومع بقية بلدان العالم، فهي عبر سياسة الإنفتاح مهّدت دائماً لإستمرار مسيرة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة ولن يتحقق لها ذلك من دون الاستقرار فيها.

وتتجلى محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية كالتالي:

- تهدف السياسة الخارجية الصينية الى تحقيق مجالات التعاون الاقتصادي أكثر من ميلها الى بناء علاقات سياسية مع البلدان العربية، وهي تسعى الى بناء مكانة إقتصادية كبرى لتحقيق مراكز القوة في مجالات أخرى.
- تسعى الى بناء علاقات إقتصادية في بيئة آمنة ومستقرة، بعيدة عن العنف والحروب، والدول العربية هي مصدر مهم للإقتصاد الصيني.
- عدم التورط عسكرياً في مناطق الصراع في البلدان العربية، فالدور الصيني يتميّز بالترقّب، وإنتظار ردود الأفعال، ومن ثم تأتي الرؤية الصينية لتقديم الحلول(1).

كما إتسمت مظاهر العلاقات الصينية – العربية بتأسيس منتدى التعاون العربي – الصيني في 14 ديسمبر 2004، والذي يشمل التعاون في المجال السياسي، وفي المجال الاقتصادي، وفي المجال الثقافي، وفي الشؤون الدولية(2).

وبناءً على ما تقدم، تقوم العلاقات الصينية – الشرق أوسطية على عدة معطيات:

- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الإستثمارات والتبادل التجاري:** فقد ساهم منتدى التعاون العربي بإرتفاع حجم التبادل التجاري من 36,4 مليار دولار عام 2004 الى 145،46 مليار دولار عام 2010، كما إرتفع حجم الإستثمار من 1,1 مليار دولار الى 70 مليار دولار عام 2009. واستمر هذا التعاون رغم التداعيات الخطيرة التي ترتبت عن الأزمة المالية الدولية، مما أظهر مدى تكامل الصين والدول العربية في المجال الاقتصادي مما يبشّر

---

(1) عدة مؤلفين، **العلاقات العربية – الصينية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 2017، ص259.

(2) حنان كركوري، "**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين**"، مرجع سابق، ص 136.

بمستقبل واعد[1]. حيث تطور حجم التبادل التجاري والإستثمارات ووصل حجم التبادل التجاري الى 263 مليار دولار عام 2011[2]، ومن المتوقع أن يتضاعف الى 500 مليار دولار عام 2020، فيما سيصل حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين الى أكثر من 350 مليار دولار، وتبلغ حصة الإمارات وحدها حوالي 100 مليار دولار[3].

- **التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط في مجال الطاقة الإنتاجية:** لقد تطورت العلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة الإنتاجية، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تُعدّ مصدراً مستداماً من الطاقة التي تحتاجها الصين لسدّ إحتياجاتها الصناعية وتمثل هذه المنطقة سوقاً واسعة للمنتجات الصينية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي[4]. وتعود أهمية العلاقات الصينية العربية بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني وإستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز، إضافةً الى أن أسواق الجانبين واسعة وقابلة لإستيعاب منتجات الطرف الآخر، كذلك الإستثمارات المشتركة. وتعتبر بلدان الخليج أكبر مصدّر للنفط الى الصين. كما أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تنظر الى الصين كسوق ضخمة أيضاً، بالإضافة الى النفط، هناك المنتجات البتروكيميائية والصناعات المعدنية التي تتوسع فيها البلدان الخليجية لتنويع مواردها. ومع تزايد التطور الاقتصادي للصين تزايدت حاجتها للنفط من الدول الخليجية، حيث تهيمن العلاقات الصينية– السعودية على علاقة الصين بمجلس التعاون الخليجي، وتتوقع وكالة النفط الدولية ارتفاع طلب الصين على النفط الى الضعفين بحلول عام 2030. كما ان هناك إستثمارات في الطاقة في السعودية تتمثل ببناء 16 مفاعلاً نووياً جديداً في المملكة بحلول عام 2030. فالصين تسعى الى رفع حجم إقتصادها الى 4 تريليونات دولار بحلول عام 2020، وسيكون للخليج دور بارز في هذه الزيادة. وتتصدر السعودية دول الخليج في الشراكة مع الصين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو 51,834 مليار دولار وفقاً لصندوق النقد الدولي. وبلغ حجم الإستثمارات الصينية في السعودية في 2014 نحو 730 مليون دولار، بينما بلغ حجم الإستثمارات السعودية في الصين 30,61 مليون دولار، وبلغ

---

(1) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 404.

(2) حنان كركوري، "**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين**"، مرجع سابق، ص 138.

(3) محمد الفتيح – "التنين في الشرق الأوسط"، (مجلة دراسات مستقبلية)، العدد 6، لا مكان– تشرين الأول 2018 السنة الثانية، ص127.

(4)حنان كركوري، "**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين**"، مرجع سابق، ص 139.

عدد المشاريع السعودية – الصينية المشتركة نحو 88 مشروعاً برأس ما يبلغ حوالي 537 مليون دولار[1].

- **التعاون العربي الصيني في مجال العلاقات المتبادلة:** ويشمل هذا التعاون الاجتماع الوزاري واجتماع كبير المسؤولين ومؤتمر رجال الأعمال وندوة العلاقات العربية الصينية، والحوار بين الحضارتين العربية والصينية، ومنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الإعلام، بالإضافة الى التبادل الثقافي. كل ذلك أسهم في تحقيق القفزات في التعاون الاقتصادي والتجاري وخلق روح الإنسجام والتسامح بين الجانبين. فقد ساهم المنتدى العربي في تنشيط التبادل الثقافي والتواصل الشعبي بين الجانبين، والذي برز في ندوة الحوار الحضاري ومؤتمر الصداقة وندوة التعاون الإعلامي ومهرجان الفنون، كذلك إطلاق القناة العربية من قبل محطة التلفزيون المركزية الصينية، كذلك إنتشار معهد (كونفوشيوس) الصيني في العديد من الدول العربية للتعرف الى الحضارة الصينية الأصلية وعملية التحديث في الصين[2].
- **التعاون الحضاري وتعزيز الشراكة الاقتصادية عبر طريق الحرير:** من أهم المبادرات التي أدت الى تعزيز أواصل للتعاون والشراكة الاقتصادية بين الطرفين هو إحياء طريق الحرير الذي يشكل جسراً حضارياً للتعاون والتفاهم الذي سيزيد من حجم التبادل التجاري والإستثمارات الصينية، فضلاً عن مجالات الطاقة والبنى التحتية والتكنولوجيا المتطورة[3]. فالنسبة للصين، يُعدّ الكيان الاقتصادي للبلدان العربية ضعيفاً والتقنيات العلمية والمعدات متأخرة، حتى أن العمالة تعتمد أغلبها على الدول الأجنبية. فضلاً أن إقتصاد الدول العربية ينقسم الى ثلاثة أنواع. النوع الأول هو مجلس التعاون الخليجي الذي بسبب البترول أصبح يضمّ دولاً نامية إقتصادياً في الوطن العربي. النوع الثاني هو مصر وسوريا والأردن وتونس وغيرها من الدول النامية التي ينقصها الإقتصاد. النوع الثالث هو السودان واليمن وأثيوبيا وغيرها من الدول ذات الإقتصاد المتخلف. فجاءت مبادرة الحزام والطريق وطبقت محتوى سياسة التواصل ووصل التسهيلات وتسليك التجارة وتدفيق الموارد المالية من أجل النهوض بالبلدان العربية وتحقيق التطور الإقتصادي، والتحول الصناعي ورفع مستوى الإبداع التكنولوجي، .... الخ؛ وفرصة جيدة في تحسين معيشة الشعب وزيادة فرص العمل وإندماج إقتصاد البلدان العربية في الإقتصاد العالمي[4].

---

(1)عدة مؤلفين، **العلاقات العربية – الصينية**، مرجع سابق، ص 150-153.

(2) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 404.

(3) حنان كركوري، "**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين**"، مرجع سابق، ص 139-140.

(4)عدة مؤلفين، **العلاقات العربية – الصينية**، مرجع سابق، ص64-65.

ومن الناحية السياسية، فالقضية الفلسطينية كانت القضية المحورية في العلاقات الصينية – العربية، حيث إعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1965، وأكّدت على تأييدها لنضال الدول العربية ضد الإمبريالية لتحقيق الإستقلال، كذلك إتباعها سياسة الحياد وعدم الإنحياز وحل الخلافات بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها(1).

لكن مع بدء سياسة الإصلاح والإنفتاح، أصبح هناك تحوّل في السياسة الصينية إزاء الدول العربية، فقد إعترفت الصين عام 1992 بإسرائيل وتطورت العلاقات الثنائية بين البلدين على المستوي الدبلوماسي وفي مجالات التكنولوجيا العسكرية منها والإقتصادية، لكنها ما زالت تساند القضية الفلسطينية، وتؤكد أن الشرق الأوسط لن ينعم بالسلام الدائم والشامل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وإسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني(2).

وتعززت العلاقات الصينية – الإسرائيلية لعدة أسباب(3):

- إدراك القيادة الصينية بأن علاقاتها مع إسرائيل لن يضرّ بعلاقاتها العربية، نظراً لتزايد الإعتراف العربي بإسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعلاقات الصينية – العربية في تطور إزاء تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية، فقد بلغ التبادل التجاري بين البلدين من 51 مليار عام 2005 الى 70 مليار دولار عام 2010، وهو في إرتفاعٍ دائم.
- إدراك الصين بأن اللوبي الصهيوني له دورًا اساسيًا وفعّالاً في صنع السياسات والقرارات الأمريكية، فإن تطوير العلاقة مع إسرائيل سيؤدي الى نجاح الصين في إستراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة وإتخاذ الكونغرس قرارات لصالح الصين.
- تطوير العلاقات التجارية والتكنولوجية بين البلدين سيوفّر للصين الحصول على التكنولوجيا الغربية من التقنية الحيوية والفضاء والحاسوب فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية من خلال المؤسسات الإسرائيلية في الغرب. ففي فترات سابقة، كانت إسرائيل المزود الثاني للصين بعد روسيا بالأسلحة وفي مجال الدفاع.

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 247.

(2)أحمد نصّار، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-2015**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية) فلسطين 2016، ص50.

(3) المرجع نفسه، ص 100-101.

- إدراك صنّاع الإستراتيجية الصهيونية الأهمية المستقبلية للصين، وإحتمالية إنتقال الثقل الدولي الى منطقة شرق آسيا، ممّا دفع الى تطوير شبكة العلاقات الإسرائيلية مع القوى الدولية الصاعدة(1).

وعودة الى العلاقات الصينية – العربية / الشرق أوسطية، فعلى الرغم من التعاون في شتى المجالات، تبقى هناك عدة معوقات أو إشكاليات ممكن أن تَحدّ من تطور أو إستمرارية هذه العلاقات أبرزها:

- تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية على حساب العلاقات مع الدول العربية.
- صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون إنتشارها في الأوساط العربية وبالعكس(2). إلا أن هذا العائق لا يشكل تهديداً في إستمرارية العلاقة لتواجد اللغة الإنكليزية كلغة متعارف عليها عالمياً(3).
- إعتماد الطرفين الصيني والشرق أوسطي على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، حيث تخضع لوسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية مما يؤدي الى صور خاطئة قد ينشأ عنها سوء فهم لدى كل طرف عن الآخر؛ إعطاء إنطباع خاطئ للمفكرين والقيادات الصينية عن منطقة الشرق الأوسط بأنها منطقة مضطربة ومليئة بالقضايا المعقدة والمخاطر والجهل، وبأنها منبع للإرهاب(4).

وبالرغم من ذلك، فإن أسس التعاون الصيني – العربي هي في غاية المتانة والصلابة، وهو في تطور مستمرّ لتوسيع مجالات التعاون والتطور(5).

02- العلاقات الصينية – الإيرانية

يعود التقارب الصيني – الإيراني لعدة عوامل أهمّها:

1- العامل التاريخي: حيث تشتركان بموروث حضاري وتاريخي عظيم، وذات إمبراطوريتين وحضارتين قديمتين، وهذا أدى الى الشعور المشترك بالعظمة والثقافة، وأيضاً شعور مشترك بالإيذاء من قبل الدول الغربية وخاصة نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى.

---

(1) وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، مرجع سابق، ص 185.

(2) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق – ص 406.

(3) حنان كركوري، "**محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين**"، مرجع سابق، ص 144.

(4) المرجع نفسه، ص 143.

(5) نبيل سرور، **الظاهرة الصينية**، مرجع سابق، ص 414.

2- العامل السياسي والجيوستراتيجي: بالنسبة لإيران، فلاقت بالصين الحليف القوي والرئيسي لها وخصوصاً بسبب التواجد الأمريكي في الخليج، وتضارب المصالح مع روسيا فيما يتعلق ببرنامجها النووي. كما أنها تنظر الى الصين كقوة ناشئة لها ثقلها في النظام الدولي وعلى المستوى الإقليمي وفي الشرق الأوسط. أما بالنسبة للصين، ترى إن تحالفها مع إيران سيؤدي الى زيادة نفوذها الإقليمي في آسيا، وبالتالي ممكن أن تفضي الى التغيير في موازين القوى(1). إن الموقع الجيوستراتيجي لإيران بالنسبة للصين هو إمتداد لنفوذها في الشرق الأوسط. والجدير بالذكر، أن طريق الحرير الجديد سيربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا وإيران وما وراءها. وتتطلع الصين الى إدخال إيران الى النظام العالمي، من خلال ربط الصين بالأسواق العالمية من خلال مجموعة واسعة من طرق التجارة البرية والبحرية عبر أوراسيا، لوضع إيران في قلب الخطط العالمية للصين. فإيران هي اللاعب المركزي في السياسة الصينية وهي شريك آمن ومستقرّ نسبياً في شرق أوسط مضطرب، وهي الجسر البري أيضاً الذي يربط الصين بالخليج الفارسي[2] ودول آسيا الوسطى عبر الشواطئ الساحلية والتي

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 258-259.

(2) من وجهة نظر تاريخية، عرف هذا الخليج منذ عهد الإسكندر المقدوني باسم الخليج الفارسي. يقع على امتداد بحر عمان وبين إيران وشبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحته 233 ألف كم^2. عرف هذا الخليج منذ أقدم العصور بعدة تسميات: بحر أرض الإله، بحر الشروق الكبير، خليج البصرة، خليج عمان، خليج البحرين، خليج القطيف ... ويتصل هذا الخليج من الشرق بالمحيط الهندي عن طريق مضيق هرمز وبحر عمان ومن الغرب بدلتا نهر اروند وتطل عليه إيران وعمان والعراق والسعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين. ان وجود مصادر النفط والغاز في هذا الخليج وعلى شواطئه وكذلك ميزاته الاقليمية الاخرى حولته الى نقطة استراتيجية في المنطقة. يعتبر هذا الخليج استراتيجيا من الناحية العسكرية وكذلك نقطة استثنائية على الكرة الارضية من الناحية الجيوسياسية. ويعتبر استراتيجيا من ناحية ان نفط وغاز المنطقة مرتبطان به لان كما كبيرا من الطاقة في العالم يمر عبر مضيق هرمز لذلك فان السيطرة على هذا الخليج يمكن اعتباره سيطرة على المنطقة مثلما كانت إيران قد سميت في الفترة السابقة شرطي المنطقة بسبب موقعها الجغرافي وتحولت نوعا ما الى موقع آمن لمرور الطاقة بصورة آمنة. ان مضيق هرمز اضافة الى مرور ناقلات النفط عبره يعتبر ممرا مائيا لدخول احتياجات شعوب المنطقة والاتية من الغرب وخلاصة القول ان هذا الخليج اوجد امكانات هائلة لدول المنطقة. ويعود الخلاف بين إيران وبعض الدول العربية على تسمية الممر المائي إلى ستينيات القرن العشرين مع بزوغ فكرة الجامعة العربية والقومية العربية، فحينها أصبح اسم الخليج العربي شائع الاستخدام في معظم البلدان العربية. واقترح آخرون ينتمون إلى مختلف التيارات الإسلامية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 اسم "الخليج الإسلامي"، غير أن الفكرة ما لبث أن تبخرت بعد الحرب العراقية الإيرانية. يرى العرب حتى اسم "الخليج العربي" تاريخي وقديم. كما حتى ثلثي سواحل الخليج تملكه بلدان عربية، بينما تملك إيران حوالي الثلث فقط. وحتى السواحل الإيرانية ما تزال تقطنها قبائل عربية (رغم طرد الكثير منها بعد الغزوا لإيراني) سواء في الشمال (إقليم

تلتزم الصين بأن تصبح القوة الاقتصادية والسياسية المهيمنة في هذه المناطق. كما أن إيران تعتبر مجالاً حيوياً للصين في الشرق الأوسط، حيث أن أي مواجهة إيرانية – أميركية / إسرائيلية ستؤدي الى إغلاق مضيق هرمز، مما يتم العوض بالبرّ الإيراني لعمليات التجارة والطاقة.

3- العامل الاقتصادي: من ناحية النفط والغاز، الصين هي أكبر مستورد للنفط الإيراني، وأكبر شركائها الإقتصاديين. لقد تمت العديد من الإتفاقيات بين البلدين فيما يخص تجارة النفط، وأهمها لجنة مختصة ومشتركة للتعاون النفطي عم 2004. فإن إحتياج الصين للطاقة هو أحد العوامل التي شكلت هذه العلاقات والتي تهدف الى تأمين مورد الطاقة على المدى البعيد لدعم الاقتصاد الصيني. ومن ناحية التبادل التجاري، فقد إرتفع بين الدولتين خلال العقود الماضية، بالإضافة الى مشاريع البنى التحتية، ومشارع سكك الحديد في إيران، وإنشاء السدود وتطوير الموانئ الى جانب بناء السفن التجارية وبيع البضائع الإستهلاكية(1).

4- العامل العسكري: يرجع تاريخ التعاون العسكري بين البلدين الى ثمانينات القرن الماضي خلال حرب الخليج الأولى حيث كانت تمدّ الصين الأسلحة لإيران سرّاً أو بشكل غير مباشر عبر طرفٍ ثالث آنذاك (كوريا الشمالية). فالصين لم تزود إيران فقط بالأسلحة الخفيفة، بل تعداه ليشمل مجال الصواريخ الباليستية مثل إنتاج وتطوير الصواريخ الإيرانية قصيرة المدى وطويلة

الأحواز) أوفي الجنوب (السواحل إلى الشرق من بندر عباس، حيث كانت دولة القواسم مسيطرة على تلك البلاد حتى احتلتها إيران)، وبالتالي فمن الأولى تسمية الخليج وفق الشعب الذي يعيش حوله ومهما يكن من أمر فإنه لا تلوح في الأفق على الأقل على المدى القريب أية بوادر على حسم هذا الخلاف بالتراضي خصوصا في خضم الصراع الجيوسياسي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن. وقد ظل اسم الخليج الفارسي مستخدما في كل الخرائط تقريبا وفي معظم المعاهدات والوثائق الدولية الحديثة قبل عام 1960. ولعل هذا مرده إلى الوقائع الجيوسياسية التي كانت سائدة في الحقب السابقة عندما كانت بلاد فارس (إيران حاليا) إمبراطورية لا يشق لها غبار. بيد أن بروز القومية العربية خلال عقد الستينيات شجع بعض الدول العربية –ومن بينها دول محاذية لهذا الممر المائي– على استخدام اسم "الخليج العربي" على نحو واسع. وترى إيران حتى لها الحق في السيطرة على سائر الخليج العربي، وتعتبر سواحله الغربية أنها كانت مستعمرات تابعة لمملكة الفرس قبل الإسلام. كما تعتبر إيران "الخليج الفارسي" هي التسمية الوحيدة التي أطلقت على الخليج، وتنكر وجود أي اسم آخر، واسم "الخليج الفارسي" هو الإسم الوحيد المعتمد من الأمم المتحدة. المرجع: الخليج الفارسي في الوثائق التاريخية، صحيفة عصر إيران، تاريخ الدخول: 2021-08-22، https://www.asriran.com/ar/news/3665

(1) وردة الشاعري، " السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018، ص263–268.

المدى. كما لعبت الصين دوراً أساسياً في إطلاق القطاع الصناعي العسكري الوطني لإيران من أجل التحديث العسكري[1].

فتطوير العلاقات الصينية – الإيرانية هي أحد الأولويات الرئيسية للدبلوماسية الإيرانية، من خلال توثيق التعاون العسكري فيما يخصّ التدريب العسكري، وعمليات مكافحة الإرهاب[2]. كما دعمت الصين البرنامج النووي الإيراني، من خلال إخصاب اليورانيوم، فقد زودت الصين إيران منذ العامين 1985 و1996 بأنواع مختلفة من التكنولوجيا والآلات النووية الدقيقة، كما أعانتها بالبحث والتنقيب عن اليورانيوم. فقد قدمت الصين الدعم المادي والدبلوماسي لبرنامج إيران النووي، حيث الصين بإيران القوية أفضل خادم لها لمصالحها في الشرق الأوسط[3]. وبالرغم من العقوبات على برنامج إيران النووي، إلّا أن الصين ظلت رافضة لإستخدام القوة ضدّ إيران، وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015 بين إيران ومجموعة الدول الخمسة زائد واحد، أي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة الى ألمانيا[4].

في ضوء ذلك، أن العلاقات الصينية – الإيرانية تواجهها بعض التحديات أو العقبات، أهمها الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي التي يمرّ عبرها النفط والغاز الي الصين، فإن الضغط الأمريكي ممكن أن يمنع وصول إمدادات الطاقة الى الصين، ومن ثمّ فإن وجود إيران كدولة نووية ممكن أن يسهم في منع الولايات المتحدة من حجب الغاز والنفط عن الصين[5]؛ وإن معاداة إيران من قبل الصين بسبب برنامجها النووي سوف يؤثر على العلاقة الاقتصادية بين البلدين، وخاصة أن الصين تحرص على البقاء على معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي، كذلك التعاون الصيني – الإيراني هو يمثّل ردّاً على سياسة تسليح واشنطن لتايوان[6].

أضف الى ذلك، إن العلاقات الصينية – الإسرائيلية، قد تؤثر سلباً على العلاقات الإيرانية – الصينية بإعتبار أن إسرائيل ترى في إيران دولة راعية للإرهاب ومعادية للغرب وإسرائيل[7].

---

(1) سكوت هارولد، عليرظا نادر، "الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية"، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا–كاليفورنيا،2012، ص7.

(2) وردة الشاعري، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران**"، مرجع سابق، ص 270.

(3) سكوت هارولد، عليرظا نادر، "**الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**"، مرجع سابق، ص 8.

(4) وردة الشاعري، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران**"، مرجع سابق، ص 272.

(5) منتصر الرفاعي **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 263.

(6) سكوت هارولد، عليرظا نادر، "**الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**"، مرجع سابق، ص 19.

(7) وردة الشاعري، "**السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران**"، مرجع سابق، ص 276.

وفي الوقت نفسه، أن الصين تسعى لعلاقة لتأسيس علاقة شاملة مع إيران، والتي تهدف إلى تقوية النظام الإيراني، وسوف يحجب سيطرة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط وأيضاً سيساهم بالرد عليها من محاولة الولايات المتحدة لإحتواء الصين ومنع صعودها أو تأخيره على الساحة الدولية كمنافس محتمل(1). كما أن التحدي الأهم بالنسبة للصين يكمن في التحول السياسي الذي يمكن أن يطرأ على إيران والتحول الى دولة أكثر ديمقراطية وعلمانية، وقد يظهر تحوّلاً في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، وبالتالي تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة سوف يقلّل من النفوذ الصيني في إيران وحتى الشرق الأوسط حيث بدأت العديد من الشركات الأوروبية والأمريكية والشرق الآسيوية الأخرى إلى إبرام عقود في إيران من جديد، وتقدم بذلك نقطة نفوذ جديدة وقوية للولايات المتحدة(2). وخاصة أن إيران تطمح للحصول على التكنولوجيا والأسلحة الغربية الأكثر تقدّماً، وعدم الإقتصار على التكنولوجيا والأسلحة الصينية(3).

وأخيراً، إن التغييرات الاجتماعية والسياسية المحتملة في إيران أو الصين قد تؤدي إلى إعادة تقييم أحد الأطراف أو كليهما للعلاقة الثنائية. فليس من المقدر لأي من الدولتين أن تبقى دولة استبدادية للأبد . القوى الديمقراطية في أي من البلدين قد تعجل من نشأة دولة إيرانية أكثر ديمقراطية وعلمانية من شأنها ألا تسعى وراء الأسلحة النووية، أو دولة صينية أقل عداوة لمصالح الولايات المتحدة(4).

03-العلاقات الصينية – الأوروبية

نظر الاتحاد الاوروبي الى الصين، لمدة طويلة، بأنها لا أكثر من "يابان" جديدة. أما الآن فقد بدأ الاتحاد يعي ان أمامه ليس مجرد شريك اقتصادي كبير، وانما قوة إستراتيجية عظمى ذات سلطة أحادية قوية(5).

لقد أضحى الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين في عام 2004، فقد أصبح ثاني أكبر سوق للصادرات الصينية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، في حين أصبحت الصين ثالث أكبر

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 264.

(2) سكوت هارولد، عليرظا نادر، "**الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**"، مرجع سابق، ص 22.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 264.

(4) سكوت هارولد، عليرظا نادر، "**الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية**"، مرجع سابق، ص 27.

(5) جورج حداد، "العلاقات الصينية الأوروبية الى أين؟"، (الحوار المتمدن)، العدد 6223، 7 أيار 2019. تاريخ الدخول: 21-03-2020، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=636463&r=0

سوق للصادرات الأوروبية بنسبة 11% من إجمالي الصادرات. بالإضافة الى الاقتصاد، شمل التعاون المجالات التكنولوجية، والعسكرية، والعلمية، والتربوية، وثقافية[1].

ونظرًا لسياسة الصين البراغماتية، فإن هناك مصالح مشتركة للصين والإتحاد الأوروبي ترمي الى تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل نموّ مستدام ومتوازن يحقق المنفعة المتبادلة للطرفين، بالإضافة الى العديد من القضايا المشتركة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، والمواد الجديدة، والفضاء وتوفير الطاقة وحماية البيئة، وأيضاً فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني[2].

كما بعض الدول الأوروبية تسعى للتعاون مع الصين لمواجهة التمدد الأمريكي في أوروبا والذي يؤثر على حرية القرار لدى بعض الدول. حيث أن تعزيز العلاقات بين الطرفين يهدف الى رغبة كل منهما بإقامة نظام متعدد الأقطاب والحرص على إيجاد بيئة سلمية مستقرة على الصعيدين الدولي والإقليمي[3].

من الناحية الاقتصادية، الصين بحاجة الى الأسواق التكنولوجيا والإستثمارات الأوروبية، كما أن أوروبا بحاجة كبيرة للصين بإعتبارها قوّة محركة أساسية للإقتصاد العالمي، فقد تضاعف التبادل التجاري أضعافاً في السنوات العشر الأخيرة.

فضلاً عن التطور الحاصل في العلاقات الصينية – الأوروبية بشكل عام، ثمة دولة تُعدّ شريكاً مهمّاً للصين في الإتحاد الأوروبي، ألا وهي إيطاليا، من جهة ضخامة التعاون والتبادلات بين البلدين بهدف بناء مستقبل مشرق للعلاقات الثنائية. وعلى المستوى الثقافي، فهناك العديد من الإتفاقيات للتبادل الثقافي بين الصين والإتحاد الأوروبي[4].

04-<u>العلاقات الصينية – الأفريقية</u>

تتمحور السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول الأفريقية على ثلاثة أبعاد كبرى: الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية في سعيها نحو تبوّؤ موقع نفوذ في النظام العالمي، وأيضاً لتحقيق مبدأ الصين الواحدة بإعادة ضمّ تايوان. البعد الثاني هو تأمين المواد الأولية وموارد الطاقة، والبعد الثالث هو البحث عن الأسواق للمنتجات والصناعات والخدمات الصينية.

---

(1) كرار البديري، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، مرجع سابق، ص 163.

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 282.

(3) لبنى علي، "**إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية**"، مرجع سابق، ص 111.

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 284-285.

1- وتعتبر سنة 2000 بالتحديد سنة المأسسة بين الصين والدول الأفريقية وهي مرحلة عرفت تحوّلاً في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، ودخول العلاقات بين الطرفين في مرحلة العلاقات الإستراتيجية ومأسستها، حيث شكّل الطرفان منتدى التعاون الصيني – الإفريقي[1].

فأهداف الصين الإستراتيجية في أفريقيا تأتي كالتالي[2]:

- ضمان الإمدادات بالموارد الأولية بما فيها الفلاحية.
- خلق أسواق للسلع والمنتجات والخدمات الصينية.
- الإستثمار في القطاع الفلاحي.
- إرسال المهاجرين الصينيين الى أفريقيا.
- الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الإفريقية.
- تقديم نموذج للتنمية والتعاون مختلف عن النموذج الغربي.
- تأكيد وضعية الصين كقوة كبرى.

وتدور العلاقات بين الجانبين حول ثلاثة محاور هي:

2- الدور المهم الذي تلعبه القارة الإفريقية في المنتديات والمنظمات الدولية، يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق أهداف الصين، وحافزاً لزيادة دعمها للقارة. وقد استفادت الصين من هذا الدور عبر تصويت الدول الإفريقية لصالح الإعتراف بممثل بكين في الأمم المتحدة وطرد ممثل تايوان.

3- الحاجة الى عزل تايوان عن المشهد الدولي، وقد إستطاعت الصين تطبيع علاقاتها مع معظم الدول الإفريقية ودفعها الى إعادة الإعتراف بها وسحب إعترافها بتايوان.

4- دعم قيام نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مبنى على مبادئ التعايش السلمي ومواجهة الهيمنة الغربية[3].

ونظرًا لأهمية الطاقة، فإفريقيا تعدّ مصدرًا أساسياً ومهمّاً لتأمين الطاقة للصين، إذ تؤمّن حوالي (32%) من واردات الصين بعد منطقة الشرق الأوسط. كما أن أفريقيا ترى في الصين قوة عظمى سلمية براغماتية ليس لها تاريخ إستعماري أو توسّعي في المنطقة[4]،فضلاً عن تاريخ مساعدتها

---

(1) علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات الدولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2019-2020)، ص 105.

(2) المرجع نفسه، ص 106.

(3) المرجع نفسه، ص 109-110.

(4) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 288.

الاقتصادية لإفريقيا، حيث قدمت الصين في المدة بين 2002 – 2007 مساعدات مالية قُدّرت قيمتها بنحو (8) مليارات دولار لـ (47) دولة إفريقية، بالإضافة أنها قامت بإلغاء ديون كانت مستحقة على (31) دولة إفريقية مثقلة بالديون، كذلك قامت بتنفيذ مشروعات بنى تحتية عديدة. وبالنسبة للتبادل التجاري فقد إرتفع وتضاعف بإستمرار منذ العام 2000 الى العام 2007 حيث بلغت قيمته نحو (55) مليار دولار[1]، ليرتفع الى (127) مليار دولار عام 2010، وأضحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية، بالإضافة الى أن أصبحت أكبر مستثمر أجنبي فيها. وإستمر التبادل التجاري يتضاعف الى (200) مليار دولار عام 2014، وهو عامل أدى الى توفير مصدر هام لخلق الثروة بالنسبة للدول الأفريقية. وفي العام 2015، إرتفعت صادرات الدول الأفريقية الى الصين من المواد الأولية، حيث إحتل النفط نسبة 79,6% من إجمالي واردات القارة الإفريقية الى الصين، ثم المعادن بنسبة 9,8%، والزجاج 3،8% والخشب نسبة 2,1%. فالصين التي ترى في القارة الإفريقية أهمّ منطقة في السياسة الخارجية الصينية، وأضحت مواردها وأسواقها هدفاً محورياً لها من جهة، ومن جانب الدول الإفريقية، فهي تنظر الي الصين كفرضة إقتصادية إستراتيجية لكسر حلقة التبعية الخارجية المفروضة عليها من الدول الغربية، والإستفادة من التجربة التنموية الصينية الناجحة في الخروج من التخلف، والقيام بمشاريع متعددة في جميع القطاعات والمساعدات الاقتصادية غير مشروطة من قبل الصين منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني – الإفريقي. فقد ضاعفت الصين حجم إستثماراتها عام 2016 الى (100) مليار دولار، مقابل (20) مليار دولار عام 2012[2]. فقد بلغت عدد الشركات الصينية في هذا العام ما يقارب 800 شركة صينية، تستثمر في 49 دولة أفريقية في مجالات النفط والتعدين والغاز والخشب والصيد[3]، لتصل الى 10 آلاف شركة صينية عام 2017[4].

كما شهدت العلاقات بين الطرفين الجانب الثقافي، فقد وقعت الصين العديد من الإتفاقيات الثنائية للتبادل الثقافي، علاوة على تشجيعها على مبادئ العدالة الإجتماعية، وسيادة القانون، والمساواة، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول[5]. كما أن الدبلوماسية الصينية الثقافية، تمثلت ببناء معاهد كونفوشيوس، وإقامة المعارض الفنية، والندوات، والإذاعات، وشبكات البحث المتخصصة على

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 110.

(2) علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، مرجع سابق، ص 193-194.

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 292.

(4) علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، مرجع سابق، ص 194.

(5) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 111.

الإنترنت، وإحياء اليوم الثقافي الصيني، وغيرها[1]. كما لعبت الصين دوراً مهماً عبر الأمم المتحدة، من خلال إرسال قوات حفظ السلم الى القارة السمراء واحتلت أكبر عدد من المشاركات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن[2].

كل هذا يفسّر القوة الناعمة التي تستخدمها الصين وتوظفها في أماكن كثيرة من العالم، وخاصة في أفريقيا. وهذا يعبّر عن الصعود السلمي أو التنمية السلمية للصين، بإعتبارها لم تقم بأي تاريخ إستعماري في أي مكان من العالم، وبخاصة أفريقيا، ولن يكون لها ذلك. وهو ما منح الصين إيجابية قبول من الآخر، وعدم التوجس منها[3].

05-<u>العلاقات الصينية – اللاتينية</u>

لا تختلف توجهات وأهداف الإستراتيجية الصينية في أمريكا اللاتينية عن غيرها من باقي الدول وذلك من خلال تحقيق التنمية السلمية وبناء علاقات متينة توفّر لها الحصول على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة وإيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع والخدمات[4].

فأمريكا اللاتينية التي تُعدّ الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت تطوّراً ملحوظاً في علاقة دولها مع الصين؛ فقد تضاعف حجم التبادل التجاري في أولى سنوات قرن الحادي والعشرين، لتصبح الصين ثاني أكبر شريك تجاري لأمريكا اللاتينية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[5].

فقد إستثمرت الصين في العديد من دول أمريكا اللاتينية، حيث وصل حجم الإستثمارات الصينية أكثر من (109) مليارات دولار بين عامي 2000 و2017. وإرتفعت التجارة من (12) مليار دولار في عام 2000 الى ما يقارب (306) مليار دولار عام 2018. وأصبحت الصين مستثمراً رئيساً في المنطقة[6].

وتزايدت الإستثمارات الصينية خاصة في البرازيل في مجالات البث الفضائي، والطاقة، وتصنيع الطائرات والسيارات، والبنى التحتية، وفي مجال التجارة الدولية تشترك الدولتان في عضوية مجموعة العشرين، وأيضاً في مجموعة البريكس. بالإضافة الى منتدى التعاون بين الصين ودول أمريكا

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 292-293.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 112.

(3) علي العطري، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000**، مرجع سابق، ص 237.

(4) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 112.

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 276.

(6)المارد الصيني يغزو أمريكا اللاتينية، ما الذي تفعله الصين في فناء أمريكا الخلفي، تاريخ الدخول: 05-04-2020 . https://www.sasapost.com/china-in-latin-america

اللاتينية، وتجمّع (سيلاك – CELAC) بين الصين ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد أكدت الصين أن إستثماراتها في أمريكا اللاتينية سوف تزداد الى (250) مليار دولار بحلول العام 2025، وأن حجم التجارة الثنائية سوف يزداد الى (500) مليار دولار. فضلاً عن التعاون الثقافي بين الطرفين[1].

فالصين تعمل على خلق بيئة تعاونية وإيجاد شراكات إستراتيجية وتعزيز مكانتها في السياسة الدولية بهدف الوصول الى نظام دولي متعدد الأقطاب عبر إقامة علاقات إقتصادية ودبلوماسية، علاوة على محاولتها المستمرة بالضغط على أصدقائها على مستوى العالم لتحجيم علاقتها مع تايوان كأحد أهداف سياستها الخارجية الهادفة لتحقيق صين واحدة[2]. فقد سعت الصين الى ترجمة نفوذها الاقتصادي المتعاظم في أمريكا اللاتينية الى دعم سياسي مباشر فيما يخصّ قضايا الصين القومية، وأهمّها قضية تايوان، وعلاوة على ذلك، أعلنت كلّ من جمهوريتي السلفادور والدومينيكان عام 2018 بعدم إعترافهما بتايوان[3].

يُخلص، أن الصين تلعب دوراً مهماً على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد أحسنت من إستخدام قدراتها وإمكاناتها بحيث أصبحت مجالاً حيوياً للأطراف الدولية والإقليمية، وأيضاً ذات قيمة إستراتيجية في ميزان القوى. هنا، وممّا لا ريب فيه، أن صعود القوى أو هبوطها له تأثيراً حتمياً على هيكلية النظام الدولي، وصعود الصين وما تشهده مكانتها في النظام الدولي سوف ينعكس على طبيعة النظام الدولي الحالي المتمثّل بالهيمنة الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات الصينية – الأمريكية والمواجهة الهادئة

يشهد هذا الصعود المتعاظم للصين تأثيراً في العلاقات الصينية – الأمريكية في ظلّ تفرّد الولايات المتحدة بالقيادة الدولية.

في هذا السياق، قسّمنا هذا المبحث الى مطلبين: المطلب الأول يوضّح مجالات التعاون الصيني – الأمريكي، أما المطلب الثاني يقوم بتوصيف مجالات التنافس بينهما.

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 277-278.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 113.

(3)المارد الصيني يغزو أمريكا اللاتينية، ما الذي تفعله الصين في فناء أمريكا الخلفي، مرجع سابق، https://www.sasapost.com/china-in-latin-america

المطلب الأول: مجالات التعاون الصيني – الأمريكي

ترى السياسة الأمريكية بأغلبية مفكّريها بأن الصين تشكلّ تهديداً وأكبر تحدي للو.م.أ. منذ إنتهاء الحرب الباردة، وأن كلا البلدين سوف يكونان أكبر قوتين إقتصادياً وعسكرياً في القرن الواحد والعشرين، وأن طبيعة العلاقة بينهما سوف تحدد طبيعة النظام الدولي.

تعتبر العلاقات الصينية – الأمريكية اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم، وتوصف بالعلاقة بين الإثنين الكبار أو (G2)، بإعتبارها العامل المؤثر الرئيسي في النظام الدولي. وتعود هذه العلاقات الى عام 1844، من خلال توقيع معاهدة وانغيا (Wanghia) التي نصت على منح الأمريكيين مختلف الحصانات والإمتيازات في الصين.

مرت هذه العلاقات بالعديد من التغييرات منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، ففي مطلع السبعينات بدأت الزيارات المتبادلة بين البلدين، وإتسمت بإعلان بيان شنغهاي الذي كان أساساً لتطبيع العلاقات بين البلدين ومراعاة المصالح المشتركة. إلى أن العلاقات بين البلدين أخذت منعطفاً تاريخياً مهمّاً عام 1979 في عهد الرئيس (دينغ شياو بينغ)، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 1989 وقد حسم الطرفان قضية تايوان بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية سحب قواتها منها، وقطع العلاقات الأمريكية – التايوانية وإلغاء ومعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين والإعتراف بـ تايوان كجزءٍ من الأراضي الصينية. وتوالت الزيارات والمبادلات التجارية بين الطرفين وتوقيع المعاهدات الدفاعية والأمنية المشتركة، أدى ذلك الى تدعيم التعاون والعمل على إقامة شراكة إستراتيجية بناءة تتوجه الى القرن الحادي والعشرين[1].

1– التعاون في المجال الإقتصادي

فإذا أردنا إلقاء الضوء على أهمية العلاقات التي تجمع بين الطرفين، فالصين هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، فالإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة قد تصل الى حوالي 200 مليار دولار امريكي في عام 2020. كما وأن حجم التجارة الثنائية بين البلدين إرتفع بحوالي 207 أضعاف الى حوالي 519 مليار دولار عام 2016[2] مقارنة بعام 1987 حيث كان يبلغ نحو 10 مليارات[3]، وعام

(1) إياد محمد، "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين"، (مجلة الجامعة العراقية الصادرة عن كلية الإعلام، السنة الثانية، العدد 36، 2017، ص 414.

(2) حقائق وأرقام: التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة متبادل النفع، تاريخ الدخول: 14-04-2020. http://arabic.news.cn/2017-04/07/c_136190078.htm

(3) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 270.

1994 ما يقارب 114 مليار دولار[1]. ومن خلال لجنة التجارة المشتركة الصينية – الأمريكية، إتفق الطرفان على تخفيف القيود على تصدير منتجات التكنولوجيا العالمية الى الصين، فضلاً عن الإتفاقيات الثنائية لحماية الإستثمارات وتعزيز التعاون بشأن حماية الملكية الفكرية، ومعارضة الجانبان للحمائية التجارية والإستثمارية[2].

كما بلغت الإستثمارات الصينية في الولايات المتحدة ما يقارب 2.3 مليار دولار، في بلغت بالنسبة للخارج 230 مليار دولار عام 2010، ويعود ذلك للقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الشركات الصينية التي ترغب بالإستثمار في الأسواق الأمريكية، حيث يعتبر بعض المحللين بأن هذه مؤامرة صينية للإستيلاء على المعرفة والتكنولوجيا الأمريكية. وفيما خصّ الإستثمار الأمريكي، فقد بلغ عام 2010 نحو 7 مليار دولار، وهذا الحجم يعتبر متدنٍ، ويعود ذلك للقيود المفروضة على الإستثمارات بين الطرفين بسبب أمور تتعلق بالأمن والتكنولوجيا، وهذا يترجم نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشركة الإستراتيجية. والإستثمار الحقيقي للصين في الولايات المتحدة يبرز من خلال شراء أسهم سندات الخزينة الأمريكية حيث بلغت قيمة ما تمتلكه الصين عام 2010 1,16 تريليون دولار[3]. ضمن هذا السياق، هناك عدة دوافع تجمع العلاقات الصينية – الأمريكية؛ للصّين مصالح إقتصادية وتجارية مهمة، فالأسواق الأمريكية تعدّ مصدر أساسي لنمو الاقتصاد الصيني وتمثل مصدر مهم للعائدات المالية الصينية فضلاً عن توفير فرص عمل عديدة وكبيرة للأيدي العاملة الصينية عبر الأسواق الأمريكية، فإن حاجة الصين للإستمرار في عملية النمو الاقتصادي ستدفع بها للحفاظ على علاقة متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبار هذه الأخيرة أكبر قوة إقتصادية في العالم[4]. كما تُعدّ الصين الدولة الدائنة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية. فقد جاء في صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الرأسمالية أنقذت الصين منذ 30 عاماً، وفي حين الأزمة المالية الكبرى عام 2008 أنقذت الصين الرأسمالية. فالصين تمتلك اليوم أكبر إحتياطي من النقد الأجنبي (العملات الصعبة) في العالم وقد بلغ هذا الإحتياط ما يقارب 4 تريليون دولار، بعد أن كان صفراً عام 1978[5].

---

(1) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية)، السنة الثالثة، العدد 12، المجلد 3، 2011، ص 172.

(2) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حزيران 2011)، ص 107.

(3) المرجع نفسه، ص 108–109.

(4) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 175–176.

(5) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 140.

يعمل الطرفان على مواجهة تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية وتقديم الحلول لإنعاش الإقتصادات، فضلاً عن التعاون المشترك في سبيل تحقيق الإزدهار والتنمية الزراعية والبيئية عالمياً، وإعتماد الطاقة النظيفة المتجددة بدلاً من الطاقة التقليدية[1].

والجدير بالذكر، أن الاقتصاد الأمريكي والإقتصاد الصيني يقومان على الإعتماد المتبادل، فهو قائم على الإستهلاك للمنتجات الصينية من جانب الولايات المتحدة، وبدورها الصين تلعب دور المموّل للو.م.أ. والمستثمر الرئيسي في إقتصادها[2].

2- التعاون في المجال السياسي

إنتهجت الصين تجاه الولايات المتحدة في مطلع التسعينات، ومنذ نهاية الحرب الباردة، سياسة خارجية وسلمية مستقلة، تتضمن تعزيز الثقة، وتقليل الصعوبات، وتطوير التعاون، وعدم المجابهة، وتقوية التفاهم، وتطوير التعاون، وصنع المستقبل معاً؛ وبالرغم من إتفاق الطرفين على هذه المبادئ، أضفت الولايات المتحدة في علاقتها مع الصين ثلاث إستراتيجيات تجمع بين التحالف والإحتواء والتواصل، في إطار إستراتيجية الأمن الدولي والإقليمي، وذلك من أجل الحفاظ على قوتها ومكانتها في النظام الدولي[3].

فقد نمت وتوسعت المصالح المشتركة بين البلدين، لكن من وجهة نظر السياسة الأمريكية كانت تحت شعارات "المنافسة الإستراتيجية" التي أطلقها الرئيس (جورج بوش الإبن)، ومنها "الشراكة الإستراتيجية " التي أطلقها الرئيس السابق (بيل كلينتون)، فضلاً عن شعار سابق مثل " الإحتواء والإرتباط البنّاء " في عهد الرئيس (نيكسون).

هذه الشعارات تظهر بأن الصين والولايات المتحدة ليسا بأعداء وكذلك ليسا بأصدقاء متحالفين أي تعتبر شراكة وتعاون اللاعدو واللاصديق في الوقت نفسه[4].

فعلى الساحة الدولية، نجاح أي مبادرة أمنية أمريكية في القارة الآسيوية يستدعي موافقة الصين وتأييدها وخاصة فيما يخصّ قضايا المفاوضات مع كوريا الشمالية بخصوص برنامجها النووي، والضغط على إيران فيما يخصّ برنامجها النووي[5].

---

(1) باهر مردان، "التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية / الصينية في ظل الجولات الخمس للحوار الاقتصادي والإستراتيجي الأمريكي الصيني (2009-2013)"، (أكاديميا)، الصين، بكين 2014، ص 110، تاريخ الدخول: 12-04-2020. https://www.academia.edu/7588835/

(2) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 110.

(3) المرجع نفسه، ص 114.

(4) المرجع نفسه، ص 116.

(5) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 172.

فقد أقامت الصين والولايات المتحدة العديد من آليات التشاور سعياً لتعزيز الاتصالات والتعاون في مجالات مختلفة، وذلك من خلال الحوار الإستراتيجي الاقتصادي الصيني – الأمريكي الذي تأسس ما بين عامي 2004–2006 بهدف توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، ولمناقشة العديد من القضايا السياسية، والإستراتيجية، والأمنية، والإقتصادية على المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي على المستوى القريب والمتوسط والبعيد. وهذا الحوار يفتح آفاق التعاون والتواصل التام والشامل من اجل تحقيق المصالح والمنافع المشتركة والإنتقال من مرحلة الإطمئنان الإستراتيجي الى مرحلة الثقة الإستراتيجية بالعلاقات. فمن الناحية الإستراتيجية تمّ الاتفاق على حفظ السلم والأمن الدوليين، والحدّ من التسلّح ومنع الإنتشار النووي، ومكافحة الأرهاب والجريمة والتطرف والمخدرات وإحترام سيادة الدول، وتحقيق إستراتيجية أمن الطاقة، بالإضافة الى حلّ المنازعات الدولية عبر المفاوضات وخاصة فيما خصّ الأزمة الكورية الشمالية والإيرانية، وإحترام مبدأ حق الشعوب تقرير مصيرها وفق بنود ميثاق الأمم المتحدة، كذلك تجنّب إستخدام القوة أو التهديد بها في فضّ النزاعات والأزمات، وتقديم المساعدة والدعم وتحقيق الإستقرار للشعوب التي تخلّصت من الأنظمة الإستبدادية والشمولية، إضافة الى قضايا أخرى كقضايا تغيّر المناخ والإحتباس الحراري والتلوث والمرض والفقر والجوع[1].

وتبقى مسألة تايوان ذات أهمية في العلاقات الصينية – الأمريكية، حيث تؤمن الصين بمبدأ التوحيد السلمي، وأن تايوان تتعلق بسيادة الصين ووحدة أراضيها، إلا أن الولايات المتحدة تعتمد إزدواجية المعايير في هذه المسألة الحساسة والجوهرية بالنسبة للصين، فعلى الرغم من الأخذ بالمبادئ الثلاثة لمسألة تايوان حول قطع علاقات الولايات المتحدة بها، وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك بينهما، وسحب الولايات المتحدة لكافة قواتها من تايوان، إلا أن الو.م.أ لم تفِ بإلتزاماتها وإستمرت بإحتواء نزعة الإنفصال لدى تايوان وإستقرار الأوضاع فيها، فضلاً عن تسليحها بحجة الحفاظ على التوازن العسكري. إلا أن هذا الإنحراف عن المبادئ لم يؤثر على الشراكة والتعاون بين الصين الو.م.أ[2].

3- <u>التعاون في المجال الأمني</u>

لقد تغيّر مفهوم الأمن الذي كان يعتمد فقط على القوة العسكرية، ليشمل بالإضافة الى ذلك القوة الاقتصادية والقوة الاجتماعية، حيث يفترض الأمن اليوم التعاون والإعتماد المتبادل.

فقد رأت الو.م.أ الصين كشريك أمني بدلاً من أن تكون خصماً لها في القرن الحادي والعشرين. فالشراكة الأمنية مع الو.م.أ ستؤدي الى تحقيق الأمن العالمي، وأكدّ ذلك الحوار الإستراتيجي الصيني

(1) باهر مردان، "التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية / الصينية في ظل الجولات الخمس للحوار الاقتصادي والإستراتيجي الأمريكي الصيني (2009–2013)"، مرجع سابق.

(2) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 118–120.

– الأمريكي حيث تمّ الاتفاق على تعزيز التبادلات العسكرية والسلاح النووي والفضاء والأمن السيبراني والأمن الإقليمي في منطقة آسيا الباسفيك من اجل الحفاظ على السلام الاستقرار. فإتباع الصين لإستراتيجية صعودها السلمي، وأنها لا تسعى للهيمنة والتوسع عزّز ذلك الثقة بها على الصعيد الدولي والإقليمي، فضلاً على إعتمادها الشفافية في مجال التسلح ومشاركتها في نظام النفقات العسكرية للأمم المتحدة منذ عام 2007[1].

ومما لا ريب فيه، أن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على علاقة ثنائية متينة مع الصين، كون هذه الأخيرة تعتبر من القوى الصاعدة، ومن الأطراف الدولية الفاعلة على الساحة الدولية نظراً لما تملكه من مقومات إقتصادية وعسكرية وبشرية، والدور الذي تلعبه في إستقرار قارة آسيا[2].

فالتعاون الأمني والعسكري بين الصين الو.م.أ. يصبّ في الإستراتيجة المشتركة بين الطرفين، من اجل تبديد المخاوف المتبادلة وخاصة فيما يتعلّق بسباق التسلح والإنفاق العسكري. وهذا التعاون الأمني والعسكري قد يتوقف في بعض الأحيان حول مسألة تسليح تايوان من جهة من قبل الو.م.أ.، فضلاً عن إحترام الو.م.أ. للمصالح الإستراتيجية الصينية فيما يخصّ الحصول على مصادر الطاقة، وتأمين طرق الملاحة البحرية العالمية، وإحترام وحدة الأراضي الصينية، وعدم تشجيع حركات الإنفصال عن الصين في كل من إقليمي التبت وشينغيانغ. فالصين تهدف من خلال تعاونها الأمني العسكري مع الو.م.أ. الى إستمرار صعودها لتصبح في مصاف الدول الكبرى[3].

على وجه عام، تسعى الولايات المتحدة الى تنمية العلاقات مع الصين، ليس فقط لأن الصين قوة عالمية صاعدة، ولكن نظراً للمصالح الأمريكية الاقتصادية والتجارية في منطقة آسيا، حيث يمكن لهذه المصالح أن تتضاعف في حال إستقطاب الصين كشريك تجاري وفتح الأسواق الصينية أمام البضائع الأمريكية وذلك لتأثير الصين على المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في كل من منطقة آسيا – المحيط الهادئ بما فيها شمال شرق آسيا، فضلاً عن ذلك، تنامي نفوذ اللوبي الصيني داخل الولايات المتحدة الذي يؤثرون في صياغة وتطوير العلاقات بين البلدين. هذا، ترى الولايات المتحدة بأن مستقبلها مرتبط بإستقرار القارة الأسيوية وإستقرار القارة الأسيوية مرتبط بدور الصين الإقليمي ودور الصين الإقليمي لا يمكن ضبطه والتحكم بإتجاهاته إلا بتوثيق العلاقات الصينية – الأمريكية. وكما هو معلوم بأن الصين تمتلك علاقات متميزة إقتصادية وتجارية وأمنية مع مجموعة الدول الآسيوية مما سيحافظ على المصالح الأمريكية في هذه البلدان. من هنا، تحرص الولايات المتحدة

---

(1) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 110-112.

(2) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 176.

(3) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 113-114.

على الحفاظ على علاقة الشراكة مع الصين، مع التحفّظ على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المطلق والمفتوح مع الصين وإبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية[1].

المطلب الثاني: مجالات التنافس الصيني – الأمريكي

1– التنافس في المجال الاقتصادي

تشهد العلاقات التجارية بين الصين والو.م.أ. في السنوات الخيرة المقبلة العديد من التوترات بسبب العديد من القضايا أهمّها العجز الكبير للميزان التجاري الأمريكي مع الصين، ومقاومة الصين للقيام بإصلاحات في سياستها النقدية، حيث تدّعي الو.م.أ. بأن الصين تحافظ على قيمة غير حقيقية لعملتها تجعلها 40% أقلّ من قيمتها الحقيقية، وبذلك تنخفض أسعار المنتجات الصينية داخل الأسواق الأمريكية، وترتفع أسعار المنتجات الأمريكية داخل السوق الصينية[2].

والجدير بالذكر، أن "اليوان" الصيني يجتاح بكثرة النظام النقدي الدولي كما أن الصين تستخدم عملة " الرينمينبي" بفاعلية في الأسواق التجارية الناشئة مما سيؤثر سلباً على الدولار الأمريكي وعلى مستقبل نظام النقد الدولي بشكل عام[3].

بالإضافة للتنافس في الهيمنة على الأسواق العالمية، يطال التنافس لتأمين مصادر الطاقة لإستمرارية النمو الاقتصادي وديمومته. فالقارة الإفريقية هي من أهم مناطق التنافس الدولي على الموارد الاقتصادية؛ فالدول الإفريقية على غرار أنجولا، نيجيريا، تشاد والسودان تلعب دوراً متزايد الأهمية في الأمن الطاقوي العالمي وإنتاج النفط[4].

بالنسبة للصين، وفقاً لمنتدى التعاون الصيني – الإفريقي 2015، فالعلاقة الصينية – الأفريقية تميّزها الصداقة والإخلاص والتعاون وذلك لتسريع التنمية الاقتصادية والإجتماعية وتعزيز الروابط التجارية والإقتصادية. فالصين اليوم تسعى لتوسيع أسواقها العالمية، وخصوصاً إزدياد القوة الشرائية لمواطني القارة؛ فقد أطلقت عليها وكالة شينخوا الصينية "أرض الأمل" وتعد سوق المستقبل لما تحتويه من ثروات طبيعية، معدنية ومواد خام تحتاجها الصين. وتقدّر الأمم المتحدة أن عدد سكان إفريقيا سيبلغ

---

(1) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 178–179.

(2) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 62.

(3) دراسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل نظام النقد الدولي في العام 2030، تاريخ الدخول: 08–02–2021 . http://alrai.com/article/525837/

(4) حسين قوادرة، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018–2019)، ص184–185.

حوالي 2.4 مليار نسمة بحلول العام 2050. كما أن الصين في المستقبل تحتاج إلى تأمين احتياجاتها الغذائية من خلال مشروعات غذائية عملاقة في إفريقيا[1].

أما بالنسبة للو.م.أ.، فقد حظيت القارة الإفريقية بإهتمامها بعد نهاية الحرب الباردة. فإن التغلغل الصيني في القارة الإفريقية وتوسّع نفوذها ومصالحها خلال العقدين الأخيرين نتج عنه عدة هواجس تقلق الو.م.أ. في إطار المنافسة الصينية على موارد القارة الإفريقية. فإن المصالح الصينية في إفريقيا سوف تؤثّر بشكل مباشر على المصالح الأميركية في تأمين الوصول الى النفط الإفريقي، كما أن التوسّع الصيني هو جزءًا من الإستراتيجية الصينية لتحدي ومنافسة الهيمنة الأمريكية[2]. فإفريقيا بالنسبة للو.م.أ. تعتبر قارة الفرص، ففي العام 2014، إستثمرت الو.م.أ. بقيمة 14 مليار دولار في مجالات الطاقة والبناء والنقل والقطاع المصرفي، هذا بالإضافة إلى تخصيص 7 مليارات دولار لدعم الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا[3].

ومما لا ريب فيه، أنه لا توجد منطقة أكثر أهمية من الشرق الأوسط. فالصين تُعتبر تحدياً لمصالح الو.م.أ. وخاصة فيما يتعلّق بمصادر الطاقة في هذه المنطقة[4].

تسعى الصين الى إستمرار الحصول على موارد الطاقة، ونتيجة لنموّها الاقتصادي المستمرّ فقد تزايدت حاجتها الى الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية. وفقاً لأحد المحللين الصينيين، فإن الشرق الأوسط هو أكبر مصدر للواردات النفطية الى الصين، حيث شكّلت السعودية عام 2012 المصدر الأول للنفط، واحتلّت إيران المركز الرابع[5]. وبالنسبة للو.م.أ.، فقد دخلت الشرق الأوسط من بابين عسكري وإقتصادي، وقد سعت الى تأمين حقول النفط وضمان المرور الآمن للشاحنات ووقاية

---

(1) وليد الطيب، "التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا"، (رؤية تركية)، العدد 4، السنة 4، ديسمبر 2015، ص 190-191. تاريخ الدخول: 08-02-2021/https://rouyaturkiyyah.com/file .

(2) حسين قوادرة، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 190.

(3) وليد الطيب، "التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا"، (رؤية تركية)، مرجع سابق، ص 192.

(4) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 67.

(5) أندرو سكوبيل، عليرظا نادر، "الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر"، (مؤسسة (Rand)، سانتا مونيكا- كاليفورنيا، 2016، ص7، تاريخ الدخول: 06-08-2019
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229z1.arabic.pdf

المجتمعات الإقطاعية والمستعمرة سابقاً من الجذب الشيوعي[1]. لكن على الرغم من المنافسة، إلا أن الصين تحرص على الحفاظ على علاقات ودية وتعاونية مع الو.م.أ.، وبوصفها ضامناً رئيسياً للأمن في هذه المنطقة[2].

ووفقاً لبعض المحللين، إن مستقبل علاقات الطاقة على أساس الشراكة أو المنافسة، قد يكون معياراً أساسياً لتحديد مستقبل العلاقات الصينية – الأمريكية[3].

على حلبة أخرى، يصف (بول صامويلسون) صاحب نظرية التجارة الحرة أهمية التجارة العالمية وكيفية إفادة الدول من التبادل التجاري بينهم، ومن ثمّ فإن تلك النظرية تقع داخل الإطار النظري لمفهوم العولمة الحديث. ويرى أن العالم الرائع الجميل الذي ترنو إليه نظرية التجارة الحرة سوف ينهار، وهذا بالضبط هو ما تسبب في إنهيار النظرية حيث يشير (صامويلسون) الى الصين كنموذج لهدم تلك النظرية، حيث أنها أصبحت قادرة على إنتاج كل شيء وبأرخص الأسعار بدايةً من لعب الأطفال وحتى أجهزة الكمبيوتر.

ويعطي مقاربة حول الثورة الصناعية، حيث أنه عندما قامت الثورة الصناعية السابقة صعدت إنكلترا وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة على حساب باقي البلدان غير الأوروبية وخاصة الصين والهند اللتان شهدتا تدهورًا كبيرًا حينها. والآن وفي أثناء الثورة الصناعية الجديدة في هذا القرن، فقد انعكس الوضع، حيث تتجه الصين والهند نحو إستعادة مكانتهما وسوف يكون الخاسر الغرب (أوروبا وأمريكا) بعد هيمنة دامت أكثر من 150 عاماً وتوشك اليوم على النهاية فيما يبدو[4].

وقد وصف (نيل فيرجسون) رئيس البنك المركزي الأمريكي في محاضرة ألقاها أمام الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني 2010 هذا الواقع العالمي الجديد بأنه نهاية السيطرة والصعود الغربي، بالمقابل إنها أكبر وأسرع ثورة صناعية شهدها العالم في الصين والتي من المقرر أن تتجاوز الولايات

---

(1) جون ألترمان، "الجانب الآخر من العالم: الصين والولايات المتحدة والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط"، (معهد بريجنسكي للدراسات الجيوستراتيجية – مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، 2016، ص2، تاريخ الدخول: 09-08-2019.
https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/Alterman%20OSOTW%20Arabic.pdf

(2) أندرو سكوبيل، عليرظا نادر، "الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر"، مرجع سابق
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229z1.arabic.pdf

(3) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 69.

(4) فولفجانج هيرن، **التحدي الصيني**، مرجع سابق، ص 109-111.

المتحدة كأكبر إقتصاد في العالم القريب، ولقد كان من المتوقع أن تصل الصين الى المركز الأول بحلول عام 2040، لكن نظرًا لسرعة الصعود الصيني، أصبح التاريخ المقدّر هو العام 2027[1].

2- التنافس في المجال السياسي

إتسمت العلاقات الصينية – الأمريكية خلال الحرب الباردة بالعدائية نتيجة الصراع الأيديولوجي، فضلاً عن إستراتيجية الإحتواء المتبعة من قبل الو.م.أ. للصين وخاصة في تدخلها في منطقة شرق آسيا.

وبعد الحرب الباردة، أصبحت الصين تعتبر من القوى الدولية الصاعدة فهي تمتلك العديد من مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ودورها في التأثير على بنية النظام الدولي والسعي الى إقامة عالم متعدد الأقطاب، مما زاد حدة التنافس بين الدولتين من خلال الإستراتيجيات المتناقضة بينهما في إدارة العلاقات الدولية[2].

فبحسب تقرير الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة بشأن منطقة آسيا – المحيط الهادئ، الصادر عام 1995، حيث تمّ التأكيد بأن الصين تشكّل تهديداً للأمن في شرق آسيا، حيث يجب على الو.م.أ. أن تحتفظ بقواتها في شرق آسيا لإحتواء الصين والمنع من هيمنتها في هذه المنطقة وللسيطرة على الصين فيما بعد. وترى الصين بحسب بيان صادر عن الحزب الشيوعي الصيني عام 1994، بأن الو.م.أ. تعمل على خنق الصين وإضعاف نموها الاقتصادي والصناعي والتقني، ووضع الصين تحت راية المعسكر الغربي مثل باقي دول جنوب شرق آسيا، وبحسب بعض إستطلاعات رأي أمريكية تظهر بأن الصين ستمثّل أكبر تحدٍّ لمكانة الولايات المتحدة في السنوات القادمة.

ضمن هذا السياق، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين تندرج تحت ثلاث مدارس:

- **مدرسة الإندماج:** التي تتبنى سياسات معتدلة تجاه الصين، حيث أن التعاون مع الصين يشكّل أمر حيوي للو.م.أ. من أجل دفع الصين نحو الإنخراط في النظام الاقتصادي العالمي والتحول الى دولة ليبرالية. فضلاً عن دفع الصين نحو تقليص دعمها عبر بيع الأسلحة المتطورة لأنظمة معادية للو.م.أ. كإيران وكوريا الشمالية. كذلك، الحدّ من طموحات الصين في فرض هيمنتها الإقليمية على القارة الآسيوية.
- **مدرسة الإحتواء:** عبر إتخاذ سياسة صارمة تجاه الصين ومنعها من بسط نفوذها المتزايد على المنطقة الآسيوية. ولهذه المدرسة قناعة تامّة بأن الصين بتحوّلها الى قوة عظمى، ستشكّل تهديداً للو.م.أ. ولمصالحها في شرق آسيا والشرق الأوسط. فالصين تتزايد قوتها العسكرية

(1) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 112-113.

(2) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 35.

وتتطور بشكل سريع في جميع المجالات. فضلاً على أن الصعود السلمي للصين ليس سوى تحدياً أو إستراتيجية مقاومة للإحتواء الأمريكي والتصدي لسياسات الو.م.أ. تجاهها.

- **مدرسة الوسطية:** أي تتبنى الحل الوسط لما جاء من أفكار المدرستين السابقتين، بحيث التشجيع على الإنفتاح على الصين والإعتراف بأهميتها ودورها السياسي والأمني، لكن بالمقابل البقاء في موقع الحذر والمراقبة تجاه الصين وخاصة في قضية التسلح(1).

أيضاً، للكونغرس الأمريكي دوراً كبيراً في التأثير على مسار العلاقة الصينية – الأمريكية، حيث أن التعاون مع الصين يتطلب موافقة الكونغرس عليه كل سنة. فهذا الأخير يحدد للو.م.أ. مع من تتعامل من الدولة ويرسم حدود هذا التعاون. فالصين ترى في الكونغرس الأمريكي عائق ومحدد رئيسي أمام تطوير العلاقات بين البلدين.

يشار أيضاً، الى وسائل الإعلام الأمريكية دوراً لا يقلّ أهمية عن دور الكونغرس الأمريكي، حيث أن هذه الوسائل تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم. وهي تشغل دوراً أساسياً في تشويه صورة الصين وإعتبارها تهديداً للأمن والإستقرار في العالم، فضلاً على ترويج فكرة سيادة الصين على العالم خلال القرن الحادي والعشرين والذي سيصبح آسيوياً خالصاً. فالو.م.أ. القائدة للعالم بلا منافس، لن تسمح بأن تأتي قوة أخرى لمشاركتها في قيادة العالم، لذا عملت على إستيعاب الصين وإحتوائها وإدخالها في المعسكر الغربي والأمريكي خاصةً ولا أن تصبح خصماً لها وتحتل موقع القوة الثانية في قيادة العالم(2).

3- <u>التنافس في المجال الأمني</u>

من المعروف أن إستراتيجية الصين قائمة على الدبلوماسية الأمنية الجديدة من خلال السلام والتعاون بين الدول، أما تلك المتعلقة بالو.م.أ. فهي إستراتيجية المشاركة والتوسع وتوطيد العلاقات مع الحلفاء والسعي الى إدخال أكبر عدد ممكن من الدول الى حلفها. فالو.م.أ. تسعى الى المحافظة على زعامتها الدولية، وإن التنافس بينها وبين الصين يرتكز بالأخص في منطقة آسيا لما تمثله من أهمية، لذا فإن جوانب التنافس في المجال الأمني يبرز كالآتي:

- **التنافس حول منطقة المحيط الهادئ أو الآسيو- باسيفيكي:** فهي ذات أهمية من الناحية الاقتصادية والجيواستراتيجية. وفقاً للإستراتيجية الأمريكية فقد قامت على إحتواء اليابان وتوثيق التعاون الأمني معها عبر تدعيم وثيقة " الإعلان المشترك بين الو.م.أ. واليابان حول التحالف الأمني للقرن الواحد والعشرين" عام 1996. كما تم إبرام تحالف إستراتيجي بين اليابان والو.م.أ. عام 2005 من خلال مدّ اليابان بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة لتطوير

(1) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 156-160.
(2) المرجع نفسه، ص 162-165.

قدرات اليابان الدفاعية. أما فيما يتعلق بالإستراتيجية الصينية حول اليابان، فعلى الرغم من العلاقات التعاونية بين البلدين من الناحية الاقتصادية، إلّا أنه من الناحية الأمنية والجيواستراتيجية فهي تقوم على أساس مزدوج بإعتبار اليابان من جهة عدوّ تاريخي، ومن جهة ثانية هي نموذج تنموي للتحديث في الصين. فاليابان بمثابة تهديد للأمن القومي الصيني وهي حلقة في السياسة الأمريكية التي تستهدف إحتواء الصين وتخوّف هذه الأخيرة من حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن، فهي تعارض المساعي الأمريكية لتقوية النفوذ الياباني إقليمياً وعالمياً بدلاً عن الصين[1].

- **التنافس حول تايوان:** وهي أخطر مشكلة تواجه العلاقات الأمريكية – الصينية. إن تايوان بالنسبة للصين هي جزء من الوطن الأم، وأن مشكلة تايوان يمكن أن تدمّر الأمن والإستقرار في شرق آسيا، كما يهدد الإندماج القومي في الصين. تايوان التي تسعى الى إستقلال ذاتي مدعوماً من الو.م.أ.، فقد تؤثّر على إستمرارية الحزب الشيوعي الصيني وإنهياره، وعلى الرغم من شعار بلد واحد ونظامان، إلّا أن الصين بحسب بعض الخبراء مستعدة لخوض حرب ضد الو.م.أ. لضبط تايوان. وما يثير قلق الصين تجاه تايوان، هو بتزويدها من قبل الو.م.أ. بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة وأنظمة الدفاع الصاروخي، ومساندة القوى السياسية المطالبة بإستقلال تايوان، فهي وسيلة ضغط دائمة على الصين، وهذا ما تعتبره تلك الأخيرة بمثابة إعلان حرب عليها، وقد رجّحت أن تايوان كانت على وشك التوحد بالوطن الأمّ لولا تدخّل الو.م.أ. [2] وبالرغم من ذلك، أن سعي الصين الى تنشيط التعاون الاقتصادي والتشجيع على الإستثمار، يصبّ في محاولة الصين الى خلق جماعات ضغط موالية لها في تايوان، فضلاً عن سعيها الى فرض عزلة دولية على تايوان من حيث إفشالها في الدخول في عضوية الأمم المتحدة، وحثّ الو.م.أ. على الإلتزام بسياسة الصين الواحدة[3]. وأيضاً بالمبادئ الثلاثة حول القضية التايوانية وهي: قطع الو.م.أ. العلاقات الدبلوماسية مع تايوان وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك وسحب قواتها العسكرية من تايوان[4].
- **التنافس في شبه الجزيرة الكورية:** إن النزاع الحاصل بين الكوريتين يعود للتباين في النظام السياسي والإقتصادي لكلا البلدين. فالمصالح الإستراتيجية للعلاقات الصينية – الأمريكية في شبه الجزيرة الكوريّة تعود لإعتبارات ترتبط بالنفوذ والهيمنة الإقليمية والعالمية. بالنسبة

---

(1) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 70-74.

(2) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 169-171.

(3) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 209-210.

(4) المرجع نفسه، ص 202.

للو.م.أ.، فإنها تسعى لإحتواء الخطر النووي الكوري الشمالي وفرض العديد من العقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية تأكيداً لإلتزامها الأمني تجاه حلفائها كوريا الجنوبية واليابان.
من ناحية الصين، فإن دعمها لكوريا الشمالية هو بمثابة ورقة ضغط على الو.م.أ.، فهي تمدها بالمساعدات المالية، فضلاً عن دعمها للنظام العسكري والسياسي السائد في كوريا الشمالية، كما وتحتاج الصين الى عازل لأمنها مقابل التحالف الأمريكي – الياباني وهذا ما تجسده نسبياً في كوريا الشمالية. فالصين تحاول استغلال الملف النووي لكوريا الشمالية كوسيلة لإدارة علاقاتها مع الو.م.أ. عبر إثباتها بأنها طرف فاعل ومؤثّر على الساحة الدولية خاصة في منطقة جنوب – شرقي آسيا، وأنها تتبنى مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال تنظيمها للمحادثات بشأن الملف النووي الكوري الشمالي[1].

- **التنافس في إقليم التبت:** تعدّ الحركات الإنفصالية في قارة آسيا مسألة تهديد خطيرة للأمن والإستقرار السياسي في القارة الآسيوية. إن إستراتيجية الصين تجاه إقليم التبت تتراوح بين الإحتواء والمواجهة. الإحتواء يقوم على حث الصين الدول المجاورة بعدم تقديم المساعدة للحركات الإنفصالية في التبت. فيما يخصّ المواجهة، فهي تعمل على تأكيد هوية التبت الصينية عن طريق إتباع سلسلة من الإجراءات الساعية لإحداث تغييرات حقيقية في الثقافة السياسية لسكان التبت، فضلاً عن إتخاذ إجراءات أمنية لمنع أية إقتحامات حدودية لجيش التبت عبر النيبال.

أما الو.م.أ. فهي تقوم بإستغلال قضية التبت والحركات الإنفصالية الأخرى مثل: الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، منظمة تحرير تركستان الشرقية، المركز الإعلامي لتركستان الشرقية، والأهم مؤتمر شباب الإيغور العالمي[2] في إقليم "شينجيانغ" لتحجيم دور الصين المتنامي على المستويين الإقليمي والدولي عبر إثارة قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وإستخدامها كورقة ضغط على الصين[3]. وكما هو معلوم، أن ملفّ حقوق الإنسان له تأثيراً كبيراً في العلاقات الصينية – الأمريكية، إذ ترى الصين بأن مسألة حقوق الإنسان شأن داخلي، وأن التدخل في الشؤون الصينية أمر يمسّ بالسيادة الوطنية للصين[4].

---

(1) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 77-79.

(2) محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، مرجع سابق، ص 216.

(3) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 80-79.

(4) فكيك حكيم، **آثار الصعود الصيني وتغيّر الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 427.

من كلّ ما سبق، وبعد إظهار مظاهر التنافس والتعاون، فكلا الطرفين يسير وفق قاعدة: " ليس صديقان دائمان ولا عدوّان"[1]. فالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين توجّهها البراغماتية وكلّ طرف يعمل على تحجيم نفوذ الآخر وعدم السماح له بالتفرّد بالسيطرة الإقليمية والدولية.

(1) فكيك حكيم، **آثار الصعود الصيني وتغيّر الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 76.

الفصل الثاني: مستقبل طبيعة النظام الدولي في ظلّ الصعود الصيني

دائماً ما يشهد النظام الدولي حالة تغيّر مستمرة في أنظمته، ويعود ذلك الى التفاعلات بين الوحدات السياسية أو الدول، وأيضاً صعود قوى كبرى جديدة على المسرح العالمي، وبالتالي قد يؤدي ذلك الى تحولات جذرية في النظام الدولي وفي هيكليته وأيضاً في إعادة ترتيب توازنات وعلاقات الدول أو القوى فيما بينها.

وعليه، فإن القدرات الصينية على كافة المستويات في تزايد مستمرّ خلال القرن العشرين والقرن الحالي أيضاً، ممّا أثار العديد من التساؤلات حول إنعكاس هذا الصعود على إمكانية التغير في طبيعة النظام الدولي في ظلّ الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على نوع العلاقة التي تجمع بين القوتين، الولايات المتحدة كقوة مهيمنة والصين كقوة صاعدة، وسعي الصين الى التغيير في ماهية النظام الحالي وخاصة في ظل التطور التكنولوجي وإنتشار العولمة وظهور العديد من الفواعل من غير الدول، وأيضاً الأحداث التي طرأت على الساحة الدولية والإختلاف في المصالح والمنفعة والتوزيع النسبي للقوة من الممكن أن يبعدنا عن إستمرارية نظام الأحادية القطبية.

تأسيساً على ما تقدّم، قسّمنا هذا الفصل الى مبحثين، تناول المبحث الأول من هذا الفصل مكانة الصين في بنية النظام الدولي بين الفرص والقيود، وناقش المبحث الثاني مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي.

المبحث الأول: مكانة الصين في بنية النظام الدولي بين الفرص والقيود

لا بدّ لصعود أي دولة وحصولها على مكانة دولية هي توافر فرص أو إمكاناتٍ أساسية تجعلها قادرة على أداء دور فاعل في النظام الدولي. وللصين العديد من الفرص التي أهلّتها للحصول على المكانة التي تستحقها على المستوى العالمي. وبطبيعة الحال، تمتزج مع الفرص عدة تحديات أو قيود قد تعرقل الوصول الى أهدافها أو تحقيق مصالحها.

من هنا، سيتمّ التطرق في هذا المبحث الى عرض بعض الفرص أو القيود التي تسهم في تحديد وتعزيز مكانة الصين في النظام الدولي عبر مطلبين: المطلب الأول سيتناول الفرص، أما المطلب الثاني سيقف عند أبرز القيود التي تعيق تطور مكانة الصين في النظام الدولي.

المطلب الأول: الفرص التي تسهم في تعزيز مكانة الصين في بنية النظام الدولي

تعمل الصين على تعزيز مكانتها عالمياً، فهناك العديد من الفرص أو الإمكانيات التي أسهمت في صعود الصين وجعلت منها قوة لا يستهان بها.

01- الجانب الإقتصادي

- تعاظم الناتج المحلي الإجمالي: فهي تأتي بالمرتبة الثانية على المستوى الدولي من حيث قيمة الناتج المحلي بعد الو.م.أ.، حيث بلغت قيمته أكثر من 12.3 تريليون دولار ما بين عامي 2000-2018، ويمثّل بذلك 15.8% من الناتج المحلي العالمي.
- اعتماد اليوان ضمن سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد: إعتمد صندوق النقد الدولي العملة الصينية "اليوان" الى جوار الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، حيث يشترط صندوق النقد الدولي لاعتماد أي عملة ضمن سلة حقوق السحب الخاصة منها أن يكون الاقتصاد صاحب العملة من أكبر خمسة بلدان مُصدِّرة على مستوى العالم.
- إحتياطي النقد الأجنبي: تمتلك الصين نسبة عالية من الإحتياطي من النقد الأجنبي حيث بلغت 3.17 تريليون دولار بنهاية عام 2018. يمثل إحتياط النقد الأجنبي مصدر قوة للإقتصاد الصيني، إلّا أنه أحياناً مصدر ضعفٍ، كون نسبة الدولار الأعلى في إحتياطي النقد سيعرّض الإقتصاد الصيني لهزّات عديدة إثر إنخفاض قيمة الدولار أو ارتفاع سعر الفائدة، فضلاً على أن الصين هي أكبر مستثمر في سندات الخزينة الأمريكية بين عامي 2016-2019 حيث بلغت 1.11 تريليون دولار. ولكي تُخفف من مخاطر تركُّز ثروتها في الدولار الأمريكي، توسَّعت في الاستثمارات المباشرة على المستوى العالمي، سواء في أفريقيا وآسيا، أو في أوروبا وأمريكا، حتى يكون هناك جانباً من ثروتها متمثلاً في أصول رأسمالية، وما يُؤهلها لتكون منافساً لأمريكا كدولة عظمى.
- تصدّر التجارة السلعية الدولية: تحتلّ الصين حسب بيانات عام 2018 المرتبة الأولى في قائمة الصادرات السلعية على مستوى العالم بنسبة 12.6% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، تحتلُّ المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث الواردات إذ تبلغ نسبة 10.7% من إجمالي الواردات السلعية في العالم[1].

02- الجانب العسكري

أما في الجانب العسكري والتكنولوجي الذي يلعب دوراً مهماً في السياسة الصينية والذي يرتبط بالجانب الاقتصادي، فتأتي الفرص أو الإمكانيات على النحو التالي:

---

(1) من الصعود الى الهيمنة.. كيف أصبحت الصين قوة إقتصادية عظمى؟، تاريخ الدخول: 01-11-2020.
https://www.politics-dz.com/

- الردع النووي: يعتبر من أهم أشكال الردع الإستراتيجي والعسكري، وركن أساسي للأسطول العسكري الصيني. فهو عامل أساسي لحماية الأمن القومي ووسيلة فعالة لدرء إندلاع الحرب ولإحتواء تصعيد الحرب. فالصين تعمل على تحسين هيكلية قوتها النووية من خلال تطوير الإنذار المبكر الإستراتيجي والقيادة والتحكم واستباق القوة الصاروخية وأنظمة الدفاع الصاروخي والردّ السريع وردع الدول الأخرى من إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية ضدها[1].
- الردع التقليدي: يتمثل بقوات جيش التحرير الشعبي التقليدية، حيث تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية التقليدية، ويظهر ذلك من خلال تطوير الصواريخ الباليستية ذات المدى التوسط والبعيد، كذلك تطوير سلاح المدفعية الجوية والبحرية، فضلاً عن تطوير نظام شبكات دفاع شبكات المعلومات من خلال الإستخدام المتطور في مجالات القيادة والتحكم والإتصالات وأجهزة الحاسوب والإستخبارات والإستطلاع وقدرات الهجمات الدقيقة طويلة المدى[2].
- الردع التكنولوجي: من خلال تطوير قواتها ومعداتها في مجال الفضاء من خلال التسلح في الفضاء الخارجي، وهي على إطلاع دائم على مستجدات الفضاء الخارجي للتصدي لأية تهديدات أمنية وحماية أمنها الفضائي. كما تعمل على تطوير أقمارها الصناعية ذات الأغراض العسكرية كما نظام الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية. فإن تطوير قدراتها في مجال الفضاء والفضاء الخارجي هو لإستغلال المبادرة والفوز في صراع الهيمنة على المعلومات في النزاعات المستقبلية المحتملة، فضلاً على أنه عامل أساسي للردع الإستراتيجي[3].

المطلب الثاني: القيود على تطور مكانة الصين في بنية النظام الدولي

الى جانب الفرص، هناك العديد من القيود، سنستعرض أبرزها.

أولاً- القيود الداخلية

1- مسألة النمو الاقتصادي

يواجه الاقتصاد الصيني معضلة أساسية وهي البطالة، حيث أن الصين ملزمة بتوفير ملايين فرص العمل لسكان المدن وللمهاجرين الجدد من الأرياف، حيث أن النمو الاقتصادي مرتبط

---

(1) مايكل إس تشايس، آرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء "الردع الإستراتيجي المتكامل"، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا-كاليفورنيا، 2016، ص 22.

(2) المرجع نفسه، ص 24-26.

(3) المرجع نفسه، ص 27-30.

بأداء الصادرات وأي إنخفاض في نسبة النمو سيؤدي الى خلل إجتماعي وسياسي، وإن أي إنكماش إقتصادي عالمي سيكون له تبعات شديدة على الاقتصاد الصيني كإنخفاض حجم الصادرات وحجم الإستثمارات والذي سيحدث ارتفاع بمعدل البطالة.

وإن التركيز على النمو الاقتصادي وإعطائه الأهمية على بقية المجالات الأخرى، قد يؤدي الى إنعدام المساواة الحاصل جرّاء الفجوة الاقتصادية بين المنطق الحضرية والريفية وتركيز الأنشطة الاقتصادية في المدن الصناعية. بالإضافة الى السعي الى توفير مساحات شاسعة من الأراضي لديمومة النمو الاقتصادي حيث عمدت الصين الى توفير احتياجاتها من المواد الخام وتعزيز شراكاتها الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي والدولي(1).

2- تثبيت سلطة الحزب الشيوعي ومسألة تايوان

إن تثبيت سلطة الحزب الشيوعي مسألة أساسية لدى الصين، لكنها تختلف اليوم عن تلك السلطة التي كانت سائدة في الحقبة الماوية. لكن بعد هذه الحقبة إعتمد هذا الحزب الإصلاحات الاقتصادية والتحولات في السياسة الخارجية الصينية والتي جعلته أكثر مرونة وإنفتاحاً.

وفيما خصّ مسألة تايوان، تعتبرها الصين جزءاً أساسياً منها، وتسعى لضمّها الى الوطن الأمّ في نهاية المطاف. وتايوان هي إحدى مسائل الصراع والتوتر في العلاقات الدولية، فهناك العديد من المواقف الدولية وخاصة الموقف الأمريكي الذي يعرقل دائماً مسألة ضمّ تايوان الى الصين(2).

3- الإختلال الديمغرافي

إن الإختلال الديمغرافي هو من أبرز القيود التي تواجه الصعود الصيني. فبعد إتباع سياسة الطفل الواحد عام 1978، أدّى ذلك الى تحوّل الصين الى مجتمع هرم، حيث ينخفض معدّل الخصوبة ويرتفع معدّل الشيخوخة. وبالتالي، يصبح الكبار في السنّ عبئاً على الدولة، وسيؤدي ذلك الى إنخفاض حجم الإنتاج والإستهلاك، وإرتفاع الفاتورة الصحية والمعاشات التقاعدية وتشوّه التركيبة السكانية وتقلّص حجم قوة العمل. فتبعاً لهذه المشكلة أوقفت سياسة الطفل الواحد عام 2016 ولكن ذلك لن يصحح المسار، حيث وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة سيبلغ عدد المسنين فوق 60 عاماً أكثر من 440 مليون نسمة عام 2050(3).

---

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 226-229.

(2) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق، ص93.

(3) علي باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، مرجع سابق، ص 245-249.

4- المشاكل العرقية

تعدّ قضية الأقليات في الصين من القضايا البارزة، وخاصة في إقليمي "شينجيان" و"التيبت". إلا أن إقليم "شينجيان" أو ما كان يعرف بجمهورية تركستان الشرقية والذي يضمّ قومية "الإيغور"، حيث شهد هذا الإقليم صراعات شديدة مع الدولة الصينية تحت ذريعة الإنفصال والذي تعتبره هذه الأخيرة جزءاً لا يتجزأ منها. ولهذا الإقليم أهمية كبيرة لما يحتويه من مصادر للطاقة والموارد الطبيعية، فضلاً أنه يزوّد الصين 13% من إنتاجها الكلي للنفط و28% من إنتاج الغاز الطبيعي، وهو يعتبر بالنسبة للصين ممرّ جيو-استراتيجي لآسيا الوسطى[1].

ثانياً- القيود الخارجية

1- الطلب على الطاقة والموارد الطبيعية

يشهد القرن الحادي والعشرين طلباً متزايداً للقوى الصاعدة وبشكل مستمر على موارد الطاقة، وذلك برهاناً لعودة التنافس الجيوسياسي والإقتصادي[2]. فالصين تعتبر أكبر مستورد للنفط ولمصادر الطاقة، فإلى جانب الكلفة المالية والإقتصادية لما تستورده الصين من الطاقة، والآثار البيئية الضارة من جرّاء الإستخدام المكثف للفحم الحجري، فيحول الى إمكانية الضغط عليها من باب حاجتها للطاقة، خاصة بسبب خضوع العديد من الدول المصدرة للنفط للضغوط الأمريكية[3]. ويظهر ذلك من خلال السيطرة المطلقة للو.م.أ. على منطقة الخليج العربي، فضلاً أن غالبية النفط تأتي من الشرق الأوسط الى آسيا، وسيطرة الو.م.أ. على مضيق "ملقا" يعتبر رادعاً إستراتيجياً لوصول مصادر الطاقة الى الصين في حال نشوب أي نزاع أو حرب بينهما[4]. فإن الإقبال المتزايد على مصادر الطاقة سيؤدي الى حدوث تحول في النظام العالمي للطاقة وأصبح مفهوم قلب العالم الجديد مرادفاً لمصادر الطاقة، حيث أصبحت مطلباً إستراتيجياً لكبح جماح القوى المنافسة المحتملة[5].

---

(1) علي باكير، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، مرجع سابق، ص 252-253.

(2) منصور الحيصه، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2009)، ص 128.

(3) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق، ص95.

(4) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 280.

(5) المرجع نفسه، ص 282.

ولا يخفى مسألة بحر الصين الجنوبي، التي تُعدّ من أكثر المناطق الجيواستراتيجية ومركز تنافس واستقطاب للعديد من الدول المتشاطئة على سواحله لما يتمتع به من مخزون للنفط والغاز والثروة السمكية والموارد الطبيعية. وهو منطقة تنازع وصراع من حيث المطالبة بالسيادة على مناطق فيه، وتسعى الصين الى اعتماد سياسة متشددة لفرض سيطرتها الإقليمية عليه[1].

2- مسألة التلوث البيئي

تعدّ مسالة التلوث البيئي من القضايا الخطيرة على الصعيد العالمي نتيجة زيادة التطور والنمو الاقتصادي. والصين هي واحدة ضمن أسوأ عشرين دولة من حيث الأضرار البيئية. فإن التنافس الاقتصادي بين الدول وما ينتج عنه من إنبعاث للغازات تسبب بظاهرة الإحتباس الحراري والتي لها تأثير سلبي على تغيير المناخ العالمي. ويطلب من الدول بالتوجه الى الطاقة البديلة النظيفة والذي سيشكل عبئاً مالياً عليها وأيضاً ممكن أن يقيّد النمو الاقتصادي لديها ويتسبب بآثار سياسية غير متوقعة في النظام العالمي[2].

3- مسألة العلاقة مع دول الجوار

نبدأ بالهند، بالرغم من العلاقات التجارية بين البلدين، إلا أن جوّ التوتر والقلق هو السائد وخصوصاً أن للهند طموحات إقليمية من حيث توقيع العديد من الإتفاقيات التجارة الحرة مع مختلف الدول الآسيوية وأيضاً لتفوّق الهند على الصين في مجال المعلوماتية، والأهمّ التحالف والدعم من قبل الو.م.أ.

وفيما يتعلّق بالعلاقة مع روسيا، فالإثنان يتفقان حول منع هيمنة قوة واحدة على النظام الدولي ومعارضة مشروع الدرع الصاروخي المعتمد من قبل الو.م.أ. تبريراً لحماية أراضيها، والتي تراه كل من الصين وروسيا تهديداً للأمن العالمي. إلا أن روسيا ترى في تعاظم القوة الصينية نوعاً من عدم الأمان وخصوصاً بسبب التواجد الصيني في أقصى الشرق الروسي وإزياد عدد المهاجرين الى هذه المنطقة بسبب توافر الموارد الطبيعية واعتماد الصناعات الخفيفة والزراعة في المناطق الحدودية[3].

أما موضوع كوريا الشمالية، فيعتبر من الملفات الساخنة لدى الصين. فهذا الملف يضع الصين أمام مواجهات عديدة وشديدة التوتر من قبل الدول المعادية لكوريا الشمالية، من حيث مسالة نزع السلاح النووي الكوري الشمالي وإعتبار كوريا الشمالية ورقة إستراتيجية بيد الصين للضغط على الخصوم

(1) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 276-277.
(2) المرجع نفسه، ص 282-284.
(3) المرجع نفسه، ص 256-258.

الإقليميين والدوليين. على أن نذكر في هذا السياق الدور الصيني في التقارب الكوري الشمالي والأمريكي عام 2018[1].

وإتساقاً فيما تقدم، تبقى العلاقة مع اليابان قضية مركزية بالنسبة للصين. فالإثنان يشكلان قوة إقتصادية ضخمة والتنافس بينهما كبير جداً، وعلى الرغم من المشكلات السياسية والتاريخية والإستراتيجية بين البلدين إلا أن العامل الاقتصادي والمصالح المتبادلة بين الطرفين قد طغت. لكن تبقى مسألة أساسية هي النزاع حول بعض الجزر بينهما في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والتي من الممكن أن تتصاعد مستقبلاً. كما وأن اليابان تعتبر قوة نووية مما سيدفع الصين الى سباق تسلح وخصوصاً أن اليابان مدعومة من الو.م.أ. والتي من الممكن على هذه الأخيرة أن تعمل على زعزعة العلاقات بين البلدين والإتجاه نحو صراع عسكري وقتالي تكون فيه الو.م.أ. الرابح الكبير [2].

يُخلص، أن الفرص والقيود التي تكتنف جمهورية الصين الشعبية تسهم بشكل أساسي في تحديد طبيعة النظام الدولي في المستقبل، خصوصاً إن الصين لا تقف مكتوفة الأيادي أمام هذه التحديات أو القيود، فقد تخلق فرصاً تجعلها قادرة على مواجهة هذه القيود والحدّ منها إذا أمكن.

المبحث الثاني: مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

إنّ دراسة النظام الدولي تعتبر من القضايا المثيرة للجدل، وصعود الدول أو هبوطها وما يترافق معها من تداعيات سيؤثّر حتماً في تغيير هيكلية النظام الدولي القائم. فمع صعود الصين، وما أثاره صعودها من جدلٍ على المستوى العالمي وخصوصاً في ظلّ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر هذه الأخيرة أن صعود الصين يشكّل عائقاً أما استمرار هيمنتها على العالم.

ضمن هذا الإطار، سيقف هذا المبحث عند مطلبين: المطلب الأول بعنوان السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية، أما المطلب الثاني بعنوان مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي.

---

(1) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق، ص 94.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 272.

المطلب الأول: السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية

01- السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي

هناك ثلاثة سيناريوهات وهي:

السيناريو الأول: إستمرار الأحادية القطبية في النظام الدولي

يستند هذا السيناريو الى استمرار الو.م.أ. بقيادة العالم لما تملكه من مقومات القوة وتأثيرها السياسي والإقتصادي، وجاذبيتها الثقافية والأيديولوجية وقوتها التكنولوجية والعسكرية ونفوذها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية[1]. أيضاً، تسعى الو.م.أ. الى تعزيز القوة الذكية وهي الدمج بين القوة الصلبة (Hard Power) المتمثّلة في زيادة القوة العسكرية والإقتصادية، والقوة الناعمة (Soft Power) والتي تتمثّل في إستثمار المكانة الأمريكية وجاذبيتها عالميّاً في التأثير، وبالتالي هي قادرة على مواجهة جميع التحديات التي تعيق إستمرار قيادتها. فهي لا تزال الأقوى إقتصادياً وعسكرياً في العالم بالرغم من التراجع الضئيل على الصعد المالية والإقتصادية، يضاف الى ذلك بأنها لاعب أساسي في جميع دول العالم تقريباً، وتملك معادلات القوة والقرار بشأن أي قضية في العالم، ومن تشكيل حكومات وإسقاط أخرى، وهو أمر غير متاح للدول الأخرى الصاعدة[2].

وكما هو معلوم، فإنها قادرة على تطبيق "الحرب الإستباقية" و"الضربة الوقائية" واستخدام القوة ضدّ أي تهديد تتوقع حدوثه[3]، وإستخدام المنظمات الاقتصادية والمالية والتجارية كورقة ضغط لتحقيق أهداف سياسية وأمنية وإستراتيجية[4].

إن كان هناك من إحتمالية إستمرار الأحادية القطبية، ألا أنه في حقيقة الأمر هناك من يخالف إستمرار الأحادية القطبية بإعتبار أن الو.م.أ. تدير عالماً يشوبه الفوضى وعدم الإستقرار وأن مصادر قوتها قابلة للزوال، وأن نظام الأحادية القطبية أضحى نظاماً مستنزفاً إستراتيجياً وسياسياً مما جعل الو.م.أ. غير قادرة على الإيفاء بمستلزمات قيادته ومواجهة التحديات التي تعترضها. فالعالم لم يكن في الأصل آمناً في حقبة الثنائية القطبية بين الو.م.أ. والإتحاد السوفياتي آنذاك، وتسلّم الو.م.أ. زمام الأمور فيما بعد وإنفاقها الكبير على زيادة قدراتها العسكرية قد ولّد عالماً أقل أمناً أيضاً. كذلك لم تستطع السيطرة على العديد من النزاعات والحروب والصراعات في بعض بقع العالم والتي ما زالت

---

(1) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 398.

(2) فهد الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015، ص 171-173.

(3) رحايلي سعاد، **الصعود الإستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي**، مرجع سابق، ص 146.

(4) المرجع نفسه، ص 148.

مستمرة الى اليوم. ومن وجهة نظر الواقعيون الجدد فإن بنية القطبية الأحادية هي أقل البنى إستقراراً على إعتبار أن أي تركيز كبير للقوة يهدد الدول الأخرى ويدفعها الى بناء وتنمية قوتها من أجل إستعادة التوازن في العالم. فضلاً عن ذلك، فقد زاد إنتشار الأسلحة النووية وظهور بعض القضايا التي تمسّ أمن المجتمعات الإنسانية مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل وظهور الإرهاب والجماعات الإرهابية التي تعمل على تحدّي السيادة في النظام الدولي.

إلى جانب ما تقدم، ولّد نظام الأحادية القطبية توسعاً إستعمارياً مفرطاً بحسب الكاتب "بول كنيدي" في كتابه "صعود وسقوط القوى العظمى". فإن التوسع المفرط للدولة سواء جغرافياً، أو إقتصادياً، أو عسكرياً، فإنه سيستنزف المصادر القومية الأساسية للدولة وبالتالي تصبح منهكة القوى بسبب سعيها الى الحماية مصالحها الموزعة في مختلف رقع الأرض، ممّا يؤدي الى تراجع قوتها وإنهيارها. هذا، يرى كلّ من المفكرين "روبرت غيلبن" و"جون ميرشايمر" أن صعود القوى وسقوطها يعتمد بشكل أساسي على مقوماتها ومصادر قوتها الحالية ومدى قدرتها على المحافظة على هذه المقومات وتطويرها لتحقيق مصالحها القومية. فالفكر العسكري الأمريكي يقوم على السيطرة على العالم والتأكد من عدم قيام باقي الدول من تطوير أية قوة ضد الو.م.أ. فإن الإنفاق المفرط على القطاع العسكري سيعيق بشكل أساسي النمو الاقتصادي بحسب بعض الدراسات. ففي هذا الجانب يشير "بول كنيدي" في كتابه بأن الدولة عندما تعترضها العديد من التحديات تسعى الى زيادة إنفاقها العسكري وبالتالي تهمل المجتمع الداخلي وقطاعاته مما سيؤدي الى انهيارها. وهناك العديد من المؤشرات لتراجع الإنفاق على القطاعات الداخلية كتدهور الاقتصاد والبنى التحتية وزيادة العجز المالي وإرتفاع تكلفة الرعاية الصحية وغيرها. فقد تجاوز الدين العام الأمريكي عام 2017 نحو (20 تريليون دولار) وهذا مؤشراً واضحاً للإستنزاف التي تعاني منه الو.م.أ. [1]

<u>السيناريو الثاني: الثنائية القطبية في النظام الدولي</u>

هذا السيناريو يتمحور حول بروز الصين كقطب ثنائي مع الو.م.أ.، حيث تعدّ الصين المنافس القوي والمحتمل للو.م.أ. على الصعيد الدولي ويتوقّع بحسب تقرير مجلس الإستخبارات الوطنية الأمريكية بعنوان "الإتجاهات العالمية 2025 حول العالم" أن تكون الصين أكبر دول العالم إقتصادياً وعسكرياً في ظلّ سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية، أيضاً من خلال سعيها الى مضاعفة

---

(1) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 40-45.

حجم إقتصادها منذ بدء إصلاحات السوق، كما أنّها باتت واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم وتستهلك ما يقارب ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والعديد من مصادر الطاقة[1].

إعتقد الكثيرون بأن الصين هي المنافس الأرجح لموازنة القوة الأمريكية أو التفوق عليها، وقد توقّع بنك جولدمان ساكس (Goldman Sachs) أن يفوق الحجم الإجمالي لإقتصاد الصين نظيره الأمريكي عام 2027[2]. ويرى العالم السياسي G. John Ikenberry بأن الصعود الصيني في منطقة شرق آسيا سيتشكل من خلال إحتمالين: إما عن طريق تحويل المنطقة الى نظام ثنائي تتنافس فيه الصين مع الو.م.أ.، في حال إستمرار الصين في تطوّرها الاقتصادي وصولاً الى مرحلة تستطيع فيها منافسة الو.م.أ.؛ أما الإحتمال الثاني يرجّح زيادة الصين لقوتها حيث تبدأ تدريجياً بإستبدال القوة الأمريكية كقوة مهيمنة. ويضيف (أيكنبيري) أن التطور الذي تشهده الصين سيهيد تشكيل المنطقة على المدى البعيد. فالقوة الصينية تنمو بشكل مطرد إقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً وقد توسّع تأثيرها الدبلوماسي من خلال إنضمامها في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية وأهمّها منظمة آسيان، وأن الاقتصاد الصيني أصبح ورشة عمل العالم[3].ضمن هذا الإطار، فإن الصعود الصيني من وجهة نظر الواقعيين سيؤدي حتماً الى تغيير النظام الدولي، بحيث أنّه كلّما ازدادت قوة الدولة، فإنها سوف تسعى لتغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والإقتصادي[4].

في ظلّ النظرية الواقعية، فقد تبنى العالم السياسي "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) "الواقعية الهجومية" التي ترى أن البقاء هو الهدف الأسمى لأية دولة، وأن طبيعة النظام الدولي تجبر الدول على الدخول في منافسة مع بعضها البعض، وأن قوتها الاقتصادية ستدفعها الى تطوير وتعزيز قطاعها العسكري لذا ترى بأن الصين سوف تتحدى الو.م.أ. في شرق آسيا وستحاول فرض هيمنتها على منطقة المحيط الهادئ[5].

---

(1) مهند الراوي، **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية "دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي**، ط1، المكتب العربي للمعارف، 1 كانون الثاني 2015، ص 208.

(2) مستقبل القوة الأمريكية، تاريخ الدخول: 15-02-2021 .

https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr-child/split/Int105-1_Preview.pdf -

(3)G. John Ikenberry, “American Hegemony and East Asian Order (Australian Journal of International Affairs), Vol.58, No.3, September 2004, p360-362.

(4) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 57.

(5) John Mearsheimer, "Realism and the Rise of China," Koç University on YouTube, Video, (1:42:07), (Oct 11, 2012), (Accessed February 15, 2021).
https://www.youtube.com/watch?v=D2e4OyNV8L8&t=1950s or https://goo.gl/yxxUFQ

هناك، أيضاً، الليبراليون التي تقوم نظريتهم على الإعتمادية الاقتصادية يرون أن في صعود الصين الاقتصادي سيلزمها الأخذ بعين الإعتبار مصالحها الاقتصادية مع محيطها الإقليمي والدولي من حيث اعتمادها بشكل متكرر على بقية دول العالم للمحافظة على نموها الحالي[1]. وربّما هذه الثنائية القطبية قد ترفع من دور وتأثير المنظمات الإقليمية على حساب المنظمات العالمية[2].

السيناريو الثالث: التعددية القطبية في النظام الدولي

يعني نظام التعددية القطبية وجود عدة أقطاب في النظام الدولي، ويرى داعمي هذا النظام بالإضافة الى الو.م.أ. وجود عدة أقطاب تنافس القدرات الأمريكية وهي: الصين، وروسيا، والإتحاد الأوروبي، واليابان، والهند. فهذه الدول تعمل على الحصول على مكانة لها في النظام الدولي والوصول للقوة التي تمكنها من التأثير في السياسات الدولية[3]. ويفترض هذا السيناريو أن القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي ستكون قادرة في المستقبل على إدارة الأزمات والقضايا العالمية وتحمل المسؤوليات والتصدي لجميع المشكلات المهددة للإستقرار والأمن العالميين، كقضايا الفقر وتقديم المساعدات، وقضايا الإرهاب العالمي، وانتشار الأسلحة النووية، والأزمات المالية، وقضايا البيئة كالتصحر والإحتباس الحراري. فهذه المخاطر مجتمعة كلها مهددة للأمن البشري، لذا على هذه القوى الفاعلة أن تعتمد إستراتيجيات التعاون بدلاً من التنافس وفرض الزعامة والهيمنة بالقوة.

فضلاً عن الصين ومعارضتها لنظام الأحادية القطبية، تؤيدها بذلك روسيا الإتحادية بهدف تأسيس عالم مستقرّ، وعادل، وديمقراطي مبنيّ على قواعد معترف بها في القانون الدولي، وتفعيل أكثر لدور الأمم المتحدة. كما تسعى روسيا الى تأسيس نظام متعدد الأقطاب، من خلال عمل تحالفات فعلية مع الدول المختلفة في النظام الدولي، ويشاركها في هذا المسعى كل من الصين، والهند، واليابان، وهذه القوى استطاعت تحقيق نجاحات إقتصادية وعسكرية مكنتها من تبوّء دور ومكانة أكبر في النظام الدولي[4]. وتكمن محاولات روسيا أن تستعيد مكانتها على الساحة الدولية بالتركيز على أن تكون قوة

---

(1) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 58.

(2) Yan Xuetong, "A Bipolar World Is More Likely than A Unipolar or Multipolar One", (China US Focus), Apr 20, 2015, (Accessed: Feb 15, 2021). https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-bipolar-world-is-more-likely-than-a-unipolar-or-multipolar-one /

(3) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 78.

(4) سامر عبّاس، **دور التكتلات الإقليمية والدولية في التوازن الدولي (شنغهاي وبريكس نموذجاً)**، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، سوريا، جامعة دمشق، 2016-2017)، ص 59-61.

إقليمية[1]، حيث تتجاور مع (15) دولة تتنوّع سياسياً وثقافياً ودينياً، ما يشكّل عبئاً كبيراً علي سير سياستها الخارجية[2].فهي استطاعت رفع معدلات نموّ ناتجها المحلّي وخفض حجم التضخم وزيادة حجم الإستثمارات، وقد تراوحت نسبة نموّها الاقتصادي عام 2019 ما بين (1,7%) و(1,8%)[3].
من دون ريب، تمتلك روسيا قدرات عسكرية هائلة، وقامت بالعديد من التحديثات في القطاع العسكري وبلغ إنفاقها (700 مليار دولار) على هذه التحديثات ما بين عامي 2011 و2020[4].

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد حظي الجانب الاقتصادي بإهتمام كبير من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وهذا الإتحاد يعتبر قوة تجارية هائلة، فقد وصل نموّه الاقتصادي بين عامي 2018 و2019 الى (2.3%)، فضلاً عن العملة الموحدة (اليورو) التي تستخدمها (19) دولة، فهذا دليلاً ملموساً على التكامل الأوروبي. فيما خصّ المجال العسكري، فمن خلال إنتماء أغلب دول الإتحاد الى حلف (الناتو) فترتبط معه بإتفاقيات دفاع مشتركة. ومن زاوية أخرى يرى بعض المحللين أن القوة الناعمة لدى الإتحاد الأوروبي يجب أن ترافقها قوة عسكرية، وهنا جاءت فكرة إنشاء جيش للاتحاد الأوروبي تمّ إعتمادها ضمن " السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع " (CSDP) في معاهدة ماسترخت عام 1992، حيث تقوم بعمليات نزع السلاح المشتركة، ومنع النزاعات، وتقديم الإستشارات، والمساعدات العسكرية، وحفظ السلام، والمشاركة في المهام الإنسانية ومهام الإنقاذ. كذلك أُنشئت وكالة الدفاع الأوروبي (EDA) لتطوير القدرات الدفاعية للاتحاد، وارتفع الإنفاق الدفاعي للاتحاد ووصل الى (195 مليار يورو)، وقد أعلن المجلس الأوروبي عام 2015 على إستمرارية العمل على سياسة مشتركة للأمن والدفاع، ويبدو أن ذلك سيستمرّ في المستقبل[5].

---

(1)محمد يوسيتش، روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة، ترجمة: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 25 تموز 2016، ص 1.

(2) أماني سليمان، "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، 25 تموز 2016. تاريخ الدخول: 15-02-2021 .
https://democraticac.de/?p=34573

(3) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 80-81.

(4) Michael Kofman, "The Russian Military, A Force in Transition", Russia's Military: Assessment, Strategy, and Threat, Center on Global Interests, (June 2016), p.3

(5) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 82-90.

وللتأكيد، يلعب الإتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً ورئيسياً في الكثير من القضايا الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي عملاً بأهدافه من خلال تعزيز الأمن والتعاون الدوليين ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[1].

بالإنتقال الى اليابان، تُعدّ أحد الأقطاب الدولية في نظام التعددية القطبية، وهي تسعى لإيجاد مركز دولي مرموق لها من خلال تطوير نموها الاقتصادي، وتفعيل إستراتيجيتها الدفاعية وإنشاء وزارة للدفاع وتأسيس جيش قوي ومتطور، وقد بلغ إنفاقها على القطاع العسكري ما يقدر بـ (40.9 مليار دولار)؛ علماً بأن اليابان تلتزم بمعاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة تنصّ على منح تلك الأخيرة إمتيازات عسكرية لقواتها في شرق آسيا مقابل الحصول على مساعدة عسكرية في أي وقت تحتاجه اليابان. هذا، ومن الناحية الاقتصادية، تصنّف بثالث أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، وتُعدّ رابع أقوى القوى التجارية العالمية من حيث الصادرات والواردات، وتساهم تجارتها في الناتج المحلّي الداخلي بنسبة (68.15%)[2]. كما تسعى اليابان عبر سياستها الخارجية الى حماية أمنها ومصالحها الوطنية والإقتصادية، والإلتزام بمبدأ التعاون الدولي، والإستمرار في صيانة وتطوير نظام دولي يقوم على أساس الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون[3].

وفي الختام، تُعدّ الهند أيضاً أحد الأقطاب الدولية في نظام التعددية القطبية، في تقوم بتطوير ذاتها وزيادة قوتها في المجالين الاقتصادي والأمني للتبوّء مركزاً قوياً لها ودوراً فاعلاً على الساحة الدولية. يحتلّ الاقتصاد الهندي المرتبة السابعة عالمياً، وتسعى ليكون لديها إقتصاداً قوياً قادراً على المنافسة العالمية وأن تصبح بالقمة مع الإقتصادات المهيمنة حالياً. ووفقاً لتقديرات الاقتصادي البريطاني أنجوس ماديسون (Angus Maddison) فإن الهند ستسيطر وحدها على (10%) من الناتج العالمي الإجمالي عام 2030، ويتوقع أن تصبح ثالث أكبر إقتصاد في العالم.

وفي المجال العسكري، تمتلك الهند السلاح النووي وتعمل على تطويره، وتعتبره وسيلة دفاع عن أمنها القومي. ومن المتوقّع أن تحتلّ المرتبة الرابعة في الإنفاق العسكري بحلول العام 2020. وهناك دراسات تشير بأنها ثاني دولة من بعد الولايات المتحدة لتصدير البرمجيات. ومن خلال ذلك، تسعى الهند الى تعزيز مصالحها الوطنية، والى إعتماد سياسة حس الجوار، والى تحسين علاقاتها داخل إقليمها، والى بسط نفوذها الى ما وراء جنوب آسيا[4].

---

(1) European Union, "Foreign & Security Policy," accessed Feb 15, 2021 .
https://europa.eu/european-union/topics/foreign-security-policy_en

(2) أسيل شماسنة، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق، ص 96-99.

(3) المرجع نفسه، ص 102-103.

(4) المرجع نفسه، ص 104-110.

02- سيناريو العلاقات الصينية – الأمريكية

1- التفوق الأمريكي

تتأرجح العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والتنافس أو الى حدٍّ ما الصّراع، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أضحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، نتيجة ما تمتلكه من عناصر قوة وقدرة لتحتل مرتبة القوة المهيمنة الوحيدة في النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقوة عسكرية متنفذة ومتواجدة في أغلب مناطق العالم[(1)].

فهي ما زالت تتمتع بقدرات عسكرية ضخمة فائقة التطور، لا يمكن مقارنتها بأية دولة أخرى، فهي تعد أعتى قوة عسكرية تقليدية في التاريخ. بالإضافة الى أنها الأولى من حيث القوة النووية في العالم. ولا شكّ أنها الوحيدة القادرة على نشر قواتها بسرعة وكفاءة في أي موقع في العالم، فضلاً عن تفرّدها بإمتلاك برنامج لحرب النجوم، الذي يوفّر لها دون غيرها من الدول، حمايةً ضدّ أي هجوم نووي من الخارج. تحتلّ المرتبة الأولى في مجال صناعة السلاح وتصديره، فضلاً عن أنها صاحبة أعلى إنفاق عسكري في العالم[(2)]. كما للولايات المتحدة تأثير كبير في إقتصاديات العالم، بالإضافة الى تأثيرها الثقافي والأيديولوجي، كذلك تمتعها بتطور منفرد في مجال التكنولوجيا والتقنيات، وتعتبر القائدة في مجال شبكة المعلومات الدولية[(3)]. فهي أكبر قوة إقتصادية في العالم، فهي تسهم بما يقارب 30% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك العديد من موارد الطاقة، من حيث إعتبارها ثالث أكبر منتج للنفط عالمياً، فضلاً عن أنها تمثل القوة الزراعية الأولى في العالم لما تمتلكه من أراضٍ خصبة ومناخٍ مناسب. كما هي الأولى عالمياً في معدلات إستهلاك الطاقة، كذلك من حيث الإستثمار والمنافسة التجارية، فضلاً عن إمتلاكها أكبر عدد من الشركات التجارية العالمية أو الشركات المتعددة الجنسيات المؤثرة في القرارات والأحداث العالمية. فهي لا زالت مسيطرة على صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات العالمية المالية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية. فهي صاحبة أكبر أسطول بحري وجوي، بالإضافة الى أكبر عدد من المطارات الضخمة، وأطول سكك حديدية وطرق سريعة في العالم، وتسيطر على أغلبية الشركات العالمية المتخصصة في مجال تقنية البرامج والشبكات، وتحتل قمة النظام العالمي في عدد الحواسيب الشخصية. والميزة الأهمّ أنها المرجع العالمي

---

(1) محمد خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، (المجلة السياسية والدولية)، العدد 24، 2014، ص 3.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

(2) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 351-353.

(3) محمد خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، مرجع سابق، ص 3.

للنقد والإقتصاد، فبالرغم من تطور إستخدام اليورو عالمياً وبنسبة 10-15%، إلا أن الدولار يستخدم بنسبة 40% في الاقتصاد العالمي[1].

بإعتبار الصين قوة إقتصادية عالمية وآسيوية صاعدة بقوة نحو القمة في إطار سياسة شاملة تنطلق من الداخل الى الخارج، فهي تسعى الى قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، يقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة في إطار الشرعية الدولية، من خلال إستفادة كلّ الدول من الفرص التنموية مما يعزّز قضية السلام والتنمية البشرية.

وبالرغم من التصريحات الصينية المطمئنة بإتجاه الو.م.أ.، إلا أن تلك الأخيرة ترى في التفوق العسكري للصين تمهيداً لحرب باردة بزعامة كلا الطرفين[2].

فالو.م.أ. توظّف كل إمكانياتها من أجل منع أي طرف دولي منافس لها من الوصول الى الهرمية الدولية، واستمرار هيمنتها على النظام الدولي[3]. ولذلك عدّة مؤشرات أهمّها تواصل التفوق الأمريكي، والقدرة التكنولوجية والمعرفية لتدعيم الإمكانيات العسكرية لوجيستياً وعمليّاتياً، وعلى الرغم من نموّ آسيا إقتصادياً، تبقى الو.م.أ. محافظة على تفوّق الناتج المحلّي للفرد حيث سيبلغ نصيبه 32.266 دولار سنة 2050[4].

والجدير بالذكر، أن آسيا الباسيفيك هي مركز الثقل الجيوسياسي العالمي، فبحسب "هيلاري كلينتون" إن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ بالنسبة للو.م.أ. [5]

بالإشارة الى ما تقدم، إن العلاقات الصينية – الأمريكية هي "كالمادة القابلة للإشتعال، وهذه المقولة مثيرة للهواجس والخوف من تدهور هذه العلاقات. فالصين بعد الحرب الباردة، أصبحت محطّ أنظار العالم، وأثارت هاجساً لدى الو.م.أ. وخاصة في مجالات تفوقها الاقتصادي والعسكري وسعيها نحو مرتبة القوة العالمية وتأثيرها في التفاعلات الدولية، وخاصة من خلال صعودها السلمي والإبتعاد عن المواجهة والسعي للتفرد بدورها الإقليمي في شرق آسيا[6]. فهذا التفوق الاقتصادي والذي واكبه التفوق

---

(1) منتصر الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، مرجع سابق، ص 346-349.

(2) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 182.

(3) علي العلي، "**القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد: تداعياتها وآفاقها المستقبلية**"، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة 2015، ص 313-314.

(4) زبيغنيو بريجنسكي، "**رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**"، مرجع سابق، ص69.

(5) بحري سفيان، برزيق بو علام، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية** مرجع سابق، ص 105.

(6) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 50.

العسكري للصين، وسّع نفوذها الإقليمي والعالمي، وبالرغم من أهمية الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للصين، إلّا أن علاقاتها الدولية ليست مرهونة برضا هذه بالو.م.أ. أو غضبها أو بتأييدها أو رفضها، حيث أن الصين تتمتع بتقدير معظم دول العالم، وقد يرى البعض بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن الصين الصاعدة بما تتميز به من مكانة دولية وموقع متقدم في كافة التطورات الدولية القادمة. فالصعود الصيني زاد من إهتمام الو.م.أ. بمتابعة هذا الصعود أو التطور، وبالتالي سيحدد مستقبل العلاقات الثنائية في ظلّ التطور الصيني على كافة الأصعدة في النظام الدولي. وفي هذا الإطار يرى البعض بأن ظهور قوة صاعدة سيؤدي حتماً الى مواجهة الدولة المهيمنة وحلفائها من قبل القوة الصاعدة حول القواعد التي تحكم النظام الدولي القائم، وسيؤدي ذلك الى إندلاع حربٍ بين القوة المهيمنة والقوة أو القوى المنافسة إذا لم يتمكنوا من تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية. فالصين هي اليوم بالنسبة للو.م.أ. المنافس للرئيسي لها بالدرجة الأولى، وبالرغم من ذلك يجري تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية دون اللجوء الى التصعيد. فضلاً عن حرية التجارة والإقتصاد والعلاقات التجارية بين البلدين، عززت الصين تحالفاتها مع دول الجوار من خلال بناء إستراتيجيات التعاون، وتبادل المنافع وحلّ الأزمات والخلافات بينها، والحفاظ على الأمن الصيني بإقامة محاور وتحالفات متعددة الأطراف لإحباط أهداف الو.م.أ. التي تتسم بإستخدام القوة والتهديد بها والحدّ من النفوذ الأمريكي.

بالإضافة الى ما تقدم، تقوم العلاقات الصينية – الأمريكية على عدة مستويات: ثنائية وإقليمية وعالمية.

على المستوى الثنائي، فقد أكّد أحد رؤساء وزراء الصين السابقين عام 1999، بأن الصين لن تكون أبداً تهديداً للو.م.أ.، وبأن هذه الأخيرة ستكون شريكة للصين وليس خصماً لها. ويظهر ذلك من خلال التبادل التجاري بين البلدين الذي إرتفع بشكل ملحوظ منذ مطلع السبعينات، كما ذكر سابقاً. والجدير بالذكر، توقع شراء طائرات "بوينغ" (Boeing) بحوالي 5580 طائرة حربية من قبل الصين بقيمة 780 مليار دولار بين (2013–2032)، لتكون "بوينغ" أكبر مصدّر للطائرة التجارية خارج الو.م.أ.. كما لا بدّ من النظر الى معضلة سندات الخزينة الأمريكية بحيازة الصين والتي تثير مخاوف الو.م.أ. من إستخدام هذه السندات كورقة تهديد أساسية من قبل الصين، حيث بلغت قيمة السندات 1,3 تريليون دولار عام 2014. لكن بفعل إرتباط الإقتصادين الأمريكي والصيني في شبكة من المصالح، قد يعرّض الاقتصاد الصيني للضرر من جراء إستخدام هذه السندات، بإعتبار الصين أكبر سوق للو.م.أ.، وأن الواردات الصينية أخذت حصة الأسد في السوق الأمريكي.

وأمّا إقليمياً، تتجلى بالمواجهة غير المباشرة حول قضيتي تايوان وبحر الصين الجنوبي. فالصين تسعى اليوم الى تحديث قواتها وبرامجها العسكرية الدفاعية لمواجهة النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة. وعلى الرغم من عدم موازنة القدرات العسكرية الصينية لتلك التابعة للو.م.أ.، إلّا أن تطورها العسكري

والتكنولوجي وإزدياد إنفاقها العسكري أثار مخاوف منافستها في المنطقة وبعض الدول المحيطة. فالنموّ الاقتصادي للصين أدّى الى تطوّرها العسكري، لتصبح قوة عسكرية عصرية تمتلك العديد من المعدات والأسلحة المتطورة. فتطور الصين العسكري يراه البعض ذات أهمية كبرى لمواجهة سياسة الو.م.أ. العدوانية، وأن وجود تلك الأخيرة في آسيا هو تحت ذريعة التهديد الصيني وإعادة التوازن، حيث عمدت الو.م.أ. لبناء مصالح مشتركة وتقديم الدعم العسكري لكل من فييتنام والفلبين واليابان ولدول شرق آسيا ووسطها وجنوبها.

يبقى على المستوى العالمي، فتتمثل بالنهج المعتدل الذي تتبعه الصين في علاقتها مع حليفتها، فضلاً عن التعاون فيما يخصّ الحرب على الإرهاب، بالإضافة الى قضايا دولية مثل البيئة والتغير المناخي[1].

2- تصادم أم تفاهم

علاوةً على ما تقدم، فقد أصدرت دار النشر العسكرية الصينية عام 2005، كتاباً بعنوان (تحرير تايوان)، ويروي هذا الكتاب بأن حرباً ستقوم بين الصين والو.م.أ. واليابان وتايوان حيث تقوم الصين بتدمير كل القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة وتسيطر على كافة الممرات البحرية وفرض حظر نفطي يهدف الى خنق الو.م.أ. واليابان وتايوان وحلفائهم.

وما يجدر ملاحظته، بأن الحدود البرية والبحرية التي تمتلكها الصين يفرض عليها وضع إستراتيجية في مجال الأمن القومي الصيني من خلال:

- بناء وتطوير المستوى التقني العسكري.
- التوحيد السلمي للأراضي الصينية من خلال ضمّ تايوان.
- الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية والحدّ من النزاعات الحدودية وخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي.
- حماية طرق إمدادات الطاقة بإعتبار الصين أكبر مستورد للنفط وموارد الطاقة في العالم.

فضلاً عن ذلك، عمدت الصين الى تطوير وتوطيد علاقاتها مع دول معادية للو.م.أ. مثل إيران والسودان ومينمار وأوزبكستان وفنزويلا وخصوصاً أن دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وهي غنية بموارد الطاقة[2].

(1) منال حسونة، **الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، تركيز الدبلوماسية- كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، كانون الثاني 2015)، ص69-79.

(2) صفاء الجبوري، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص 183-186.

إلى جانب ما تقدّم، ومما لا ريب فيه، أن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على مبدأ الحفاظ على الزعامة الدولية والتي تقتضي بمنع ظهور أي منافس عالمي يكون معادياً لها والحؤول دون العودة الى نظام متعدد الأقطاب.

على ضوء ذلك، يصف كلّ من الكاتبين الأمريكيين "ريتشارد بيزنشتاين" و"روس مونرو" في كتابهما "الصراع الآتي من الصين"، بأن تلك الأخيرة بإعتبارها قوة إقليمية رئيسية في آسيا، حيث تسعى لسحب الزعامة الدولية من الو.م.أ.، وهذا أمر مرفوض ومستحيل بالنسبة لهذه الأخيرة، إذ يحتمّ ذلك المجابهة العسكرية، لأن الصين تُعتبر التحدي والمنافس الإستراتيجي للو.م.أ.، وخصوصاً أن تلك الأخيرة يجب أن تضمن مصالحها وتفوقها في كل من أوراسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بالإضافة الى مواقف الصين الراسخة حول قضية تايوان، ورفضها للتدخلات العسكرية في الخارج والإمبريالية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ففي القرن الحالي، إن الثقل في النظامين السياسي والإقتصادي ينتقل الى آسيا، وهذا لا يعني أن مستقبل النظام الدولي تديره القارة الآسيوية، بل أن إدارة النظام الدولي ومستقبله ستشارك به قوى غير آسيوية أيضاً نظراً لتعدد القوى الكبرى، ونظراً لما تتمتع به هذه المنطقة ويقصد بها خاصة دول شرقي وجنوبي آسيا من النموّ الاقتصادي والأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة[1]. وكان للوجود الأمريكي في أفغانستان بعد أحداث أيلول 2001 بُعداً إستراتيجياً لتطويق الصين ومراقبتها، فخلال حقبة الرئيس بوش أكّد بأن الصين هي منافساً إستراتيجياً وليست شريكاً إستراتيجياً. فالو.م.أ. تُعدّ الهند كمنافس إستراتيجي للصين من ناحية الغرب، من خلال دعم البرنامج النووي الهندي ودعمها لليابان على الحدود الشرقية للصين، في حين أن الصين تقاربت مع روسيا من خلال منظمة شنغهاي.

لذا هناك محورين للصراع والتنافس في آسيا: المحور الأمريكي – الياباني والمحور الصيني – الروسي؛ وبالرغم من هذين المحورين، لن تستطع الو.م.أ. إحتواء الصين، فهذه الأخيرة تسعى من أجل السيادة الإقليمية والمحافظة على مركزها الإستراتيجي في الكتلة الآسيوية، وأي تهديد من قبل الو.م.أ. سيشكل خطراً على هذه الأخيرة.

وما يجدر ذكره، أنّ هناك العديد من القضايا التي تشكّل إختلافات جوهرية بين الصين والو.م.أ.، مثل قضايا العولمة العامة، والعولمة الثقافية، وفتح الأسواق وتحرير التجارة وحرية حركة إنتقال رؤوس الأموال، والتحول الديمقراطي، وقضايا حقوق الإنسان. بالإضافة الى إصلاح الأمم المتحدة، وإحترام القانون الدولي ومبادئه، وإحترام مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو التهديد بالقوة والسلام من خلال السياسة الخارجية.

---

(1) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 50-52.

وأيضاً، الجانب العسكري والتكنولوجي النووي يُشكّل بعداً إستراتيجياً حسّاساً من حيث إمتلاك الصين لأسلحة الدمار الشامل وهذا ما يزيد من نفوذها السياسي الإقليمي والعالمي[1].

كذلك، من المتوقع أن تشهد العلاقات الصينية – الأمريكية العديد من التوترات التي ممكن أن تؤدي الى صراع عسكري بين الطرفين وخاصة في ظلّ بروز الصين كقوة صاعدة ومستمرة في صعودها، ورغبتها في التحول الى قوة عظمى. هذا، قلق الو.م.أ. الدائم بخصوص تنامي قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة الى التحالف الإستراتيجي مع روسيا؛ ولّد فكرة التهديد الصيني للأمن القومي الأمريكي ولإمكاناتها في النظام الدولي. فدعم الو.م.أ. لتايوان عسكرياً وتأييدها لإستقلالها، والوقوف الى جانب اليابان في نزاعها مع الحدودي مع الصين[2]، ومناوراتها في منطقة بحر الصين الجنوبي حيث تمرّ منه تجارة تصل الى خمسة تريليونات دولار سنوياً. وتشهد منطقة بحر الصين الجنوبي نزاعاً حول السيادة عليه بشكل كلي أو جزئي وعلى الجزر التابعة له وملكية المناطق الغنية بالنفط للعديد من الدول المحيطة به كالصين وتايوان والفلبين وماليزيا وفييتنام وبروناي، فضلاً عن القواعد العسكرية الإستراتيجة للو.م.أ. في شمال آسيا في اليابان وكوريا الجنوبية[3].

وفي خضمّ ذلك، أن إستراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب التي تقوم على أساس صراعي–تنافسي وبراغماتي وليس على مبدئٍ تعاوني–تشاركي قد عززت الصراع الصيني – الأمريكي، فهي لا تقبل بتوازي مصالحها مع مصالح أي من الدول الأخرى سواءً كانت دولاً حليفة أم شريكة أم منافسة[4]لذا ينظر اليوم الى إدارة الرئيس الحالي "جو بايدن"، فتصريحاته تفضي الى المزيد من التعاون الدولي وتأكيده على عدم حاجة الو.م.أ. لصراع مع الصين، بل تقوية دور أمريكا في اللعبة الدولية. كما أن العلاقات الأمريكية الصينية ستكون في عهد جو بايدن أكثر عقلانية وأقل عدائية، إلا أن تزايد النفوذ الصيني وتصاعد مؤشراته الاقتصادية سيظل حاضراً في المساعي الأمريكية لإعاقة التقدم الصيني، وبالتالي فمعادلة المنافسة ستعلب فيها استراتيجية التحالفات الاقتصادية دوراً بارزاً[5].

---

(1) حذفاني نجيم، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 54-57.

(2) عاهد المشاقبه، صايل مقداد، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الصين نموذجاً 1991-2016، (دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية)، المجلّد 45، العدد 2، 2018، ص276.
https://dirasat.ju.edu.jo/HSS/Article/FullText/14188?volume=45&issue=2

(3) إياد محمد، "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين"، مرجع سابق، ص 432.

(4) علي الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، (سياسات عربية)، العدد 31، آذار 2018، ص 13.

(5) فاطمة لمحرحر، "مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في عهد جو بايدن"، (الصين بعيون عربية)، 27 فبراير 2021، تاريخ الدخول: 10-03-2021، https://www.chinainarabic.org/?p=57733

المطلب الثاني: مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

إن النظام الدولي دائماً في حالة تغيّر مستمر بسبب طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين في هذا النظام، وأن مستقبل النظام الدولي يتجه اليوم نحو التوزيع النسبي لعناصر القوة. فالو.م.أ. تتمتع بجميع عناصر القوة، إلّا أن هذا لم يحول دون نشوء قوى أخرى مثل الصين، روسيا، الهند والإتحاد الأوروبي[1].

فالقوة لم تعد تقاس فقط بجانبها العسكري؛ فقد شملت الجانب الإقتصادي وأيضاً التكنولوجي والعلمي، وتشمل الموارد البشرية والديموغرافية وموارد القوة الناعمة مثل الثقافة، التعليم، القيم، السياسات المحلية والإستقرار السياسي[2].

وقد أورد الدكتور غسان العزي في كتابه ***سياسة القوة :مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى*** أن الدولة تكون دولة عظمى في حال حيازتها لسبعة شروط وتكمن هذه الشروط في المستوى العسكري بأن تمتلك السلاح النووي والعتاد العسكري المتطور، والمستوى الاقتصادي الذي يمكنها من التحكم في الشؤون الدولية، والمستوى الثقافي الذي يتمثل بوجود ثقافة تغري الآخرين وتجذبهم إليها، والمستوى التكنولوجي بأن تكون الدولة متقدمة في مجالي الاتصال والطاقة، بالإضافة إلى المستوى النقدي بأن تمتلك الدولة عملة قوية، والمستوى الجغرافي بأن تكون قادرة على حماية مصادرها من الطاقة والمواد الأولية خارج حدودها، والمستوى الدبلوماسي بأن تكون الدولة قادرة على وضع سياسات خارجية وتقوم بتنفيذها[3].

تأكيداً لذلك، فقد أعلنت الصين في خطاب للرئيس الحالي شي جين بينغ في "القضاء على الفقر المدقع"؛ فالمجتمع الصيني كان يعاني من الفقر المدقع بنسبة تتجاوز ال 80% عام 1990 تقلصت هذه النسبة إلى حوالي 5% في العام 2018 ومع حلول نهاية العام 2020 انتهت الصين من آفة الفقر المدقع، أما نسبة الاشخاص الذين يعيشون بأكثر من 5.50 دولار لليوم الواحد كان لا تتعدى 1% لعام 1990 ارتفعت هذه النسبة لتتجاوز 70% عام 2018[4].

---

(1) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق، ص100.

(2) محمد خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، مرجع سابق، ص17.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

(3) غسان العزي، **سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت 2000، ص125.

(4) محمد زريق، "الصين تعلن إنتصارها على الفقر المدقع بقيادة الرئيس شي جين بينغ"، (الصين بعيون عربية)، 8 مارس 2021، تاريخ الدخول: 10-03-2021.http://www.chinainarabic.org/?p=57934

فإذا أردنا تسليط الضوء على بروز الصين كقوة عظمى، فهي تتمتع بعناصر قوة كثيرة، وقوتها العسكرية تنمو وتترافق مع قوتها الاقتصادية، مما يؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية؛ حيث وسّعت علاقاتها خاصة في مناطق النفوذ الأمريكي[1]. فالصين ترفض نظام الأحادية القطبية وتسعى لتشكيل نظام دولي متعدد الأطراف قائم على التعددية والمشاركة من أجل تعزيز مصالحها، فهي لا تسعى الى تسيّد النظام السياسي لأن التاريخ الصيني لا يدل على أن الصين هي دولة ذات نزعة توسعية، إنما تسعى الى تحقيق إحتراماً ذاتياً لها، ويرجّح بعض المختصين بأن مركز الثقل العالمي قد دخل القرن الآسيوي وأن السيطرة ستكون للقوى الآسيوية (الصين، الهند، اليابان وروسيا) في حلول العام 2050[2].

وأيضاً، إن الصين لا تشكل تهديداً عسكرياً لأي دولة ولا تسعى أبداً للهيمنة أو إنتهاج سياسة توسعية. وفيما خصّ علاقتها بالو.م.أ.، هذه العلاقة تقوم على أساس التعاون المربح والإحترام المتبادل بين الجانبين وسيكون ذلك جهداً رائداً في تاريخ العلاقات الدولية، بالإضافة الى تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والقضايا الدولية، فالتنمية الاقتصادية هي جوهر نهج السياسة الخارجية للصين. فالصين تحتاج الى بيئة محلية متناغمة ومستقرة وبيئة دولية سلمية وهادئة، حيث أن الإضطرابات والحروب ستضرّ بمصالح الشعب الصيني وأن أهدافها لن تتحقق بالقوة[3].

ويشير الكاتب والمفكر الأمريكي "فريد زكريا" (Fareed Zakaria) بأن سياسة الو.م.أ. الأكثر حكمة تقتضي بأن تقوي الصين نفوذها في محيطها الإقليمي مما سيؤدي الى تعزيز وتقوية النظام الدولي، وخاصة أن مبادرة الحزام والطريق تعتبر كنعمة لتطوير وتنمية العالم إذا اعتمدت بأسلوب شفاف ومنفتح وخاصة مع الدول الغربية. لكن بالرغم من ذلك، فإن بعض المراقبين الأمريكيين يشيرون الى خطة الصين الصبورة والسرية للسيطرة على العالم بدأت حتى قبل عام 1949، وقد وصفوا هذه الخطة بـ"ماراتون المئة سنة"، وذلك بسبب التطورات والمنعطفات التي مرت بها الصين من الإنشقاق عن الإتحاد السوفياتي وإنفتاحها على الغرب وخصوصاً على الو.م.أ. كما أن الصين تشكّل تحديا كبيراً بنظر الو.م.أ. وعلى هذه الأخيرة أن تحافظ على هدوئها بصبر وحكمة واتباع سياسة المشاركة والردع

---

(1) محمد خضير، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، مرجع سابق، ص17.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

(2) أحمد عبد الله، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 390-397.

(3) Timothy J. Farrell, The Rise of China and the Future of the International Political System, College of the Holy Cross, Political Science Honors Thesis, May 2015, P.110-113.
https://crossworks.holycross.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=political_science_student_scholarship

وإجبار الصين على التكيف بهذه السياسة، وبذلك يتحقق السلام والإزدهار والإنفتاح والحكم اللائق في جميع أنحاء العالم[1].

وهناك مسألة أخرى تشير الى أن الو.م.أ. لم تعد قادرة اليوم على إدارة التحديات الدولية بمفردها، لذا عليها أن تتقاسم أعباء المسؤولية مع القوى الصاعدة. وهذا لا يعني إنتهاء العصر الأمريكي، إنما يشير الى إنتهاء الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي وتراجع قوتها النسبية في ظلّ بروز القوى الصاعدة وتوزيع القوة فيما بينها[2].

وما يشير الى السعي نحو نظام متعدد الأقطاب، هو ممارسة الو.م.أ. لسياسات التنمّر والعدائية تجاه العديد من دول العالم وذلك من خلال الانسحاب من العديد من الإتفاقيات الدولية الحيوية من بينها الشراكة العابرة للمحيط الهادئ واتفاقية باريس التاريخية للتغير المناخي والاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق النووي الإيراني والبروتوكول الاختياري لتسوية النزاعات الملحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، كذلك من بعض المنظمات الدولية من بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي، فضلاً عن فرضها تعريفات جمركية إضافية على الصين مما سيؤثر على السوق الدولية وخاصة أن هذان البلدان يتمتعان بأكبر نظام تبادل تجاري في أنحاء العالم[3].

كما ومن مظاهر السعي نحو نظام متعدد الأقطاب، كما ذكرنا التحالفات الدولية مثل مجموعة دول البريكس وتحالف شنغهاي، وهو دلالة أساسية على نشوء قطب مستقبلي يضم كل من روسيا والصين، فضلاً عن العديد من التكتلات العالمية–الإقتصادية والتي قد تتعارض مصالحها مع تلك الأمريكية[4].

فالو.م.أ. بالرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، والتراجع النسبي لقوتها الإقتصادية بسبب المنافسة من قبل القوى الصاعدة الأخرى وفي حال تكيفها مع الوضع الراهن، سيشهد النظام الدولي إنتقالاً سلمياً وسلساً الى نظام تعددي جديد ومن دون إفتعال الحروب والكوارث.

---

(1)Fareed Zakaria, “The New China Scare: Why America Shouldn’t Panic About Its Latest Challenger”, (Foreign Affairs), Vol.99, No.1, January/February 2020, P.67-69.

(2) محمد المعيني، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل**، مرجع سابق، ص 378.

(3) لا مؤلف، "خبير لبناني: على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسات الأحادية والحمائية"، (الصين بعيون عربية)، 30أيار 2019. http://www.chinainarabic.org/?p=45351

(4) ياسين الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، مرجع سابق ص 104-105.

تبعاً لذلك، فإن تفوق الصين الاقتصادي والعسكري وصدارتها في محيطها الإقليمي الآسيوي وطمأنة جيرانها من سلمية صعودها، وبالرغم من وجود قوى منافسة لها ضمن محيطها الإقليمي، سيبوّؤها مكانة عالمية وسيجعل منها قوة عظمى عالمية وطرف دولي مؤثر في الساحة الدولية[1].

في المحصّلة، إن الصين بفرصها وقيودها إحتلّت مكانة دولية مرموقة، فهي مازالت تعمل على بناء عناصر قوتها الشاملة إقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً، وأن تنامي قوتّها أثار قلقاً تجاهها على الصعيد الإقليمي والعالمي وخاصةً في العلاقة مع الو.م.أ. حيث شكّلت هذه العلاقة نموذجاً بين الصراع والتعاون الحذر، فضلاً عن التحول في أنظمة النظام الدولي في ظلّ هذا الصعود المتنامي والمتعاظم.

---

(1) فهد الخزار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة–مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015، ص 181.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث الذي تناول تأثير الصعود الصيني على طبيعة النظام الدولي، ومن خلال المعطيات والمؤشرات التي تناولها بحثنا، فإن الصين المعاصرة تُعدّ من الدول المحورية في النظام الدولي وفي القرن الحادي والعشرين، فهي قد صعدت بالفعل وتبوأت مكانة عالمية كبرى.

فهي اليوم من أهمّ الدول الآسيوية لما تمتلكه من مقوّمات القوة المادية وأخرى غير مادية، نبدأ من حيث إمتلاكها مقعداً دائماً في مجلس الأمن ولها حق الفيتو، وهي الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، وثاني أكبر إقتصاد عالمي، ورابع دولة من حيث المساحة، وتتميّز بالكثير من التنوّع الجغرافي وبموقعها الجيوسياسي. فضلاً عن ذلك، فهي الأولى من حيث حجم الإحتياطي النقدي، والثالثة عسكرياً من بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

فالمرحلة الإنتقالية التي مرّت بها الصين من تجربة الإصلاح والإنفتاح حتى يومنا هذا، جعلها تحقق العديد من الإنجازات على عدة أصعدة، إقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية، وسياسية؛ وإسهامها في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والعالمية وأيضاً التوزيع النسبي للقوة بين مختلف القوى الحالية والقوى الصاعدة.

كما أنها عمدت من خلال سياسة "الصعود السلمي" الى إزاحة مفهوم "الخطر الصيني" الذي يهدّد تطورّها وإنفتاحها، فقد وظّفت "الصعود السلمي" في خدمة السياسة الخارجية للبلاد وتحقيق المصلحة القومية بعيداً عن القوة العسكرية في سلوكها السياسي الخارجي. كما أنها عمدت الى إقامة العديد من التحالفات والإنضمام الى تكتلات إقليمية ودولية ذات طابع إقتصادي. فاعتماد القوة الناعمة في سياستها كانت نفاذاً لها الى عدد كبير من الدول في مختلف القارات من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وبلدان الشرق الأوسط.

أضف الى ذلك، فهي انضمت الى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية في الأمم المتحدة وتسعى الى إصلاح تلك الأخيرة عبر زيادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وزيادة تمثيل البلدان النامية وغيرها من الطروحات.

وما يجدر ذكره، أن الصين حضورها الاقتصادي يفوق حضورها السياسي على المستوى الدولي، فهي تسعى لأن تأخذ الأولوية والريادة في محيطها الإقليمي على جميع الأصعدة، وبالتالي تفوّقها في مجالها الإقليمي سيؤدي الى تصبح لاعباً مؤثّراً على الصعيد العالمي. فتبنّي إستراتيجية الصعود السلمي والتنمية السلمية وحسن الجوار يُعتبر سبباً رئيسياً لإضفاء نوع من الاستقرار في محيطها الإقليمي وفضائها الخارجي، ولكي تتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية في الداخل. فضلاً عن سعيها لإحتواء النفوذ الأمريكي في منطقتها دون الدخول في مواجهة مباشرة،

خصوصاً حسبما هو واضح بأن العلاقات الثنائية بين الطرفين تتأرجح بين التعاون والصراع، والإثنان قادران على تحقيق التوازن في مجمل هذه العلاقات، بالرغم من القلق الأمريكي حول الصعود الصيني وإعتبارها خطراً قد يصيب ويضعف هيمنتها على العالم. وبالتالي قد يحول الى تغيير في هيكل النظام الحالي القائم على الأحادية القطبية الى نظام متعدد القطبية، لكن لا يمكن غضّ النظر عن المصالح المشتركة والتعاونية سواء إقتصادية أو عسكرية أو عالمية والتي تجمع الثنائي ولا يمكن التغاضي عنها.

ومما لا ريب فيه، إن صعود أي دولة لا بدّ أن يحدث تغييراً في طبيعة النظام الدولي. فطبيعة النظام الدولي اليوم وما يشهده العالم من أحداث هي أقرب الى الفوضى منه الى الأحادية القطبية، وذلك لأن عناصر القوة اليوم تتوزع بشكل نسبي بين العديد من الفاعلين الدوليين، وخصوصاً أن العامل الاقتصادي اليوم يُعتبر المتغيّر الرئيسي في العلاقات الدولية والإبتعاد عن المقوّم العسكري الذي كان قائماً في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي.

فقوة الدولة اليوم لم تعد تقاس بمفهومها العسكري فقط، إنما تشمل اليوم العنصر الاقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي والقوة الناعمة، كلّها مجتمعة تعطي قوة ومكانة للدولة عالمياً.

فيرى البعض اليوم بأن الأحادية القطبية لم تعُد قادرة على حلّ ومعالجة الخلافات والمخاطر أو التحديات الكونية، فكان لا بدّ من مشاركة عدد من الفاعلين الدوليين في إدارة ومواجهة الأزمات والتحديات؛ فضلاً أن النظام الدولي يشهد في المرحلة الحالية إنتقال مركز ثقل القوة العالمي نحو آسيا – الباسيفيك وتراجع القوة الأطلسية.

كما يُشار أيضاً، أنه بالرغم من التراجع الأمريكي في الهيمنة، إلّا أنّها ما تزال القوة العسكرية والإقتصادية الكبرى في العالم؛ وصعود الصين اليوم وإحلالها كقطب عالمي وسعيها الى قيام نظام متعدد الأقطاب يقترن في محاولتها لإستمرار علاقات التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى، والإتجاه نحو التعددية التعاونية أكثر من التنافسية. فالصين بصعودها السلمي لا تسعى للهيمنة على العالم، بل تعمل لتحقيق مكانة دولية لها جديرة بالإحترام سعياً منها لإستعادة دورها التاريخي في إقليمها، وهي لن تتخذ مسار القوى التقليدية الصاعدة التي أثارت الحروب والفوضى في السابق.

وما يجدر ذكره، في الختام، أن الصين تواجه العديد من التحديات، وهي تعمل على حلّها والتخفيف من تداعياتها إستكمالاً لصعودها، في المقابل تمتلك من المقومات ما يؤهلها لقيادة العالم. فإذا ما سلّمنا بإستمرار الصعود الصيني وتزايد القوة الصينية مستقبلاً، فالتساؤل يكون حول مدى بقاء صعود الصين سلمياً، والى مدى سيكبر طموحها وستتوسع أهدافها.

وعليه، فلكي تستمرّ الصين بصعودها ونموّها عليها أن تتجاوز تحدياتها الداخلية والخارجية، ممّا يلزمنا التساؤل حول مدى تقبّل الولايات المتحدة الأمريكية لإستمرار هذا الصعود، كونها ترى هذه الأخيرة في الصعود الصيني تهديداً لمصالحها الحيوية والإستراتيجية.

من وجهة نظرٍ أخرى، يأتي طرح مسألة الشروط للصعود الغير السلمي للصين في المستقبل وطبيعة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وما الشكل الذي ستتخذه المواجهة بين الطرفين في المستقبل، خصوصاً أن الولايات المتحدة هي أمام تحدٍّ كبير اليوم يتجلّى في الدفاع عن مكانتها العالمية وإستمرارها في وجه صعود ومنافسة القوى الكبرى. وإذا ما سلّمنا بالتحوّل نحو التعددية القطبية، هل سيتّخذ هذا التحوّل إنتقالاً سلمياً سلساً أم سيكون المنطق العسكري هو اللاعب الأساسي في هذه المرحلة؟

علماً أن النظام العالمي اليوم لا بدّ أن يجنح نحو التكامل والتعاون بدلاً من التنافس والتحارب، ولا بدّ أن يكون هذا النظام موزّعاً للقوى وألا يتمّ تركيز القوة في يد فاعل دولي واحد.

لائحة المراجع

المراجع العربية:

I. الكتب:

1. أبو شقرا، نغم، **الصين من الريادة الإقليمية الى الزعامة الدولية دراسة في العلاقات الدولية والإقتصادية**، ط1، دار نلسن، بيروت 2019.
2. باكير، علي، **ديبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والإنعكاسات)**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.
3. الأزرق، عماد، **شي جين بينغ الطريق الى القمة**، ط1، بيت الحكمة للإستثمارات الثقافية، مصر 2017.
4. بايتس، غيل، **النجم الصاعد (الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة)**، ترجمة: دلال أبو حيدر، لا طبعة، دار الكتاب العربي، بيروت 2009.
5. البديري، كرار، **الصين بزوغ القوة من الشرق**، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت 2015.
6. توفيق، سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 3، دار وائل للنشر، عمان 2006.
7. بريجنسكي، زبيغنيو، **رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان 2012.
7. جمّول، رضوان، **الاقتصاد السياسي للصين الحديثة (قراءة في مبادرة "الحزام والطريق" وآفاقها المستقبلية)**، ط1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان، آب 2016.
8. الحديثي، عباس، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، لا ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
9. خير الوادي، محمد، **تجارب الصين من التطرف الى الإعتدال**، ط1، دار الفارابي، بيروت 2008.
10. الراوي، مهند، **عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية "دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي"**، ط1، المكتب العربي للمعارف، 1 كانون الثاني 2015.
11. الرفاعي، منتصر، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأمريكية على القارة الآسيوية**، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت حزيران 2017.
12. ريغو، باسكال، **البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) القوى الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: طوني سعادة، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2015.
13. سرور، نبيل، **الظاهرة الصينية: أبعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والإنفتاح (1990-2015)**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2016.
14. السيد حسين، عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، ط1، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت 2003.
15. صقر، تركي، **عملاق يستيقظ موقع الصين في المشهد الدولي الجديد**، ط1، الشاذلي للنشر والتوزيع، 1993.
16. عبد الحي، وليد، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، لا طبعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2000.
17. عبد الله، أحمد، **الصين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت 2015.
18. عدة مؤلفين: جيانغيو كي، جينغزينغ جاو، وينجون لي، جوشو بينغ، بين وو، هونغ وانغ، **تطوير اقتصاد دائري في الصين**: ترجمة: رفيف كامل غدّار، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2018.
19. عدة مؤلفين، **العلاقات العربية – الصينية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 2017.
20. العزي، غسان، **سياسة القوة :مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت 2000.
21. غيرث، كارل، **على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولاً في كل شيء**، ترجمة: طارق عليان، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي 2012.
22. لا مؤلف (هيئة تحرير الكتاب)، **شي جين بينغ حول الحكم والإدارة**، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، المجلد الثاني، بكين، الصين 2018.
23. العلي، علي، ا"**القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد: تداعياتها وآفاقها المستقبلية**"، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة 2015.

24. ليونارد، مارك، **فيمَ تفكر الصين؟**، ترجمة: هبة عكام، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 2010.
25. المعيني، محمد، **إيكولوجيا الإرتقاء الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الإمكانيات والتحديات)**، لا طبعة، مكتبة السنهوري، بيروت 2018.
26. مصباح، زايد، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، لا ط، دار الرواد، طرابلس 2002.
27. ميرل، مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، لا ط، دار المستقبل العربي، بيروت 1986.
28. ملاك، وسام، **الجغرافيا السياسية وجيوستراتيجيات القوى العظمى**، ج1، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2018.
29. ناي، جوزف، **هل إنتهى القرن الأمريكي؟**، ترجمة: محمد العبد الله، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2016.
30. هنتنجتون، صامويل، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط 2، دار سطور، 1999.
31. المؤلفون: وو جينغ ليان، يوي كه بينغ، مايكل هدسون وآخرون، **الصين في السنوات الثلاثين المقبلة**، ترجمة: وانغ فو، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت 2014.
32. هيرن، فولفجانج – **التحدي الصيني**، ترجمة: محمد رمضان حسين، ط1، كتاب العربية، الرياض 2011.

II. الدوريات والدراسات والمقالات

1. أبو فراج، علاء، "Brics تمضي دون توقف"، (موقع قاسيون)، العدد 940، 18 تشرين الثاني 2019، https://kassioun.org/world-news/item/63373-brics
2. أحمد، فراس، "الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية"، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، ص6. وص121، https://portal.arid.my/Publications/a5ad41bb-15e7-4b.pdf
3. باكير، علي، "**العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية**"، (مجلة الدفاع الوطني اللبناني)، العدد 56، نيسان 2006.

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9

4. إبراهيم، بولمكاحل، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 21 أيار 2011، https://www.politics-dz.com/تطور-اتجاهات-المدرسة-الواقعية-في-ت-2/
5. الجبوري، صفاء، "العلاقات الصينية – الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية)، السنة الثالثة، العدد 12، المجلد 3، 2011، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=38406
6. الخزار، فهد، "المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية"، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015، ص15.

7. خشّيب، جلال، "الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة طموح النظرية وحدود التطبيق"، منشور في مجلة رؤية تركية التابعة لمركز "سيتا" التركي، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 2018، ص 9-10.
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2018/12/Modern-and-Contemporary-Russian-Geopolitics-Jalal.pdf
8. محمد طي، "الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، ط1، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، العدد 19، كانون الأول 2019، ص 5.
http://www.dirasat.net/uploads/research/5579342.pdf

9. الطيب، وليد، "التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا"، (رؤية تركية)، العدد 4، السنة 4، ديسمبر 2015، ص.ص. 190-191.
https://rouyaturkiyyah.com/file/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/557
10. الفتيح، محمد، "التنين في الشرق الأوسط"، (مجلة دراسات مستقبلية)، العدد 6، لا مكان- تشرين الأول 2018 السنة الثانية.
11. إس تشايس، مايكل وتشان، آرثر، "نهج الصين المتطور إزاء "الردع الإستراتيجي المتكامل"، مؤسسة Rand، سانتا مونيكا-كاليفورنيا، 2016، ص.ص. 43-44
12. ألترمان، جون، "الجانب الآخر من العالم: الصين والولايات المتحدة والصراع من أجل أمن الشرق الأوسط"، (معهد بريجنسكي للدراسات الجيوستراتيجية - مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، 2016، ص.2.
https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/Alterman%20OSOTW%20Arabic.pdf
13. الجرباوي، علي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن"، (سياسات عربية)، العدد 31، آذار 2018، ص. 13
14. الشاعري، وردة، "السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص.ص. 263-268 و ص.ص. 270-272.
15. المشاقبه، عاهد و مقداد، صايل، "النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الصين نموذجاً 1991-2016"، (دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية)، المجلّد 45، العدد 2، 2018، ص. 276
https://dirasat.ju.edu.jo/HSS/Article/FullText/14188?volume=45&issue=2
16. بن مشيرح، أسماء، "السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية"، منشور في **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)**، إشراف مزوزي عبلة وبلعيشة محمد، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص. 180.
17. الحاج، أنطوان، **الصين من عملاق نائم على بساط الفقر إلى قطب «الجيوتكنولوجيا»**، (الشرق الأوسط)، 22 أيار 2019، https://aawsat.com/home/article/1734766/)

18.حسن، أحمد، "الأهمية الجيواقتصادية لمبادرة الحزام والطريق الصيني وانعكاساتها على الاقتصاد الدولي " منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف عيادي إسلام، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص.ص.216–218 وص.ص. 257–261.

19.حسن، ميران، "مستقبل مشروع طريق الحزام الصيني في ظل العقبات السياسية والإقتصادية" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص. 229.

20.حرزلي، أميرة، "مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية – الأهداف – المكاسب" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2019، ص.ص. 73–81.

21. حداد، جورج، "العلاقات الصينية الأوروبية الى أين؟"، (الحوار المتمدن)، العدد 6223، 7 أيار 2019، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=636463&r=0

22. حميد، عدنان، "السياسة الخارجية الصينية في فترة كل من "ماوتسي تونغ ودينج تشاو بنج: دراسة مقارنة"، مجلة تكريت للعلوم السياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، السنة الثانية، العدد 4، المجلد 2، كانون الأول 2015، ص. 57، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=140610

23.حيماد، سيدي، "السياسة الخارجية الصينية: محاولة في الفهم"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين–ألمانيا، 2018، ص 44.

24.خضير ، محمد، "الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي"، (المجلة السياسية والدولية)، العدد 24، 2014، ص. 3 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92270

25.زريق، محمد، "الصين تعلن إنتصارها على الفقر المدقع بقيادة الرئيس شي جين بينغ"، (الصين بعيون عربية)، 8 مارس 2021، http://www.chinainarabic.org/?p=57934

26.سكوبيل، أندرو و نادر ، عليرظا، "الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر"، (مؤسسة Rand)، سانتا مونيكا– كاليفورنيا، 2016، ص.7، https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1229/RAND_RR1229z1.arabic.pdf

27.سليمان، أماني، "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011–2016"، المركز الديمقراطي العربي، 25 تموز 2016، https://democraticac.de/?p=34573

28.أحمد، صلاح الدين، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، (المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية JCES)، العدد 4، 2019، ص. ص. 147–148. https://jces.journals.ekb.eg/article_69167_a99883e9ac0608734aa8c0853815cc6e.pdf

29. عابد، سعود، "الفرق بين الإستراتيجية والجيوستراتيجية"، (جريدة الرياض)، العدد 15249، 25 مارس 2010، http://www.alriyadh.com/509799

30. عبد الله، زينب، "الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية"، منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2019، ص.ص. 12-13.

31. عشاش، عبد الله، "أهمية دور مبادرة "الحزام والطريق" الصينية في القارة الآسيوية" منشور في **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، إشراف عيادي إسلام ، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2019، ص.ص. 211-219.

32. عزيزة، طارق، "إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4 شباط 2017، قطر ، ص 2، https://harmoon.org/wp-content/uploads/2017/02/The-United-States-strategy-in-Asia.pdf

33. علي، لبنى، "إطار نظري ومفاهيمي السياسة الخارجية الصينية"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص 84.

34. فهمي، عبد القادر، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، (دراسات إستراتيجية)، العدد 42، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، أبو ظبي 2014، ص.ص. 51-52.

35. كركوري، حنان، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في صنع السلم والسلام العالميين"، منشور في **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، إشراف إسلام عيادي، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين-ألمانيا، 2018، ص. 131 وص.ص. 139-143.

36. لا مؤلف، "الصين تفاجئ العالم وتحدّ من نفقاتها العسكرية"، (الشرق الأوسط)، العدد 11420، بكين-لندن، 5 مارس 2010،

37. لا مؤلف، "الصين أنشأت 550 معهد كونفوشيوس في العالم"، (الصين بعيون عربية)، 17 ديسمبر 2019، http://www.chinainarabic.org/?p=49605

38. لا مؤلف، "الصين تحقق رقماً قياسياً عالمياً في نشر نظام عالمي للملاحة بالأقمار الصناعية"، (الصين بعيون عربية)، 16 ديسمبر 2019، http://www.chinainarabic.org/?p=49595

39. لا مؤلف، "خبير لبناني: على الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياسات الأحادية والحمائية"، (الصين بعيون عربية)، 30أيار 2019، http://www.chinainarabic.org/?p=45351

40. لمحرجر، فاطمة، "مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في عهد جو بايدن"، (الصين بعيون عربية)، 27 فبراير 2021، https://www.chinainarabic.org/?p=57733

41. مردان، باهر ، "علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية"، (أكاديميا)، الصين، بكين 2015، https://www.academia.edu/10754503/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9

42.مردان، باهر ، "السياسة الخارجية الصينية"، (أكاديميا)، الصين، بكين 2015. تاريخ الدخول: 2019-08-08
https://www.academia.edu/10754789/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9
43.مردان، باهر ، "علاقات الصين مع المنظمات الإقليمية"، (أكاديميا)، الصين، بكين 2015. تاريخ الدخول: 12-04-2020،
https://www.academia.edu/10754503/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9
44.مردان، باهر ، "التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية / الصينية في ظل الجولات الخمس للحوار الاقتصادي والإستراتيجي الأمريكي الصيني (2009-2013)"، (أكاديميا)، الصين، بكين 2014. تاريخ الدخول: 12-04-2020،
https://www.academia.edu/7588835/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%B8%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3_%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A?auto=download
45.محمد، إياد، "محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين"، (مجلة الجامعة العراقية الصادرة عن كلية الإعلام، السنة الثانية، العدد 36، 2017،
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=127251
46.محمد، شريف، "جيش التحرير الشعبي والصين في مرحلة تحول"، (مجلة الدفاع الخليجي)، العدد 76، آب 2004، ص.57.
47.مداني، ليلى،"نقد أطروحة صدام الحضارات وواقع تحليلها ضمن مفهومي الأصولية ومفارقة الإرهاب"، (دفاتر السياسة والقانون)، العدد 15، جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر، حزيران 2016، ص 256-257،
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11218/1/D1517.pdf
48.مضخور، باهر ، "إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين: بنك الإستثمار الآسيوي للبنية التحتية نموذجاً"، (مجلة دراسات دولية)، العدد 67، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العراق، تشرين الأول 2017، ص.ص. 16-19.

49. هاريسون، فرجينيا وبالمبو، دانييل، "كيف أصبحت الصين "معجزة إقتصادية"، (أخباز بي بي سي)، 11 تشرين الأول 2019، https://www.bbc.com/arabic/world-49891360
50. هارولد، سكوت ونادر ، عليرظا، "الصين وإيران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية"، (مؤسسة Rand)، سانتا مونيكا-كاليفورنيا،2012، ص7.

III. الأطروحات والرسائل

1. أوجانة، عبد الرحمن، **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم مؤشرات التقارير الدولية 1991-2016** (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016-2017)
2. باكير، علي، **مستقبل الصين في النظام العالمي (دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)**، (أطروحة مقدمة كجزءِ من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016).
3. براهمي، محمد وكشرود، صليحة، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي: دراسة حالة دول البريكس Brics**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي - تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015-2016).
4. بوزيدي، عبد الرزاق، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015).
5. جرار، طارق، **دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً"**، (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين 2017)
6. حسونة، منال، **الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، تركيز الدبلوماسية- كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، كانون الثاني 2015).
7. حكيم، فكيك، **آثار الصعود الصيني وتغيّر الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة محمد بوقرة - بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015-2016).
8. حكيمي، توفيق، **الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني- دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008).
9. حكيمي، توفيق، **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، الجزائر ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2014-2015).
10. الحيصه، منصور ، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2009).
11. خدايش، مولود، **السياسة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة**، (مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016-2017).

12. الربيعي، ياسين، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص،** (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، آب 2018).
13. دندان، عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير 1991-2006،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر -باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.
14. زاكية، لعمراني و رادية، لغيمة، **توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر في الفترة 2008-2016،** (مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطة، الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016-2017)
15. سعاد، رحايلي، **الصعود الإستراتيجي الروسي – الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي،** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2018-2019).
16. سفيان، بحري و بو علام، برزيق، **تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية** (رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسات الخارجية، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2015-2016)
17. شماسنة، أسيل، **النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين،** (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين 7 حزيران 2018).
18. الظريف، رشا، **طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية،** (رسالة لنيل دبلوم ماستر بحثي في العلوم السياسية والإدارية)، الجامعة اللبنانية-كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الثاني، 2016-2017.
19. عبّاس، سامر، **دور التكتلات الإقليمية والدولية في التوازن الدولي (شنغهاي وبريكس نموذجاً)،** (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، سوريا، جامعة دمشق، 2016-2017).
20. عبيد، آسية وكشرود، صديقة، **أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي 2008-2016** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية،2016-2017).
21. العطري، علي، **التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا منذ 2000،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات الدولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2019-2020).
22. غربي، رقية، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع علاقات الدولية تخصص سياسة مقارنة، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012).
23. فلاح، خديجة، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل،** (مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)
24. قوادرة، حسين، **تأثير موارد الطاقة على الدور الصيني في القارة الإفريقية لفترة ما بعد الحرب الباردة،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018-2019).
25. مباركية، منير، **استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسة الإحتواء الأمريكية حالتي: روسيا والصين،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008).
26. نجيم، حذفاني، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الآسيوية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حزيران 2011).

27. نصّار، أحمد، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 1993-2015**، (دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية) فلسطين 2016.
28. وناسي، لزهر، **التفاعلات الإستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الأمريكية-الصين-روسيا**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات الدولية ودراسات إستراتيجية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013-2014)

IV. التقارير

1. الغرايبة، براء، **رابطة دول "الآسيان" نموذج للتعاون الإقليمي المشترك**، ن بوست، نشر بتاريخ 12-12-2018، https://www.noonpost.com/content/25931

2. يوسيتش، محمد، **روسيا في عالم متعدد المراكز: صراع النفوذ والهيمنة**، ترجمة: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 25 تموز 2016.
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/a1665b3ab6cb4cc589176352532b53ca_100.pdf

V. المواقع الإلكترونية:

1. **أفضل جامعات الصين 2019**، تاريخ الدخول: 16-02-2020، https://www.immig-us.com/best-universities-in-china-2019/
2. **العاصمة الصينية بكين تفوز باستضافة الألعاب الأولمبية الشتوية للعام 2022**، تاريخ الدخول: 16-02-2020،
https://arabic.cnn.com/sport/2015/07/31/urgent-beijing-host-2022-olympic-winter-games
3. **مقالة خاصة: أرقام توضح قوى الصين العلمية والتكنولوجية**، تاريخ الدخول: 17-02-2020.
http://arabic.people.com.cn/31657/7304695.html
4. **النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)**، تاريخ الدخول: 06-03-2020 https://abu.edu.iq/research/articles/13792
5. **السلام والتنمية والتعاون... راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد**، تاريخ: 09-04-2020.
http://sy.chineseembassy.org/eng/xwfb/P020050831595664539470.pdf
6. منظمة شنغهاي للتعاون، تاريخ الدخول: 12-04-2020.
https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

7. **رابطة دول جنوب شرق آسيا**، تاريخ الدخول: 12-04-2020.
https://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/11/13/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86

8. تكتّل "بريكس" وإرساء نظام عالمي جديد، تاريخ الدخول: 2020-04-14.
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/599/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%91%D9%8F%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%88%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF

9. الصين تتفوق على روسيا وتصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم، تاريخ الدخول: 2020-03-21.
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AC-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/a-52159909

10. العلاقات الباكستانية – الصينية.. إستجابة للتحديات والفرص المشتركة، تاريخ الدخول: 2020-03-26.
https://www.al-binaa.com/archives/article/168029

11. المارد الصيني يغزو أمريكا اللاتينية، ما الذي تفعله الصين في فناء أمريكا الخلفي، تاريخ الدخول: 05-04-2020.
https://www.sasapost.com/china-in-latin-america/

12. الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، تاريخ الدخول: 2020-04-28
https://www.academia.edu/37740982/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A_%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1_%D9%8A%D8%A9_%D9%86%D8%B8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84_Chinese_rise_and_its_impact_on_the_structure_of_the_international_system_in_the_framework_of_the_theory_of_the_transformation_of_power?email_work_card=view-paper

13. حقائق وأرقام: التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة متبادل النفع، تاريخ الدخول: 2020-04-14 ، http://arabic.news.cn/2017-04/07/c_136190078.htm

14. دراسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل نظام النقد الدولي في العام **2030**، تاريخ الدخول: 2021-02-08.
http://alrai.com/article/525837/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9--%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2030

15. **من الصعود الى الهيمنة.. كيف أصبحت الصين قوة إقتصادية عظمى؟**، تاريخ الدخول: 2020-11-01.
https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/
16. **مستقبل القوة الأمريكية**، تاريخ الدخول: 2021-02-15.
https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr-child/split/Int105-1_Preview.pd
17. **الصين ترفع موازنتها الدفاعية مجدداً...وتكرر نفيها تهديد "دول أخرى"**، "دار الحياة "، بكين، 5 مارس 2012، لا صفحة، تاريخ الدخول: 2019-12-19.
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/370256
18. **الصين تعزز جيشها للإنتصار في "حروب محلية"**، "دار الحياة "، بكين، 6 مارس 2012، تاريخ الدخول: 19-12-2019، http://international.daralhayat.com/internationalarticle/370692

19. **النظريات الجيوسياسية**، تاريخ الدخول: 29-07-2021، https://coeduw.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/15/2020/04/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9.pdf
20. **المدخل الجيوبوليتيكي في التحليل السياسي: نظريات الجيوبوليتيكس والفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**، تاريخ الدخول: 29-07-2021، https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d8%ae%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%aa%d9%8a%d9%83%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7/
21. **النظريات الجيوبوليتيكية**، تاريخ الدخول: 29-07-2021، https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9/
22. **برنامج "خارج النص" (الحلقة 2019/4/14)، كتاب صدام الحضارات لكاتب صامويل هنتنجتون**، تاريخ الدخول:22-07-2021 https://www.youtube.com/watch?v=J3FftHxtIBM&list=PLtTu-vPNBSjMDIAKqy75qvqiXj-ZAzh2-&index=2
23. **النظام الدولي**، تاريخ الدخول: 29-08-2021،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
24. **النظام الدولي الجديد ومآلات الصراع بين الدول العظمى**، تاريخ الدخول: 29-08-2021،
https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%A2%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89-5015332
25. **صعود وسقوط القوى العظمى**، تاريخ الدخول: 03-09-2021،
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=20340

26. **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://www.politics-dz.com/%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7/
27. **مستقبل القوة الأمريكية**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html
28. **هل إنتهى القرن الأمريكي**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202875/1150
29. **عرض كتاب /رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تاريخ الدخول: 2021-09-03، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=392149

المراجع الأجنبية:

I- الكتب:

1. Baum, Richard, **The Fall and Rise of China**, Ed. 1, The Teaching Company, 2010.
2. Kennedy, Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, Ed. 3, Unwin Hyman Limited, London, 1988.

II- الدوريات والدراسات والمقالات:

1. Charlie Campbell / Khorgos, "**The New Silk Road**", Time, Vol. 190, November 13, 2017, p. 27
2. Wang, Jianwei **China's Peaceful Rise: A comparative Study**, The East Asia Institute (EAI)، University of Wisconsin, series 19, May 2009. (Accessed: 10-08-2019), p.p. 3-4 http://www.eai.or.kr/data/bbs/eng_report/2009052017544710.pdf
3. Kofman, Michael, "The Russian Military, A Force in Transition", **Russia's Military: Assessment, Strategy, and Threat**, Center on Global Interests, (June 2016), p.3 https://globalinterests.org/wp-content/uploads/2016/06/Russias-Military-Center-on-Global-Interests-2016.pdf
4. Zakaria, Fareed, "The New China Scare: Why America Shouldn't Panic About Its Latest Challenger", (Foreign Affairs), Vol.99, No.1, January/February 2020, p.p. 67-69
5. Ikenberry, G. John, "American Hegemony and East Asian Order (Australian Journal of International Affairs), Vol.58, No.3, September 2004, p.p. 360-362
6. Xuetong, Yan, "A Bipolar World Is More Likely than A Unipolar or Multipolar One", (China US Focus), Apr 20, 2015, (Accessed: Feb 15, 2021). https://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-bipolar-world-is-more-likely-than-a-unipolar-or-multipolar-one/

III- الأطروحات والرسائل:

1. Farrell, J. Timothy, **The Rise of China and the Future of the International Political System**, College of the Holy Cross, Political Science Honors Thesis, May 2015. https://crossworks.holycross.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=political_science_student_scholarship

IV- التقارير:

1. **China Military Power: Modernizing a Force to Fight & Win**, Defense Intelligence Agency, 2019, Accessed: 09-12-2019 https://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/China_Military_Power_FINAL_5MB_20190103.pdf

V- ندوات

1. Mearsheimer, John, "Realism and the Rise of China," Koç University on YouTube, Video, (1:42:07), (Oct 11, 2012), (Accessed February 15, 2021). https://www.youtube.com/watch?v=D2e4OyNV8L8&t=1950s or https://goo.gl/yxxUFQ

VI- المواقع الإلكترونية:

1. **European Union, "Foreign & Security Policy,"** accessed Feb 15, 2021. https://europa.eu/european-union/topics/foreign-security-policy_en

الفهرس